

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

أثر العامل الدولي على الثورات العربية ليبيا وسوريا نموذجاً

إعداد الطالبة

مروة كامل محمد البستنجي

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الـــــدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـــي العلاقات الدولية قسم العلـــــوم السياسيَّـــة

جامعة مؤتة، 2012م

الإهداء

إلى تاج عزّي .. وإكليل فخري .. وشمسي في الشتاء ..

"**عمي المهندس عبدالفتاح البستنجي**".

إلى نهر العطاء المتجدد .. أزف حروفي كي تقبل روحك الحنونة .. يا من كستني حباً وعطاءً .. يا من تضحي بالسعادة من اجل راحتي .. كم سهرتي .. كم شقيتي .. كم تألمت وكم تجرّعتِ الكأس فارغاً لتسقيني قطرة حب .. وحصدتي الأشواك من دربي لتمهدي لي الطريق .. إلى معنى التضحية والعطاء ..

"**امي الغالية**".

إلى من كللها الله بالهيبة والوقار ..إلى من علمتني العطاء بدون انتظار ..

"**جدتي اطال الله في عمرها**".

إلى من عوضني به القدر أباً حنوناً .. وأخاً رؤوفاً .. وصديقاً وفياً ..

"**زوجي الدكتور عنان البستنجي**" دمت لقلبي وطن.

إلى العيون البريئة التي تنظر إلي بحب .. وتعطيني أملاً جميلاً كل صباح ..

"**طفلي عبود**".

إلى الذي بذل جهد السنين سخياً .. وصاغ من الايام سلالم العُلا .. لأرتقي بها في ذُرا الحياة .. "**خالي الدكتور سليمان المبيضين**"

إلى شاطئي عندما أضيع .. ومنبع الحنان عندما تقسو الأيام ..

"**خالي الدكتور طارق المبيضين**".

إلى من معهم سعدت .. وبرفقتهم في دروب الحياة سرت .. "اخواتي **عبير، اريج** "

إلى من أجده دائماً بجانبي .. سنداً وقدوةُ .. "**عمي الدكتور محمود البستنجي**".

إلى من بقلبي لهم حكايا امتنان .. الى من لا تكفيهم كلمات الشكر والعرفان .

مروة كامل البستنجي

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله أولاً ودائماً، فما التوفيق الأ بالله ومن عند الله، الذي أ مدني بالصحة والقدرة لأنجاز هذا العمل المتواضع، ويقال "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

فأتوجه بجزيل الشكر وعظيم الأمتنان ألى كل من ساهم بإخراج هذه الدراسة ألى حيز الوجود أخص بالشكر:

أولاً: الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة الذي أكرمني بقبول الإ شراف على رسالتي وجاد علي بمعرفته وخبرته الحكيمة .

ثانياً: كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم الإحترام إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشتي وإثرائهم لدراستي بآرائهم القيمة التي سيكون لها الإثر لأتمام دراستي.

واخيراً أتقدم بالشكر لزوجي الدكتورعنان البستنجي الذي قدم الكثير، ولعائلتي الذين بذلوا ما استطاعوا لتوفير الظروف لأتمام هذه الرساله.

مروة كامل البستنجي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

الملخص

أثر العامل الدولي على الثورات العربية ليبيا وسوريا نموذجاً

مروة كامل البستنجي

جامعة مؤته، 2012م

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في تتبع التطور التاريخي للثورات العربية في ليبيا وسوريا نموذجاً، وإستقصاء الدوافع والأ سباب وراء التدخل في الثورة الليبية، والتباطؤ في التدخل في الثورة السورية خلال الفترة 17 كانون أول 2010 منذ إنطلاق الثورة التونسية حتى حزيران 2012. وقد تم أُستخدم المنهج النوعي الوثائقي، والمنهج الوصفي التحليلي الذي يسهم في وصف وتحليل للاحداث والأبعاد الدولية، كما إستخدمت الدراسة منهج النظم . وتتقسم الدراسة أ لى الموضوعات التالية أولاً : الأطار النظري والدراسات السابقة،وثانياً:الثورة الليبية والسورية وأسبابهما، وثالثاً: دور العامل الدولي (حلف الناتو، ومجلس الأمن، والأمم المتحدة)، والعامل الإقليمي (جامعة الدول العربية ، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي)، كما تناولت دور القوى الإقليمية غير العربية وأثرها على الثورات (إيران وإسرائيل تركيا فرنسا وروسيا) مشيرة الى استخدام روسيا والصين لحق النقض للوقوف بوجه التدخل الدولي في سوريا،وتوصلت الدراسة إلى الإستنتاجات التالية: أن ثقافة الثورة هي تلك الثقافة التي تعيش ثورة بداخلها بوصفها ثقافة تتغير بها قيمها السلبية، نحو ثقافة جديدة ، أثرّت الثورات العربية على بعض اللاعبين الدوليين والإقليميين الرئيسين في الشرق الأوسط، فأسرائيل سوف تصبح أكثر عزلة من إي وقت مضى، بالنسبة لسوريا من المرجح أن تغرق أكثر في وحول الصراع الداخلي ، فالثورة واسعة النطاق ومستمرة، وأن مجلس التعاون الخليجي لن يحل محل الجامعة بالرغم من أنه القوى المحركة فيها، سيكون الشرق الأوسط ساحة لصراع العربي الإسرائيلي والصراع المحيط بإيران، وأشارت الباحثة ألى دور نظرية الدومينو وخطورتها على المناطق المجاورة .

Abstract

International Working impact on the Arab revolutions، Libya and Syria as a model

Marwah Kamel Albostangy
Mutah University، 2012

This study aims to trace the historical development of Arab revolutions in Libya and as Syria model، and to investigate the motives and reasons behind the international intervention in the libian revolution and the delay in the international intervention in the Syrian case during the period December 17، 2010 since the start of the Tunisian revolution until June 2012، using the curriculum qualitative documentary is utilized in the presentation of the stages and the reasons and the nature of the emergence of the Arab revolutions، and descriptive analytical method which contributes to the description and analysis of events and international dimensions and also system approach .The study following chapters examined the role of the international factor (NATO، and the UN Security Council، and the United Nations)، and the Regional factor (League of Arab States، the Gulf Cooperation Council، the Organization of Islamic Cooperation) and also addressed the role of regional powers of non arab states its impact the revolutions (e.g ،Iran، Israel، Turkey، France and Russia). study found the following conclusions: The Arab revolutions have had an impact on international players and regional presidents in the Middle East،for example، Israel will become more isolated than ever. For Syria it is likely that it will sink more in the internal conflict، and the system is still coherent and strong to stay for several months. However، the system is doomed to fail، as it no longer possesses and Aldegraveh and economic sustainable over the long term، the researcher pointed out the role of the domino theory and gravity on the surrounding areas.

الفصل الأول

مدخل عام للدراسه

1.1 المقدمة

تعيش الأمه والمنطقة، لحظه فاصلة، وتمربمرحلة أنتقال بين زمنين، حيث تبدو المرحلة مشحونة، بالأمكانات والآفاق الواعدة، كما بالمخاطر والتحديات . حيث يحتدم الصراع داخل المنطقة، كما عليها، وتشتد المجابهة وتتسع دوائرها ، وتأخذ أبعاداً أستراتيجية وتنفتح على تحولات عالمية، تترابط مع الأ زمه الاقتصاديه الكبرى، التي تعيشها المراكز الامبريالية، لتعجل في تحولات تاريخيه، وتهيئ كما بات واضحاً، لمتغيرات عميقة في موازين القوى الأقليمية والدولية.

حيث شهدت الأحداث العالمية بالعالم العربي تطوراً محورياً بعد أندلاع الثورة التونسية والتي تعرف أيضًا بثورة الحرية والكرامة أو ثورة 17 ديسمبر أو ثورة 14 جانفي أو ثورة الياسمين، هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في 17 ديسمبر 2010 تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها ، وقد توفي البوعزيزي بسبب حروقه البالغة مما أدى إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010 وخروج آلاف التونسيين الرافضين لأعتبلوه رفض لأوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاك م (بلقزيز ، 2012).

وأنطلقت الثو رات العربية بعدها تباعاً في مصر وليبيا و سوريا واليمن والبحرين، حيث تشهد المنطقة العربية تحولات لكبرى من شرقها إلى غربها، فلم يكد العالم العربي يفيق من أزمة احتلال العراق حتى صحا على عصر الثورات العربية وما يحمله من تداعيات مفصلية على المنطقة بكاملها؛ فقد تغير النظام المصري ودخلت ليبيا في أزمة وحرب أهلية بتدخُّل عسكري أجنبي فيها، بالإضافة إلى تغيُّر النظام في تونس وتأرجح أنظمة أخرى من المرجَّح أن تسقط هي الأخرى في سوريا واليمن، مع انفصال ونشوء دولة جديدة جنوب السودان واقتطاع جزء هام من

الوطن العربي لصالح الغرب.

في حين أن أزمات كبرى من المتوقع نشوبها في المستقبل القريب أيضاً مع السقوط المحتمل للنظام السوري وإغواء أكراد سوريا للانضمام إلى أكراد العراق لإنشاء دولة جديدة لهم، غير عربية أيضاً، بضغط على الدول العربية وغير العربية مثل تركيا وإيران.

ففي السابق كان النظام الإقليمي العربي في حالة موت سريري، وكانت القمم تعقد وتنفض دون أي أثر يذكر لها؛ فقد كانت اجتماعات جامعة الدول العربية بمثابة منتدى لقليل من الحوار ولكثير من الشجار والاختلاف، حتى صرّح الرئيس الليبي الراحل القذافي في إحدى (تجلياته) أنه لا يوجد ما يجمع العرب سوى غرفة اجتماعهم، ثم ينفض الجميع ويعودون إلى حال سبيلهم، وتظل القضايا العالقة منذ عشرات السنوات – مثل القضية الفلسطينية وغيرها – تراوح مكانها، بدون أي أثر للعرب؛ سواء في السياسات الإقليمية أو الدولية؛ وذلك بسبب بنية النظام الإقليمي العربي وبسبب اختلاف رؤى حكومات الدول ، وكذلك بسبب عدم وضوح آلية صنع القرار في الجامعة العربية.

وفي عصر الثورات العربية ومع إعادة تشكُّل القوى في المنطقة، فإن الدول الكبرى تعيد هي الأخرى حساباتها وتعيد رصد مصالحها ونصيبها في الوضع الجديد؛ ففي أوائل القرن الماضي ومع سقوط الخلافة العثمانية دخلت المنطقة العربية في حالة مشابهة من السيولة والتقسيم بين المنتصرين في الحرب ا لعالمية الأولى، وتحولت تركة الرجل المريض إلى سكين جزار (سايكس بيكو) لإعادة تشكيل المنطقة بنشوء دول جديدة وبوضع مناطق تحت السيطرة البريطانية والفرنسية . واليوم فإن الدول العربية في حالة مشابهة وبأطماع للدول الغربية في التحكم في عمليات التحول السياسي التي تجري في العالم العربي؛ من أجل خروج أنظمة موالية لها من رحم تلك الثورات أيضاً؛ لذا فمن المتوقع أن تتحرك الدول الغربية على عدة مسارات من أجل تحقيق مصالحها العليا في تلك المنطقة الهامة من العالم.

أُولَى تلك المسارات هو مسار دعم التحول الديمقراطي في الدول الناشئة بتقوية الجماعات الليبرالية والموالية للنظم الغربية على حساب الحركات الإسلامية

والقومية، وقد رأينا منذ زمن نشاط تلك الدول بدعم عمليات التحول الديمقراطي بتمويلٍ للجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتنفق الولايات المتحدة مليارات الدولارات على تلك النشاطات، بالإضافة إلى تقاطع مصالحها مع مصالح الجماعات الليبرالية وتحركات بعض الأقليات الدينية في الدول الكبرى مثل مصر، وبالإنفاق على المسارين (السياسي والإعلامي)، وبتطوير آليات للتواصل الجماهيري في تلك الدول استعداداً لتشكيل الرأي العام في حقبة ما بعد الثورات، أما المسار الثاني: فهو التحركات العسكرية التي تستخدم فيها الدول الغربية آلتها العسكرية في صورتين: الاولى هي الإغراء بتمويل الأسلحة الغربية المتقدمة مقابل فرض أجنداتها على الدول العربية، والثانية هي التدخل العسكري المباشر مثل الحالة الليبية من أجل ترسيخ أقدامها في المنطقة، ومن أجل رفع أسهمها في التحكم في الأوضاع في البلدان العربية بعد انقشاع غبار المعارك، وما سوريا عن ذلك ببعيد أيضاً مع تطورات الأوضاع في البلاد وحدوث مزيد من الانشقاقات في صفوف الجيش وتحول الصراع إلى المرحلة التالية التي من المتوقع ألا تتحملها تركيا (عضو حلف شمال الأطلنطي) بسبب نزوح اللاجئين إليها وتداعيات ذلك على القضية الكردية، والمسار الثالث هو ورقة القوة الاقتصادية التي تلعب بها الدول الغربية أيضاً ذات الملاءة الاقتصادية الكبيرة: فمنذ زمن والاتحاد الأوروبي صاحب مصلحة أصيلة في دول الشمال الإفريقي، ومن أولوياته الكبرى التحكم في مسارات التحول الجاري الآن في كلٍّ من مصر وليبيا وتونس؛ فالمصلحة الأوروبية تتمثل في ربط تلك الدول اقتصادياً بالاتحاد الأوروبي من أجل انتشالها من أزماتها ومن ثَمَّ ربطها بالكيان الأوروبي لتقليل اله جرة من الجنوب إلى الشمال، وكذلك تقليل مخاطر الأرهاب وانتقاله إلى أوروبا وكافة أشكال الجريمة المنظمة، ومن أجل استقرار حوض البحر المتوسط بكامله، وهي من أهم أبعاد السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، وفرنسا هي التي تقود القاطرة الأوروبية في هذا المجال لمصلحتها في استقرار الجنوب بسبب الجالية المغاربية الكبرى لديها، وهي التي تسبب لها مشكلات اجتماعية واقتصادية وأمنية ضخمة، وكانت فرنسا من أُولَى الدول التي رعت اتفاقيات برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط والشراكة

(الأورومتوسطية) وغيرها، وكل تلك المبادرات تهدف في النهاية إلى إبعاد دول الشمال الإفريقي عن الفلك العربي ودورانه في الفلك الأوروبي (سياسياً واقتصادياً وثقافياً)، بتغيير طبيعة النظام الإقليمي، وبنهش دول الشمال الإفريقي من المنظومة العربية وضمها إلى المنظومة الأوروبية في إطار ما يسمى بسياسة الجوار الأوروبية،

أما الدول الغربية فهي أمام فرصة سانحة قد لا تعود مرة أخرى بتشكيل المنطقة وَفْقاً لأهوائها؛ بتصدير مقومات حضارتها الغربية إلى العالم العربي، بأنظمة حكم غربية وبإجراء عملية تحول ثقافي وحضاري لشعوب المنطقة، وبمد يد العون الاقتصادية والعسكرية من أجل فتح أبواب الكيان العربي لأحصنة طروادة جديدة على مختلف المستويات، باستغلال أقطابها داخل الشعوب العربية من أجل تمرير أجنداتها التي تهدف إلى نزع البعدين الإسلامي والقومي عن السياسات العربية واستبدالهما بالبعد الليبرالي العلماني الذي لا يرى ضيراً من السلام مع إسرائيل وقبول كافة أشكال الحياة الغربية، من أجل التطبيع الكامل في العلاقات ما بين الغرب وإسرائيل من جهة، وما بين العالم العربي من جهة أخرى؛ وذلك تحقيقاً لمصالح الغرب العليا وفرض أجنداته الحضارية.

وفي ظل كل تلك الظروف الإقليمية العصيبة، فإنه من غير المتوقع عقد قمم عربية قريبة بسبب المشكلات التي تمر بها المنطقة، وبسبب عدم انتخاب زعماء جدد في عدد من البلدان العربية في ظل الثورات التي تشل بعضها الآخر عن الالتفات إلى أية اجتماعات، وكل تلك الظروف تمثل فراغاً زمنياً مواتياً يمكِّن من تهيئة الساحة لمزيد من التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم للضغط على بلدانه من أجل رسم السياسات العربية في ظل انهيار منظومة الاتصال بين القادة في الفترة الراهنة؛ فلا أحد من القادة العرب الآن يتمتع برفاهية الجلوس والمحاورة ورسم السيناريوهات أو التخطيط لمستقبل أفضل للجميع، فالكل يعكف على إعداد بيته الداخلي والنظر في حزمات تتراوح ما بين تهدئة ومسكنات وما بين إصلاحات جذرية: ما بين نفحات مالية، وما بين التنازل عن بعض الصلاحيات السياسية للنظام، وما بين إفساح مساحة أكبر قليلاً للشعوب، وما بين إصلاحات سياسية

جذرية في بعض البلدان التي تقع تحت سيف الثور ات أو التدخل العسكري الأجنبي، مثل حالَتي ليبيا وسوريا.

وفي النهاية أتوقع أن يبقى مستقبل النظام الإقليمي العربي مرهوناً برغبة وقدرة الشعوب العربية عامة من المحيط إلى الخليج على استلامها لزمام المبادرة والتحكم في مصائرها؛ فكلما زادت حصة الشعوب العربية في إد ارة بلدانها، زادت احتمالات التقارب العربي واحتمالات إنعاش النظام الإقليمي بضخ مزيد من الأوكسجين للجامعة العربية التي ترقد في غرفة العناية المركزة منذ عقود، وبإجراء عملية إصلاح شاملة لها. كما أن استلام الشعوب العربية زمام المبادرة سوف يزيح جانباً كبيراً من أمراض العمل العربي المشترك السابقة، التي كانت تتمحور حول الأشخاص وليس المصلحة العليا للدول العربية، ويظل التحدي هو مدى وعي الشعوب العربية وإدراكها للمصالح الجامعة لها، ووعي قادة الرأي والمصلحين والمتحكمين بوسائل الإعلام العربية وإدراكهم للمصالح العليا المش تركة للدول وللإقليم ككل، وقيادة الرأي العام العربي نحو مزيد من التكامل والتلاحم لترشيد العمل العربي المشترك، كنقطة انطلاق نحو الخطوة التالية: ترشيد العمل الإسلامي المشترك.

وعلى ضوء ما سبق ستحاول الدراسة الحالية إستقصاء أثر العامل الدولي على الثورات العربية سوريا وليبيا نموذجاً.

2.1 أهداف الدراسة

ستهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. تتبع التطور التاريخي للثوات العربية في سوريا وليبيا نموذجا.
2. معرفة دوافع واسباب التدخل الخارجي في الثورات.
3. محاولة استشراف مستقبل الربيع العربي .

3.1 أهمية الدراسة

يمكن تقسيم أهمـيـة الدراسة إلى أهمية علمية وأُخرى عملية، على النحو التالي:

1. الأهمية العلمية: تتمثل في الاسهام بالمعرفة التراكمية لادبيات الموضوع بالعلاقات الدولية بإسهام أكاديمي يفسر طبيعة واسباب الثورات العربية وتطورها واتجاهاتها المستقبلية، وذلك بسبب أن الدراسات التي تعا لج الثورات العربية ما زالت محدودة جدا، لا تخرج عن مقالات ومشاركات عبر المنتديات السياسية المحدودة، مما يعطي فرصة لاجراء البحوث العربية بهذا المجال كونها اول دراسة عربية على حد علم الباحثة.
2. الأهمية العملية: تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال ما يلي:

أ. ان الكشف عن الاسباب الحقيقية للثورات العربية يساهم في التخطيط من قبل السياسيين و اصحاب القرار السياسي على اعادة النظر بكافة السياسة الداخلية وبالتالي تشكل نتائج الدراسة منهجاً وقائياً للحد من الاثار السلبية التي قد تحدثها هذه الثورات .

ب. إبراز آثر العامل الدولي الذي يُوجه اصحاب القرار السياسي إل ى إدراك المصالح الدولية و الاهداف غير مباشرة التي تسعى تلك الدول لتحقيقها، مما يساهم في مواجهتها وفقا لمنظومة العلاقات الدولية.

ج. فتح المجال أمام طلاب الدراسات العليا للبحث في السياسة الحالية للاوضاع العربية والاقليميةو والدولية .

4.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

لعل ما يدور في أروقة المشهد السياسي العربي من ثورات واحتجاجات وانتفاضات شعبية في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين وسوريا يثير تساؤلات ويطرح اشكاليات تتعلق بواقع النظم السائدة ومستقبل المواطن في الدول العربية . لقد بات واضحاً سيادة حالة من القلق والتوتر والترقب تنتاب المواطن العربي بعد غياب طال امده عن المشاركة الحقيقية في تقرير مصيره .

إن الربيع العربي الذي دشنته ثورات الحرية والكرامة يضع هذه الشعوب أمام لحظة فارقة في تقرير مصيرها فعليها إعادة صياغة أوضاعها في ضوء متغيرات العصر، وتحسين أوضاع المواطن، واستشراف مستقبل الأوطان، وعليها الاعتراف

بأنها أمام تحديات كبرى، عالمية وأقليمية ومحلية، تقف علي قمتها متغيرات الحداثة، ومخاطر العولمة وآليات التنافس، وإعادة هيكلة "الشرق الأوسط الكبير". فعالم اليوم بات من التعقيد والتشابك بحيث تغيرت الرؤى وتنوعت الاستراتيجيات، نحن في حاجة الي تعديل النظريات وتبديل الافكار وفقاً لتباين المصالح وتشابك العلاقات، مما يستدعي إعادة النظر في الفكر السائد بما يتطلب تحليلات أعمق، ورؤى ثاقبة، وفكر تنويري، وفهم تحليلي مخالف لما كان بالأمس، من هذا المنظور تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على اثار العامل الدولي بالثورات العربية وذلك من خلال تتبع تطورات الثورة الليبية والثورة السورية وبحث الاسباب الداخلية والخارجية لنشوء تلك الثورات للمساهمة في توجيه الاتجاهات وأفاقها المستقبلية في ظل الاوضاع الراهنة. من خلال الاجابة عن التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو أثر العامل الدولي على ثورات الربيع العربي ،"ليبيا وسوريا" نموذجاً؟

إضافة الى الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر القوى الدولية غير العربية على الثورات؟
2. ما أسباب الثورات العربية في ليبيا وسوريا نموذجاً؟

5.1 منهجية الدراسة

تعتمد منهجية الدراسة على الإطار العلمي الذي يستفيد من عدة مناهج وأطر علمية في الوصول إلى حلول علمية لمشكلة الدراسة، لذا سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

1. المنهج النوعي الوثائقي: الذي سيتم الاستفادة منه في عرض المراحل والاسباب وطبيعة نشوء الثورات العربية ، وبيان أهم الاثار الاقتصادية والسياسية للعامل الدولي على مستقبل الثورات العربية .
2. المنهج الوصفي التحليلي: والذي سيسهم في وصف وتحليل الأ حداث والأبعاد السياسية الدولية والإقليمية لثورات، وتوضيح رؤى النظام الجديد ومعطياته في ضل التغيرات الجارية .
3. منهج نظرية النظم : تستخدم نظرية النظم اساساً في تطبيق تفاعلات النظام

الدولي، وأن استخدامها يكمن في التمكن من تحليل وفهم السياسة في إطارها الاوسع (1973،joseph).

ولتطبيق هذا المنهج على موضوع الدراسة ، فنرى ان المعارضة ا لسياسية كانت جزء من هذه الأنظمة التسليطية، ففي مصر تم استئصال المعارضة وليبيا وسوريا تم اعدام المعارضة، لذلك تفجرت الى ثورات تطالب بإسقاط أنظمها.

اما ديفيد آيستون فقد ركز في تحليله للنظام السياسي على مدى استجابة النظم السياسية للضغوط التي تنبع من داخل النظام نفسه، او من البيئة الخارجية. ووضع إطار لتحليل النظام السياسي، الذي عرفه بأنه التفاعلات التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، وقدم اطار لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي، تبدأ بالمداخلات وتنتهي بالمخرجات والربط بينهما في عملية التغذية العكسية (1965،Easton).

وقد حققت نظرية النظم في التحليل الدولي، قبولاً واسعاً لها في الوسط الأكاديمي المتخصص في العقود الاخيرة، وينظر إليها دعاتها على انها بمثابة الرد المباشر على اخفاق النظريات والمناهج البحثية التقليدية في التوصل الى اطار علمي ملائم لتحليل السلوك الدولي سواء في الظروف الطبيعية او في ظروف الازمات ، مما يساعد على تعيين القوى والاسباب التي تدفع الى تطور النظام ا لسياسي وانتقاله من طور لآخر(مقلد،1982)، وتطبيقاً لهذا تمت دراسة الثورات،اسبابها دوافعه ا، نتائجها وتداعياتها.

6.1 حدود الدراسة

سوف تتحدد الدراسة الحالية بالمحددات التالية:

1. الحد الموضوعي: تتحدد الدراسة بموضوعها الذي تناول الدوافع والاسباب وراء التدخل في الثورة الليبية والتباطؤ في التدخل بالثورة السورية، خلال الفترة الزمنية 17 كانون أول 2010 (منذ انطلاق الثورة التونسية) الى حزيران 2012 بالإضافة إلى المقالات والدراسات والبحوث والكتب العلمية والوثائق المنشورة خلال الفترة الزمنية التي أمكن للباحثة الإطلاع عليها.

2. الحدود الزمنية: سيتم تطبيق الدراسة خلال الفترة من 17 كانون اول 2010 الى حزيران 2012

7.1 مصطلحات الدراسة

1. العامل الدولي: لأغراض الدراسة يُقصد به جميع الأ طراف الدولية والمؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، التي تؤثر في مجرى الأحداث الدولية، والمقصود بها في هذه الدراسة حلف الناتو،هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والعامل الأقليمي المتمثل بجامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الأسلامي والدول ذات التأثير المباشر على مجرى الأحداث في الدول المتناولة بالدراسة.
2. الثورات العربية: هي في الجوهر ظهور قوة جديدة تضع توازن القوى المهيمنة موضع التساؤل وتنقله ألى اللاتوازن، وهي عادة ما تستمر حتى ينشأ توازن جديد مستقر. القوة الجديدة في العالم العربي، والتي أعربت عنها تونس وتردد صداها في أنحاء العالم العربي ، هي قوة الشعب. الشعب يريد أن يحكم نفسه في دولة تخدم المصالح العامة للجميع، وليس مصالح القلة.أن تحميل الأنتفاضات العربية أكثر من ذلك هي مسألة مضل لة وقد تكون خطرة. فعلى الرغم من الإيديولوجيات المختلفة المشاركة في الأنتفاضات، لا توجد أيديولوجية مهيمنة -- أو بعبارة أخرى، ليس هناك في هذه الثورات سوى مهمة بناء دولة ديمقراطية مستقلة . التنوع في الوحدة هي واحدة من ملامح ثراء ونضج الثورة العربية الحالية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

مفهوم الثورة:

أن كلمة "الثورة" من الكلمات الفضفاضة، فيقال مثلاً الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والثورة الصناعية ،فأصبحت في الأستعمال الشائع مرادفاً " للتغيير " : وهو مرادف يتضمن شيئاً من قوة الدلالة والتأكيد، وقد يوحي بمعنى التغيير المفاجيء.

ومع أننا نستعمل كلمة ثورة في نطاق أوسع كصفة منسوبة إلى كلمة ثوري للدلالة على سلسلة متنوعة من التغييرات فأننا نحتفظ في أذهاننا بمعنى أدق لهذه الكلمة يشتمل في حقيقته على العنف ولا ينصرف إلى معان آخرى أدق، فأننا نتجه بتفكيرنا إلى الأنقلابات الكبيرة التي غيرت مجتمعات سياسية كانت مستقرة بالماضي، مثل الثورة الأنجليزية التي حدثت في العقد الخامس من القرن السابع عشر، والثورة التي تلتها سنة 1688 ومثل الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية وما أنبثق عنها في القرن التاسع عشر، والثورة الروسية في سنة 1917 وما نتج عنها من أحداث في القرن العشرين (برنتون ،1965).

لا تزال هناك مشكلة حول وضع تعريف للثورة يقوم اساساً على وجود العنف في عملية أنتقال السلطة، فجونسون يرى أن محاولة الفصل بين فكرة الثورة من جانب وبين العنف فوجهة نظره في الثورة تقوم على فكرة مفادها أن الطريقة الوحيدة لفهم الثورة هي أن تدرسها كشكل من أشكال العنف، ويضيف أن الثورة صورة من صور التغيير الأجتماعي بعبارة آخرى ،أن الثورة تقف على نهاية بعد التغيير الأجتماعي ويمكن وضعها نهاية بعد الأحداث العنيفة لكن العنف و التغيير الأجتماعي يمكن أن يكونا مفهومين يستبق كل منهما الآخر ، فدرجة التغيير الأجتماعي لا تتزايد بالضرورة مع تزايد العنف، كما وأن كلا من الظاهرتين قد تحدث في غياب الاخرى(كوهان،1979).

وأختلف المفكرون والمراقبون حول تعريف ما حدث ، ما يحدث في أنحا ء الوطن العربي فالبعض يرى أن المواجهات بين الجماهيرية ورموز الدولة الأمنية التي إنتهى بعضها برحيل النظام وما يزال بعضها مستمراً- لا تخرج عن كونها حركات إحتمالة واسعة النطاق ولا ترقى لأن تكون ثورة.

أن تعريف الثورة الذي إستقر عبر سنوات طويلة من الأدبيات الغربية التي تدعى أن الثورات تتعلق بالتغيير الرديكالي لكل من القيم والمؤسسات السياسية والأقتصادية والأجتماعية، بالأضافة إلى التغيير في النخبة السياسية والأقتصادية.

إرتبط التعريف الكلاسيكي للثورات كذلك بالحديث عن تنظيم سياسي ، أو عسكري يقود عملية التغيير المجمعية والمواجهة مع النظام السياسي القديم الذي يوفر قاعدة لتجنيد النخبة السياسية الجديدة .

وفي هذا الأطار تظهر أهمية عمليات التطهير وإجراءات محاسبة الفاسدين والمفسدين في النظام السابق والتي إتخذت أشكالاً عنيفة معظم الثورات الكبرى في تاريخ الأنسانية.

وبملاحظة ما يحدث حولنا في الوطن العربي، خاصة في اليمن وليبيا وسوريا يبدو أن الوضع هناك يشبه حرباً أهلية صريحة بين قوى عديدة في المجتمع (حمادة، 2011).

وأيضا من تعريفات الثورة :هي مقدمة لعملية تغيير جذرية شاملة تستنتج إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات و التوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه، بما يسفر عن صعود جماعات وهبوط آخرى وإعادة رسم الخرائط المجتمعية وتصحيح الإختلالات لمصلحة البعض الذين قامت الثورة من أجل إنصافهم وإسترداد حقوقهم، أو حتى فرز خريطة ومساحات جديدة تماماً لإنتشار القوة السياسية و إعادة التوزيع لمصادرها و ركائزها على نحو مختلف (عز الدين ، 2012).

يصف بياتي هذه الثورات بأنها هجين من الثورة والإصلاح فهي ثورة في إتجاه إجراء إصلاحات من خلال نفس المؤسسات القائمة، ولذلك لا تملك ضمان الإنتقال المنظم، وعلى الرغم من مخاطر الثورة المضادة يبقى هناك إحتما لات

تحول حقيقي(عبد الحي، 2011)

فالتعريف البسيط والمباشر والدال على الثورة: هي أنها عملية تغيير جذري ، وهذا التغيير يتم حين نهدم النظام القديم هدماً مبرراً، ونشرع في بناء نظام جديد على أنقاضه، وهناك فارق جوهري بالطبع بين هدم النظام الحاكم وبين هدم الدولة، فالثورات يفترض أنها تقوم لبناء الدول وتسعى إلى أن تنتشلها من التهديد ا لمادي والمعنوي الذي تتعرض له. أما الحركات العنيفة التي ترمي إلى هدم الدولة فيمكن أن يتصرف تصنيفها إلى شكل إحتجاجي آخر من قبيل التمرد والحرب الأ هلية ، والعنف الإجتماعي المفرط، وإشاعة الفوضى، والعبرة في الحكم على م ا أذا كان الفعل الإحتجاجي عملاً إيجابياً لصالح الوطن من عدمه مرتبطاً أساساً بالأهداف الرئيسية التي حددتها الطليعة الثورية، لإنطلاق حركتهم والتي يجسدها البيان لأول اوالشعار الأثير (حسن،2011).

كما يعرف "كرين برنتون" الثورة في كتابه تشريح الثورة بقوله "انها عملية حركية ديناميكية تتميز بالأنتقال من بنيان إجتماعي ألى بنيان إ جتماعي آخر"(Brinton,1965).

أما عالم الإجتماع "هيربرت بلومر" فيعرف الثورة بأنها إعادة بناء النظام الإجتماعي كلياً حين يرى "ايريك هوبزباوم" أن الثورة هي تحول كبير في بنية المجتمع ويركز على فكرة التحول ولكن إمكانية التحول التي تحدث عنها الكاتب هي أوروبا ما بين عامي 1789 – 1848، ويشير إلى أربعة عناصر تسترعي الإ هتمام عند الحديث عن الثورة وهي:

1. الخصوصية، وهنا يركز على أن لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزمان والمكان ومن حيث التكوين الديموغرافي، والطبيعة الجغرافية.
2. النصر، ويعني إنتصار منظومة جديدة على منظومة قديمة.
3. البعد الجغرافي للثورة، حيث يشير إلى تأثير هذا البعد على مناطق دول الجزار في إنتقال الثورة من دولة الى اخرى.
4. التراكمية، وهنا يرجع تفجر الثورة إلى عوامل متراكمة عبر عدد من السنين أحدثت ضغطاً على القاعدة فولدت الإنفجار الذي يجسد حالة الثورة

(هوبزباوم،2007).

على وجه الإجمال يمكن القول بأن تعريفات الثورة تنقسم إلى فئتين، الأولى تضم حركات التغيير التي يحسن أن نطلق عليها الثورات الكبرى.

يصف بيتي الثورة الكبرى بأنها إعادة بناء الدولة والثورة على هذا الخط لا بد أن تكون لها آثار خطيرة على المجتمع، وقد يحدث هذا التغيير في آسطورة الدولة نفسها أو في تنظيماتها البنائية ،أو في تكوين القيادة أو في المؤسسات السياسية.

وتشمل أبعاد الثورة إلى التعرف على عناصرها : إبدال نظام القيم ، وإبدال البناء الإجتماعي والتغيير في المؤسسسات السياسية والشرعية التغيير، وإبدال النخبة الصفوة والعنف.

إبدال نظام القيم

يرى معظم المنظرين أن إبدال القيم هو أكثر سمات الثورة دلالة وربما أكثرها أهمية حيث يرى بيتي أن الثورة الكبرى هي التي تعيد بناء الدولة في نفس الوقت الذي تبدل فيه أُسطورة بأخرى، كنواة للتكامل في ثقافة المجتمع وهنتجتون ايضاً يعتبر أن الثورة هي تغيير داخلي سريع وأساسي وعنيف للقيم السائدة والآسطورة في المجتمع.

ويرى نيومان الثورة بمعناها الواسع " تغيير أساسي وكاسح للآسطورة السائدة في النظام الإجتماعي وهذا لا يعني أن هذا هو المحك الوحيد للثورة ".

وحتى أن لم تقم الثورة بإبدال القيم في المجتمع إبدالاً كاملاً وهو حدث يميل معظم دارسي الثورة إلى إعتباره غير محتمل الحدوث نظراً لثبات الأنماط الثقافية وقدرتها على البقاء لدى المشاركين في الثورة وعي حاد بأن النظام القديم سيزاح نهائياً، وقد أشار ارندت الى أن المفهوم الثورة الحديث يرتبط ارتباطاً لا أنفصام له بفكره أن مجرى التاريخ يبدأ فجاة من نقطة جديدة .. أن تاريخاً جديداً كل الجدة، لم نعرفه ولم يحكي لنا أحد عنه شيئاً سيكشف الآن أمامنا.

ومن المهم القول بأن تغيير القيم على أهمية فائقة فالحديث عن ال طابع القومي يعني التسليم بوجود أنماط سلوكية معينة تعكس القيم التي يعتنقها الناس (كوهان،1979).

إبدال البناء الإجتماعي

ابدال البناء الاجتماعي القائم كدليل على حدوث التغيير الثوري ، يرى نيومان أن إبدال البناء الإجتماعي والسيطرة على الملكية الأقتصادية هما أهم العوامل في إي صياغة للثورة . ولكن بين كل هؤلاء الذين نظروا إلى الثورة بإعتبارها إبدالاً للبناء الإجتماعي، ليس هناك من هو أعظم اثراُ من ماركس فكل التراث الماركسي في الثورة يقوم على أن الثورة هي إبدال للبناء الإجتماعي فالثورة أذن تحول نظام كامل يحدث حين لا تجد طبقة من الناس خلاصاً من اليأس إلا الثورة.

التغير في المؤسسات

قد يعتمد تعرف الثورة على أشارة إلى فكرة التغيير في المؤسسات فيرى مور أن الثورة يشارك فيها نسبة كبيرة من الشعب ويؤدي إلى تغيير في بناء الحكومة ويختلف تغيير المؤسسات عن التغيير في البناء الذي هو أكثر شمولاً لأن الأول يعني بعض صور الإبدال في المؤسسات السياسية إم الثاني فقد يعني إبدلاً لطبقات في المجتمع، وبالتالي فأن التغيير في المؤسسات قد يشمل تغيرات م ختلفة مثل التغيير في شخص الملك أو إلغاء الملكية تماماً وإقامة هيئة تشريعية أو إلغاء هيئة قائمة، اوإبدالاً اساسيا لوظيفة الهيئة التشريعية في المجتمع .

إبدال النخبة

أن أحد الأبعاد المفيدة في التغيير الثوري هو ما يمكن أن ندعوه بعد النخبة والتعريف الذي يستخدم هذا البعد يهتم بدراسة التكوين الخاص للجماعة القائدة في المجتمع، وإذا اردنا إيجاد بعداً لإبدال النخبة، فسنجد على احد طرفيه ما يمكن أن نسميه إبدال الأشخاص وعلى الطرف الآخر الإبدال الجذري لجماعة النخبة، والتي قد تتضمن أن النخبة الجديدة من طبقات مختلفة تماماً.

" يمكن القول بأن الثورة تحدث حين تقوم جماعة من المتمردين بطريقة غير مشروعة او بالقوة بتحدي النخبة الحاكمة من اجل ان تشغل أماكنها في بناء السلطة السياسية، كذلك يمكن القول بأن الثورة قد نجحت أذا استطاع المتمردون بنتيجة تحدي النخبة الحاكمة ان يشغلوا ادواراً هامة في بناء السلطة السياسية .

وفي نفس الأتجاه آشار منظر آخر إلى أن الثورات هي إضطرابات مدنية تقسم

بالعنف أو تؤدي الى إبدال جماعة حاكمة بأخرى تلقى دعماً شعبياً على نطاق أوسع (كوهان،1979).

فنستطيع أن نضع أبعاد التغيير الثوري كما يلي:

1. إبدال القيم.
2. إبدال البناء الاجتماعي.
3. إبدال المؤسسات.
4. التغيير في تكوين القيادة.
5. أنتقال السلطة غير الشرعي او اللاشرعي.
6. وجود السلوك العنيف.

نظريات تحليل الثورة

1. النظرية الماركسية:

أن ما يميز علم الأجتماع عند ماركس عن علم الأجتماع البورجوازي المعاصر، هو تأكيد ماركس على التغيير الإجتماعي، فكل علم الأجتماع عنده يدور حول فكرة أن المجتمع هو اساساً متغير وغير ثابت وأنه ليس بناء متماسكاً أو إمتزاجاً بين مجموعة من الإبنية .

والنموذج الماركسي للثورة بسيط نسبياً وهو سببي ذو وجه واحد أكثر مما هو سببي ذو وجوه متعددة ونعني بهذا أن ماركس بدل أن يحدد عدداً من العوامل المسؤولة عن حدوث الثورة خصص عاملاً واحداً وهو التنظيمات البنائية الخاصة في المجتمع، فالبناء الأقتصادي يسبب نمو علاقات إجتماعية معينة ، عن هذه الأسباب تنبع تنظيمات طبقية معينة وفي كل مجتمع ثمة طبقتان رئيسيتان : طبقة حاكمة مستقلة وآخرى محكومة مستغلة بفتح الغين.

ويرى ماركس أن الثورة تصدد أساسياً عن نموذجه للمجتمع القائم على الصراع، بمعنى أن هذا النموذج يقوم على إفتراض أن المجتمع يتسم بالصراع الدائم بين الجماعات فيه، وأن هذا النموذج يفسر الصراع في ضوء علاقات إجتماعية حياتية ومحددة وعن طريق تحليل الأنماط الخاصة من العلاقات الإجتماعية يتم التوصل إلى فهم أسباب حدوث المواقف الثورية وعن طريق إضافة

القضايا الماركسية الخاصة (كوهان،1979).

فإن من المناسب أن نبدأ بأوسطو من حيث أنه أول عالم سياسي أدخل التحليل الإمبريقي إلى مجال العلوم السياسية حتى قيل عنه أنه المؤسس الحقيقي لدراسة الثورة وسبب ذلك أنه قدم صياغة مركبة لقياس التغيير الثوري بإستخدام نموذج الثورة يتصف بالدقة والوضوح بالإضافة لذلك فقد أستطاع أن يستمد عن هذا النموذج عدة نظريات في الثورة.

وقد نظر ارسطو ألى الثورة اساساً من خلال نظرته إلى نمطين من الدول كما صنفهما: الإوليجاركية (حكم الاقلية) والديمقراطية (حكم الشعب) والثورة عند أرسطو تتكون من تغيير سياسي ذو نمطين الأول يتعلق بإمكانية التغيير في بناء الدولة وهذا ما يمكن أن يحدث حين يبدأ الناس بالبحث عن تغيير الشكل القائم بشكل آخر جديد كالتغيير من الإوليجاركية إلى الديمقراطية والنمط الثاني للتغيير لا يتعلق بإبدال بناء الدولة بل يمكن إعتباره مرادفاً لما يسمى تغيير الأشخاص في الحكومة وقد وصف ارسطو هذا الموقف بإنه يحدث حين تحاول جماعة الثورة أن تستو لي على السلطة بين إيديها (كوهان،1979).

وعند ارسطو ثمة سبب أساسي واحد للثورة : الا وهو في كل مكان فان الظلم أو عدم المساواة هو سبب الثورة، لكنه الظلم الذي لا تناسق فيه ، ولا إتسام مثل ملكية أبدية في مجتمع من المتساوين وغالباً ما تكون الرغبة في المساواة هي سبب إندلاع التمرد، وهذه الفكرة عن عدم المساواة قد تتضح في إحدى طريقتين : الأولى أن يعتقد الناس انهم مساوون للآخرين الذين يحصلون على نصيب أكبر من الميزات والسلطة في المجتمع، والثانية أن يعتقد بعض الناس أنهم يمتاوزن عن الآخرين لكن نصيبهم من السلطة والخيرات أقل من هؤلاء الذين يعتقدون انهم أقل منهم.

وقد تنشأ عديد من العوامل التي تعتبر اسباباً مباشرة للثورة وقد حدد منها ارسطو الغطرسة والخوف والتسلط الزائد والإحتكار والظلم وأسباب آخرى كالعوامل الإنتخابية والإهمال وكل من هذه الأسباب يمكن إعتباره تعريفاً اجرائياً للمفهوم الرئيسي عن الظلم أو عدم المساواة (بريتون،1965)

وأذا استخدمنا تعريف ويللر للثورة فعرف الأساس المنطقي للثورة هو دراسة

الطريقة التي تؤدي بها عوامل معينة إلى الثورة في المجتمع والعملية أو البناء يتكون من مفهومات المعرفة تعريفاً أساسياً على النحو الاتي:

1. تعرف الثورة على أنها تغيير في دستور الدولة
2. تعرف المساواة بأنها الموقف الذي يكون لكل مواطن فيه صوت متساو في عملية إتخاذ القرار
3. يعرف الظلم بإنه الموقف الذي يكون للمواطنين فيه أصوات غير متساوية في عملية أتخاذ القرارات

ويمكن وصف النموذج الذي طوره ارسطو كما يلي : أدراك الظلم أو عدم المساواة ----> الثورة.

2. النظرية الماوية:

أكد ماو أن قلب نظريته المتعلقة بالثورة أنه ليس ثمة سوى عامل واحد هو الذي يؤكد إنتصار الحركة الثورية في النهاية هذا العامل هو دعم الجماهير وهو دعم صادر عن فهم الجماهير نفسها بأنها كانت في الماضي موضع إستغلال من قبل الجماعات الحاكمة أما الآن فهي ترى وللمرة الأولى حركة ثورية وقيادية ثورية تهتمان حقيقة بهؤلاء المشاركين في الحركة ومن ثم فإن القضية الأساسية القائلة بأن الحركة الثورية يمكنها أن تبقى وأن تنتظر أذا كانت الجماهير مؤيدة لها سواء كان هذا في مجتمع واعي أو لم يدخل مرحلة النضج بعد هذه القضية هي أضافة م ادة حقيقة لنظرية الثورة التي شهدها النموذج الذي خلفه ماركس من بعد .

أنماط الثورات: وقد حدد جونسون ستة آنماط للثورة: الجاكرية (*)، التمرد الألفي (**)، التمرد الفوضوي، الثورة اليعقوبية الشيوعية، الإنقلاب القائم على ال تواطؤ ، وانتفاضة الجماهير المعسكرة، وهو يفرق بين هذه الآنماط من خلال أربعة معايير :

(*) الجاكرية : نسبة إلى ثورة قام بها الفلاحون الفرنسيون ، والمقصود بها ثورة فلاحين.

(**)التمرد الألفي: نسبة إلى المؤمنين بالعصر الألفي السعيد ، أي المتعلقين بعصر سعيد يأتي و يدوم ألف سنة.

1. أهداف النشاط الثوري.
2. هوية الثوار " الجماهير، الجماهير التي تقودها النخبة، النخبة ".
3. الإيديولوجية الثورية.
4. هل قامت الثورة تلقائياً أم بحسابات مسبقة.

على هذا النحو فان أكثر الأنماط التي يهتم بها جونسون هي " إنتفاضة الجماهير المعسكرة وهي تتميز بما يلي:

أ. رغبة الثوار في أن يحلو محل النظام القائم.
ب. إيمان الثوريين بإيديولوجية ثورية خاصة .
ج. إتباع إستراتيجية دقيقة ومحددة سلفاً لإجراء النجاح (كوهان،1979)

3. نظرية الحرمان النسبي:

هذه النظرية من أهم النظريات السيكولوجية عن الثورة ويقدم لنا "جار" التعريف المعياري للحرمان النسبي : أن الشرط الضروري السابق على الصراع المدني العنيف هو الحرمان النسبي، ويمكن تعريفه بأنه إدراك القوى العاملة في المجتمع بعدم التقارب بين توقعات القيمة من جانب ، وما يبدو وأن تتيحة البيئة من إمكانيات القيمة من الجانب الآخر، وتوقعات القيمة تعني تلك الاشياء وشروط الحياة التي يعتقد الناس أنهم يستحقونها عن جدارة، أما تراجع إمكانيات القيمة ففي البيئة الطبيعية والإجتماعية أنها الشروط التي يدركها الناس للفرص المتاحة آمامهم كي يحتفظوا بتلك القيم أو يحصلوا على تلك القيم، التي يعتقدون أنهم يستحقونها ع لى نحو المشروع.

ويصدر هذا التعريف عن أفتراض علاقة بين الأحبا ط والعدوان ، بمعنى أن حدوث السلوك العنيف يفترض دائماً وجود الإحباط والعكس صحيح فوجود الإحباط يؤدي دائماً إلى شكل من أشكال العدوان، وبناءاً على هذا الافتراض ينبع إفتراض آخر هام هو أنه كلما زادت درجة الإحباط كلما مالت الإستجابة لأن تكون أكثر عنفاً، احداث العنف المدني تفترض احتمال حرمان نسبي لاعداد كبيرة من الافراد أو بالمجتمع وكلما اشتدت قسوة الحرمان النسبي كلما تزايدت إمكانية اشتداد العنف المدني .

وأحياناً أُستخدام مفهوم الحرمان النسبي مرادفاً لمفهوم الإحباط العدوان وناقشوا معه مفهوم الإحباط النظامي وهذا يعني:

1. إن الإحباط يتدخل في تحقيق والمحافظة على الإ هداف الإ جتماعية والطموحات والقيم.
2. وأن الإحباط يعانيه أفراد وتجمعات إجتماعية من نفس الوقت فهو يعقد النظم الاجتماعية.
3. إن الإحباط أو المعاناة يدخل الى الإ بنية والعمليات الإ جتماعية (كوهان،1979).

4. نظرية البجعة السوداء:

حيث تعتبر هذه النظرية من أقرب النظريات تطبيقاً لموضوع الدراسة . هذا النمط من الأحداث الذي نحن بصدده يعد محور إهتمام نظرية البجعة السوداء .

حيث أغلب الأحداث الكبرى في التاريخ، بما في ذلك الإكتشافات العلمية أو المنجزات الفنية، كانت في الأغلب غير موجهة أو متوقعة. وحدث البجعة السوداء بهذا المعنى يتميز بثلاث خصائص ، أولها، أنه مفاجئ(للمراقبين). ثانيهما، أنه عظيم الآثر، واخيراً: أنه بعد حدوثه للمرة الأولى. يمكن تبين أنه لم يكن مستحيلاً على التوقع، بل أن شواهد له كانت متاحة، وكانت قابلة لرصدها والتنبؤ استناداً عليها. وهذه المقوله لآنديرا غاندي "المستقبل لا يخيفني، حتى لو كان مليئا بالصعوبات .. انا متدربة على تحملها، ولا يمكن آبعادها عن حياتنا.. الأفراد سوف يواجهونها دائماً، وكذلك الدول، الشيء الوحيد هو أن نتغلب عليها أو أن نتجاوزها، أو أن نعتاد على العيش معها" تؤكد على أثر هذه النظرية.

حيث تمثل أغلب الإنتفاضات الشعبية العربية الراهنة وما نتج عنها، سواء من تغيير في بعض أنظمة الحكم أو مواجهات مسلحة ممتدة بين أنظمة الحكم والقوى المناوئة لها، نموذجاً لأحداث غير متوقعة بمداها الذي حدثت به وجسامة تأثيرها من قبل الغالبية العظمى من المراقبين المعنيين بشؤون المنطقة. وحقيقة إن تلك الأحداث لم يمكن توقعها من قبل المراقبين لا تعنى بأي حال أنها كانت غير واقعية ، بل العكس فان التحليلات السابقة لها، والتي عجزت عن إستشرافها، هي التي أفتقدت

القدرة على رصد حقائق الواقع ومتغيراته الحاكمة فعلياً . هذه التطورات المتسارعة وجسيمة التأثير التي تشهدها المنطقة تفرض على جهود البحث والتنظير في علمي الإجتماع والسياسة تحديين رئيسيين:

أولهما: تحديد العوامل التي أدت بالمؤسسات البحثية وأجهزة صنع القرار في العالم العربي وخارجه ألى الفشل في توقع أحداث بهذا الحجم من الخطورة والتأثير.

ثانيهما: محاولة إستشراف ما بعد تلك التطورات الحالية، خاصة في ظل غياب نماذج نظرية لتفسيرها، وبالتالي محدودية القدرة على التنبؤ بما قد ينجم عنها (عوني،2011).

نبذه تاريخية عن الثورات:

سنتناول في البداية أربع ثورات حدثت جميعها في العالم الغربي الذي تكون بعد العصور الوسطى وكانت الثورات الشعببية تمتد جميعها تحت شعار الحرية للإغلبية ضد الإقلية ذات الإمتيازات وأنتهت جميعها بالنجاح اذ بتولي الثوار مقاليد الحكم الشرعي.

فالثورات الإنجليزية والفرنسية والأمريكية وحتى الروسية كانت محاولات لتأمين طراز من الحياة يختلف عن ذلك الحياة التي رمت اليها الثورتان الفاشية في إيطاليا وإسبانيا والثورة الإشتراكية الوطنية في ألمانيا، بالنسبة للثورة الروسية، أذ لم تنبت شعبتها أو ديمقراطيتها حتى الآن ! واذا بدلنا بعض الجوان ب ان الشيوعية الروسية تقوم على إحتكار الدولة لجميع الموارد، وأنها غير ديمقراطية مثلها في ذلك مثل الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية، فإن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن الثورة الروسية بدات على أنها وريثة عهد لنور في القرن الثامن عشر، بينما بدات الثورتان الايطالية والالمانية بإنكسار ذلك العهد .

وقد أتجهت الثلاث ثورات الأ وهي الأنجليزية والفرنسية والروسية ، أتجاهاَ متشابهاً جداً وكان اساسها إجتماعياً طبقياً وليس إقليمياً قومياً. فقد بدأت جميعها بالأمل المطلوب بالأعتدال، ثم وصلت إلى الأزمة العصيبة في عهد الإ رهاب ، وانتهت إلى مايشبه الديكتاتورية التي تمثلت في أشخاص ستالين ونابليون.

أما الثورة الامريكية كانت ثورة قومية تحريرية يزكيها الشعور الوطني الامريكي بالبغض، للبريطانيين . ومن ناحية أخرى كانت حركة إجتماعية طبقية في بعض جوانبها وكان العنصر الإجتماعي منها ينمو ويزداد قوة مع مرور الزمن (برنتون، 1965).

وسوف نسلط الضوء على عدد من الثورات الأساسية:

السلسة الأولى هي ثورات الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، التي بدأت بثورة يوليو في فرنسا، ثم أنتقلت إلى بلجيكيا في آغسطس، ثم إجتاحت بولندا في نوفمبر ثم إلى عدد من الدول الإيطالية الراغبة في التمرد من نفوذ الإمبراطورية النمساوية. وتتسم سلسلة ثورات 1830 عموماً بالفشل بإستثناء حالة بلجيكيا .

السلسة الثانية هي ثورات 1848 في القارة الأوروبية وكانت أوسع سلاسل الثورات نطاقاً وأفشلها في النتائج . بدأت هذه الثورات بالثورة الفرنسية ثم إجتاحت القارة الأوروبية موجة ثورات أهمها تلك التي إندلعت في الدويلات الإيطالية، ثم الدويلات الالمانية، ثم ثورة المجر على الإمبراطورية النمساوية ثم أنتفاضة الإيرلنديين على بريطانيا العظمى والسلسلة الإخيرة هي سلسلة ث ورات 1989 الناجحة ، والتي إجتاحت أوروبا الشرقية للإطاحة بإنظمة الحكم الشيوعي التي سيطرت على هذه الدول طوال فترة الحرب الباردة.

ويمكن ضمن هذا الإطار أن نميز بين ثلاثة أنماط لإستراتيجيات القوى الكبرى في التعامل مع سلاسل الثورات التاريخية:

أولا: العمل على قمع الثورة لو كانت في دولة أو امة غير مهمة لتجنب أحداث تغيير مشابه في مناطق مهمة، وتعد ثورة اليونانيين على الإمبراطورية العثمانية 1821 مثالاً على ذلك، ويفسر هذا موقف الإمبراطورية النمساوية التي هبت لمساعدة الدولة العثمانية في قمع الثورة اليونانية ، وحثت السلطان العثماني على الاستعانة بجيش محمد باشا المصري لقمعها، أم الإمبراطورية الروسية فقد ساندت اليونانيين انعكاسا للعداء التاريخي بين روسيا والدولة العثمانية، واملاً في أن تكون اليونان منطقة نفوذ روسي ، إذا ما نجحت في الاستقلال. من المهم إيضاً ملاحظة أن الموقفين البريطاني والفرنسي المتعاطفين مع ثورة اليونانيين

تشكل فقط بناء على إعتبارات توازن القوى وطرفاً من إختلال هذا التوازن لصالح روسيا إذا ما إستقلت اليونان .

ثانياَ: العمل على إنجاح ثورة ضمن سلسلة ثورات فاشلة لإ عتبارات توازن القوى وتاكيد النفوذ: مثل نجاح الثورة البلجيكيين في تحقيق إستقلال بلجيكيا الثورة الوحيدة الناجحة في سلسلة ثورات 1830 الفاشلة. وقد جاء النجاح هنا ليس كنتيجة ميزة تتعلق بالبلجيكيين أنفسهم، وإنما لرغبة فرنسا في نشاة دولة بلجيكية محايدة على حدودها ولتأكيد المكانة الفرنسية والقدرة على الفعل.

ثالثاً: الدفع لإنجاح سلسلة ثورات في منطقة محددة لإ عادة رسم مناطق النفوذ والمصالح بين الدول الكبرى في نطاقها ، وتعد سلسة الثورات التي إندلعت في آطار الدولة العثمانية من جانب القوميات السلفية بزعامة صربيا في عام 1875 مثالاً لهذه الاستراتيجية .

دلالات الخبرة الدولية بالنسبة لسلسلة ثورات 2011 في المنطقة العربية:

بداية، يمكن القول أن هناك تشابهاً كبيراً بين سلسلة ثورات 2011 في المنطقة العربية وسلاسل الثورات الأوروبية التي وقعت في القرن التاسع عشر خاصة سلسلة ثورات 1848 وذلك لعدة عوامل أهمها :

1. تشابه أهداف ودوافع ثورات القرن التاسع عشر عموماً ، خاصة ثورات 1848 التي تمثل أكبر سلسلة ثورات على الإطلاق في التاريخ الأوروبي الحديث مع أهداف ودوافع سلسلة ثورات 2011 العربية، يتمثل ذلك في سيادة حالة من عدم الرضا العام من جانب الطبقات الوسطى والمثقفة في أوروبا ضد الحكم الديكتاتوري الذي كثيراً ما مارسته الملكيات المطلقة على المستوى الداخلي، والأوضاع الاقتصادية المتأزمة، حيث مطالب التغيير الشامل على المستوى الداخل السياسي والاقتصادي وعلى مستوى الخارج.
2. كما أستفاد الثوار في 1848 من طفرة النسبية في وسائل الأ تصال والوصول إلى المعلومات التي صاحبت أنتشار الثورة الصناعية في القارة الأوروبية، وهو ما يشبه مع الفرق الشاسع في التقدم في

التكنولوجيا والاتصالات _ أهمية الطفرة في وسائل الإ تصال وأستفادة الثوار منها في 2011 وتتشابه السلسلتان أيضا في سيادة حالة من عدم اليقين بعد إندلاعها.

إستكمالاَ للنقطة السابقة فلن حالة عدم اليقيين التي تميزت بها الثورة الفرنسية 1848 كان مصدرها صعود قوى راديكالية بين صفوف الثوار ، مما عزز فرص تشكل قوى ثورية مضادة تطالب بعودة الإستقرار .

وعلى الرغم من عدم إمكانية التنبؤ بمستقبل وأفاق سلسلة الثورات 2011، فلن ظهور إتجاهات الإسلام السياسي على المسرح العربي بقوة عقب هذه الثورات، التي بدأتها قوى معتدلة من الناحية الدينية، يعيد إلى الأذهان مشهد أوروبا عقب ثورات 1848، هذا السياق التاريخي الذي يكرر نفسه ينسجم مع أحد الإستنتاجات النظرية المهمة من واقع خبرة الثورات المقارنة.(اسحاق،2011).

أنواع الثورات :

أن هناك من يدعي أن هناك أنواعاً من الثورات فمثلاً هناك ثورات تأسيسية أو عظمى كونها لا تمحو بنية سياسية وإجتماعية وإقتصادية فحسب، وأنما تضع الأساس لبنية جديدة لا يمكن محوها ألا بثورة أكثر قوة وتأثير.

أما النوع الثاني فيطلق عليه البعض مسمى ثورات تحويلية أي انها ثورات مهمة تقوم بتحويل المجتمع ونقله من وضع إلى آخر ، لكنها لا تتمتع بالديمومة والأستمرار لأسباب مختلفة بعضها إيدولوجي والبعض الآخر سياسي إستراتيجي.

أن نجاح الثورات في العالم العربي سوف يطوي حقبة فكرية ويفتح آخرى ، وما سيطوى ويجري تجاوزه هو عصر الإيدولوجيات الشمولية الإ صولية التي إستمرت عقوداً والتي تجسدت في عدة نماذج أهمها :

1. النموذج النضالي الإقل لحركات التحرر الوطني التي أخفقت في شعاراتها سواء تعلق الامر بالوحدة والأشتراكية والتقدم أو بالتحرير والممانعة والمقاومة.
2. النموذج النخبوي الفاشل الذي أشتغل أصحابه بتلفيق النظريات و فبركة الأوهام.

3. النموذج البيروقراطي العاجز الذي يستخدم اصحابه في الادارة اساليب مستهلكة(حرب، 2011).

أي نموذج تفسيري للثورات العربية

ساد الإعتقاد عند الباحثين في العلوم السياسية بأن السياسة علم بإمكانه إكتشاف قوانين حتمية قادرة على التنبؤ بالظواهر ، إستناداً إلى دراسات تجريبية ولكن ما حدث في المنطقة العربية تسبب في صدمة نظرية، فلم يكن أحد قادر على التنبؤ بما حدث، رغم وجود نظريات (أثر انتشار) و(نماذج الدومينو).

أن الثورات العربية الحالية تجاوزت المقولات التي أنتهجها الفكر السياسي والفلسفي الغربي، خصوصاً في إشتراط وجود طليعة وتنظيم سري وقيادة كاريزمية لقيام الثورات وبرنامج سياسي إيدولوجي، فقد تجاوزت الثورات العربية الحالية المفاهيم التي أنتهجها الفكر السياسي حول الشروط التقليدية لقيام الثورات.

ففي الحالة السورية وتداعياتها ما تزال مستمرة في المنطقة العربية، رغم أن أهداف الثورة الكلية وتفاعلاتها من اللحظة الثورية لم تكتمل بعد ملامحه ، إذ يمثل النموذج السوري حالة متفردة في الربيع العربي، تميزت بتماسك النظام بمختلف إجهزته ومؤسساته في مواجهة ثورة الجماهير ، فضلاً عن تعامل البيئة الإقليمية والدولية بحذر مع النظام بسبب إرتباطه بالخرائط المحيطة، وتأثر تلك الخرائط بمصيره، لإن سقوطه سيكون له تأثير مباشر على الوضع في لبنان وإيران ، والأردن وتركيا وأسرائيل.

اما الحالة الليبية فقد أنطلقت بأنتفاض جزء من الوطن في بنغازي، وبعد أن تم تحرير ذلك الجزء، بمساندة حلف الناتو، زحف الثوار نحو بقية اجزاء الوطن حتى حرروا العاصمة واسقطوا النظام فيها.

فنستنتج أن حالة الأنهيار السريع للأنظمة العربية وإستعادة الشعوب سيادتها على نفسها، وقدرتها على التغيير السلبي، تستدعي إعادة النظر في مناهج التحليل السياسي والإجتماعي.

فيما أطلق عالم السياسة الفرنسي "برتراند بادي" على الثورات العربية الأخيرة عبارة "الثورات ما بعد اللينينية"، محاولاً تفسير ذلك في كونها ثورات غير

إيدولوجية ولا طبقية وغير مرتبطة بالنزعة الماركسية والشعارات الإشتراكية، فلا يمكن أسقاط نماذج الثورات الكبرى التي عرفتها المجتمعات الحديثة على الثورات العربية الراهنة (بونعمان، 2012).

أن نمط التغير الثوري الأنتفاضي بوصفه نموذجاً مقاوماً للقهر والإستبداد بإوجهه المختلفة الإمنية والإجتماعية، والإقتصادية والثقافية، عصي على الإنضواء ضمن النماذج الآخرى بمقاومة القهر في أشكاله المختلفة، وهذا ما ينطبق على الثورات العربية (عيسى،2011).

وتضيف "ارندت" أن الثورة تقترن بالعنف لان بداية البشرية كانت بداية عنيفة وان السياسة لا يمكن تصورها خارج ميدان الصراع والحقيقة ان كلا من العنف والصراع وجهان لعملة واحدة ، لهذا كانت الحضارة الغربية أشدَ عنفاً (ارندت،2011).

2.2 الدراسات السابقة

بعد الرجوع للأدبيات والدراسات السابقة تبين أنها قليلة وذلك لحداثة الموضوع، وفيما يلي عرض لما يتعلق في موضوع الدراسة :

عنوان الدراسة: اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، إيمان أحمد رجب.مجلة السياسة الدولية،العدد187،المجلد 47.

تناولت الباحثة أهمية الفاعلين من غير الدول ، بما صاحب التطورات التي شهدتها المنطقة أخيراً لإنهيار لبعض النظم السياسية التي ظلت جامدة لما يزيد عن عقدين من الزمان، ظهرت في هذا الإطار جماعات أو تنظيمات تقوم بعدة وظائف كانت بالإصل من اختصاص الدولة، وعن دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الحقوقية الدولية، على نحو أصبح معه نشاطها محركاً لتغير الوضع داخل الدولة، فتناولت الباحثة التحول في خريطة الفاعلين، وكانت السمة الرئيسية لهذه الخريطة هي إختزال أنماط الفاعلين المؤثرين في المنطقة مثل المنظمات الدولية الحكومية مثل الناتو وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والشركات المتعددة الجنسيات خاصة التي تعمل في مجال النفط ، وآشارت الباحثة الى دور شركات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات ودورها في الثورات

والثورة الاكثر وضوحا تأثر بهذا العامل هي الثورة المصرية ودور الفيس بوك وتويتر بها.

وتوصلت الدراسة إلى ان (لعل التحول الذي حصل طبيعة وأدوار الفاعلين من غير الدول يؤكد تحولهم تدريجياً إلى مكون ثابت في التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة).

حلف الناتو:" من الشراكة الجديدة " إلى التدخل في الإزمات د. أشرف محمد كشك.مجلة السياسة الدولية العدد 185،المجلد 46،القاهرة (2011).

تناول الباحث في دراسته كيف إستطاع حلف الناتو تطوير سياسات إستراتيجية محددة في فترة ما بعد الحرب الباردة – وذلك مع تطور مصادر التهديدات وطبيعتها – أبتداء بالدفاع الجماعي ومروراً بالإمن الجماعي وانتهاءاً بالتدخل الدولي، وتطرق إلى تضاؤل الدور العربي في التعامل مع الإ زمات، مما سمح بترسيخ آلية التدخل الدولي كحل لتلك الإزمات.

وتناولت الدراسة كيفية تدخل حلف الناتو في الإزمة الليبية بسرعة نسبية وناقشت الدراسة شكل الوجود الإطلسي بعد القذافي. وأوصى انه يجب على صانع القرار العربي دراسة تأثير التدخل بمجمل الامن القومي العربي.

الدراسة الثالثة كتاب بعنوان " من وحي الربيع العربي " للكاتب عبد الله سالم النقرش .الطبعة الأولى _عمان

تناول الكاتب في هذا المؤلف العلاقة بين الحاكم والمحكوم (جدلية العلاقة بين العبودية والحرية). متطرقاً إلى تجربة ا لأصلاح السياسي في العالم العربي ، وإلى الثورات الشعبية العربية والدروس المستفادة منها وايضاً ناقش إشكالية السلطة لدى الحكام العرب والبعد الإسلامي في الثورة العربية بشكل عام، ودور العامل الخارجي في الثورات مؤامرة ام التوظيف وكانت من أهم وأقرب الدراسات لدراستي.

بعنوان " الثورات المجهضة " سوريا واليمن نموذجا للباحث علي حسن باكير،مجلة شؤون عربية، العدد 150، جامعة الدول العربية.

تناول فيها نبذه عن الثورة السورية وأهم عواملها خبرة النظام السياسي في الوحشية والتمرد وثانياً التدخل الدولي ومدى تاثيره في تصعيد الازمة ، وإصرار

بعض القوى الإقليمية مثل روسيا والصين ومدى حرصها على إستمرار النظام الحالي، وناقش الكاتب إجهاض الثورة السورية من خلال ثلاثة محاور الشرقي والغربي والعربي الخليجي.

أما دراستي فتناولت أثر العامل الدولي(حلف الناتو، الامم المتحدة ومجلس الأ من) والعامل الإقليمي (جامعة الدول العربية،منظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي) حيث أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة وتناولت الدراسة القوى الإقلمية غير العربية المؤثرة على كل من سوريا وليبيا، مشيرة إلى أُسس الحكم في كلاتا الدولتين وأسباب ودوافع الثورة فيهما وموضحة الازدواجية الدولية في التعامل معهما.

الفصل الثالث

الثورات (الليبية والسورية) وأسبابهما

1.3 الثورة السورية

(لمحة تاريخية وإنطلاق الثورة وتطورها)

حتى نفهم الحاضر لا بد من الرجوع قليلاً إلى الماضي، فلمتدت تبعية بلاد الشام للدولة العثمانية قرابة أربعة قرون ونصف، بدأت بعد معركة مرج دابق عام 1516، بقيادة السلطان سليم الأول أثر هزيمته للمماليك وأنتهت بتوقيع تركيا معاهدة لوزان عام 1923 ،أقرت بموجبها التخلي عن حكم البلاد العربية الشرقية .(الدجاني، 1993).

وقد كانت سوريا الطبيعية موحدة سياسياً في النظم التي توالت على المنطقة كلها عبر سنوات التاريخ، بدءاً بالإمبراطورية الرومانية ،وسنوات الإحتلال الفارسي في القرن السادس الميلادي. ثم ظهور الإسلام وقيام الدولة العربية الراشدية من المدينة المنورة والأموية في دمشق والعباسية من بغداد والفاطمية من القاهرة (078–1078) ثم ثم الامبراطورية العثمانية (الطويل، 2011).

فسوريا هي الجزء الاكبر من بلاد الشام التي قسمت بعد الحرب العالمية الأولى حسب إتفاقية (سايكس بيكو) البريطانية الفرنسية وبعد ذلك خضعت سوريا للأحتلال الفرنسي منذ عام 1920 م، وبعد إستقلالها عام 1946، راوح الحكم فيها بين حكم ديمقراطي برلماني أو هو أقرب إلى الديمقراطي تقوده أحزاب وطنية تعتمد على أشخاص أكثر من اعتمادها على فكر معين، وبين أنقلابات عسكرية زرعت الفوضى وعدم الإستقرار وشجعت الجيش على التدخل في الشؤون السياسية ، ولذلك كانت فترة الحرية المتاحة للشعب وتشكل هيئاته ومجالسه فترة قصيرة، لكونها كانت غنية بالتنمية البشرية والعلمية والاقتصادية وبناء الجيش القوي. وفي فترات الحرية تلك تحققت إنتصارات على اسرائيل في معارك (كذلك في عام 1955 و 1962) وعرضت الدبابات الإسرائيلية التي غنمها الجيش السوري في ساحة المرجة في وسط دمشق، ولكن عندما تحكم العسكر كانت الهزائم الكبيرة عام 1967 .

وكان آخر الإنقلابات الظاهرة هو أنقلاب عام 1963كان على ر أس هذا الإنقلاب ضباط ناصريون، وكان حزب البعث هو ال ذي إستغل هذا الأ نقلاب وأستولى على السلطة وأبق الناصري (العبدة،2011).

وبعدها ظهرت جذور نشاة الحكم الطائفي العسكري في سوريا إلى شهرتشرين ثاني من عام 1970 م عندما وصل حافظ الأسد إلى سدة الحكم على ظهر دبابة سجلت محاولة العسكرية الحادية والعشرين للوصول إلى السلطة في غضون واحد وعشرين عاماً.

وقد ورثت بجمهورية السورية خلال المدة بين عامي 1946−1970م عن الإنتداب الفرنسي نظام حكم مدني ضعيف ومؤسسة عسكري شغوفة بتولي مقاليد السلطة في البلاد.

وبمجرد تولي حافظ الاسد الحكم لم يكلف نفسه عناء البحث عن بدائل بنيوية لترسيخ سلطته فقد وجد في نمط الإنتداب الفرنسي بنية تحتية قوية لفلسفة القمع من جهة ولحب الشرعية الدستورية من جهة آخرى.

وكان النموذج الفرنسي قد قام في مرحلة الإ نتداب (1920−1946) على المزج بين إثارة النعرات الطائفية وإستخدام القوة العسكرية لقمع المعارضة، حيث عمد ديغول الى إخماد الثورة السورية الأولى من خلال تبني سياسة التقسيم الطائفي للبلاد.

وقد سارت السياسة السورية خلال عامي (1970−2000م) على النسق نفسه اذ عمد النظام إلى ترسيخ الإرث الفرنسي المتمثل في نظام حكم مدني ضعيف ، وأحزاب لا تملك نظرية سياسية في مواجهة مؤسسة عسكرية تشكل عنصر التوازن الفعلي في الإدارة المحلية والإمن.

لقد أدرك حافظ الإسد في الثلث الأخير من القرن العشرين أن الشق الحزبي المدني هو الحلقة الأضعف بين الفئات المتصارعة على السلطة فأعطى مؤسساته غطاءآ شكلياً يقتصر على قطاع محدد في أجهزة الإدارة والحكم وأعتمد العنصر العشائري العائلي بلعتباره الأكثر ضماناً في تحقيق موازنة ص عبة داخل النظام (العابدين،2011).

ومن تولي حافظ الإسد حكم سوريا منذ عام 1970 وتحول حزب البعث إلى ديكور لتجميل الصورة فـأصبح الحكم عسكرياً إستفرد به حافظ الإسد ومن حوله من الضباط في الجيش والإمن السياسي وكان الإسد يعلم بأن وضعه غير طبيعي ، أذ كيف يحكم الأكثرية وهو من طائفة قليلة.

لذلك إستعان بالمشايخ الذين ينافقون له ويجملون صورته ب إن يميل ر أي الأكثرية، ولكن الإسد لم يستطيع الأ أن يظهر ما يخبئه للشعب السوري ، فحاول تغيير مادة في الدستور تنص على أن رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسلماً علوياً فقامت الإعتراضات الكبيرة فسكت على الموضوع . وأبعد كل المدرسين المتدينين من التدريس في الثانويات، فأنزعج هذا التصرف المسلمين في هذا البلد الذي تبلغ السنة فيه 80% تم اعتقال الشيخ مروان حديد ثم وفاته في ا لسجن تحت التعذيب فخسرت سوريا لآلاف من المتدينين وخيرة شبابها في سجون تدمر.(العبدة،2011).

فكان النظام السوري نظام قمعي ومؤدلج يقوم على أساس إداري هرمي يأتمر بأمر الرئيس فحسب، ويعتمد في الأساس على الطائفية العلوية التي لا تشكل 10% من حجم السكان، والتي ساعد الرئيس حافظ الاسد بشكل أساسي في تدعيم أركان نظامه وإستمرار إبنه بشار جزئياً في هذا النهج ومن ناحية آخرى يقوم النظام في شقه الإقتصادي على تحالف ضيق بين طبقة أحتكارية تتمركز حول أسرة الرئيس . أما الشق العسكري يقوم بالأساس على نظام أمني معقد ومتعدد الأذرع، تتمثل في أجهزة أمنية لا تتبع وزارات بعينها بقدر ما تتبع رئيسها، ففي عهد الأ سد الأ بن أصبحت نقطة الإرتكاز في الإجهزة الإمنية شديدة الولاء للرئيس، معظم رؤسائها من الطائفة العلوية الأ فيما ندر. (علام،2011).

فكان هناك حملات عارمة للقمع فـأستجابة لهذه الحملات لم تتراجع المؤسسات المدنية عن منح حافظ الاسد نسبة 99% في خمس أنتخابات رئاسية خاضها دون منافس، وأعطته بموجب الدستور صلاحيات مطلقة في الحكم ، ثم وافقت على توريث هذه السلطات الى ابنه بشار الذي حصل على نسب قريبة من والده في الإنتخابات عامي 2000 و 2007 (العابدين،2011).

هذه القسوة الشديدة أرعبت الناس لسنوات طويلة وكأنها كانت تنفيذاً لنصيحة

ميكافللي عندما نصح أميره بأنه أذا ضرب فليضرب موجعاً ، لأن الضربة الخفيفة تزيد قوة الشعب (ميكافللي، 1988).

أنطلاقة الثورة وتطورها

أنطلقت الثورة السورية في 15 آذار 2011، بعد شهرين من الأحداث المتسارعة في تونس ومصر، كان الشعب السوري يشاهد كيف أن الشعوب أصبحت قادرة على إزالة الحكومات الأستبدادية، فبدأ الشعب السوري – وهو الذي يرزح تحت حكم إستبدادي متجبر منذ خمسة عقود – يفكر في المطالبة بالحرية السياسية التي حرم منها.

فكانت الشرارة الأولى في مدينة درعا الجنوبية حيث إعتقلت السلطات السورية اطفالاً كتبوا على الجدران عبارة (الشعب يريد إسقاط النظام)، فخرج أهالي درعا يطالبون بإخراج السجناء فكان الرد من أمن الدولة هو القتل وليس الغاز المسيل للدموع ولا خراطيم المياه، وقامت المدن الآخرى مؤازرة لمدينة درعا.

ورفعت المطالب المشروعة في كل مكان . وهي ألغاء قانون الطواريء وأخراج المعتقلين السياسيين و أطلاق الحريات العامة و إنهاء حالة الفساد(العبدة،2011).

وبعدها إستمرت حركات إحتجاجات واسعة في مختلف المدن السورية ، طالبت بإصلاحات تجري من داخل النظام وبسبب الأسلوب الأمني القمعي في التعامل معها تحولت الى إنتفاضة شعبية رفع المنتقمون سقف مطالبهم إلى مستوى تغيير السلطة الحاكمة في سوريا برمتها وأحدثت تداعياتها أنقساماً وطنياً واقليمياً دولياً خطيراً .

فشهدت المحافظات الغربية – درعا وحمص وحماة – زيادة حادة في القتال في شهري حزيران وتموز. كما شهدت إدلب تراجعاً طفيفاً في المواجهات، وهذا يعكس على الأرجح فقدان النظام للأراضي لصالح قوات المتمردين ونقل الوحدات القتالية إلى حلب للتعامل مع الأزمة هناك. وهذه المحافظات الأربع – إلى جانب ريف دمشق – تشكل "العمود الفقري" للنظام ولا يسعه أن يفقد أياً منها . وبالفعل يتعرض خط الإتصالات من دمشق إلى حلب لهجمات متكررة من الثوار، لا سيما في محافظة إدلب.

فقد دخلت الثورة عامها الثاني في آذار2012 دون أن يحصل أي تغيير حقيقي في مسار الإطاحة بالنظام السوري الذي لا يزال م تمسكاً بمفاصل الدولة ومقدراتها.(خولي،2012)

على الرغم من سقوط أكثر من 9 الآف قتيل، وأنتشار الثورة على مساحة سوريا وإزدياد عدد نقاط أماكن التظاهر وفق آخر أحصاء لأتحاد التنسيقات السورية في 13-3-2012، بواقع 22 مكانا كان لدمشق الحصة الاكبر من هذه الزيادة ، وأرتفاع أعداد المنشقين عن الجيش النظامي التابع للأسد وإنضمامهم الى الجيش الحر.

فيعود السبب في عرقلة تقدم الثورة السورية ألى عاملين أساسيين هما: خبرة النظام السوري في القمع والوحشية من جهة، والتدخل الخارجي لصالح النظام من جهة آخرى. وفي هذا الموضوع ما تناولته الباحثة بعمق في الفصلين ال رابع والخامس.

أولا: خبرة النظام السوري

والمقصود هنا بخبرة النظام، إي التمرس في أساليب القمع والإعتقال والتعذيب والقتل، كما سبق للنظام السوري، وأن إكتسب خبرة كبيرة في إنهاء إي عملية تمرد أو إنقلاب عسكري أوعصيان مدني محاولة للخروج عن الإطار التي يرسمها لتحرك الإفراد والجماعات .

وتقوم سياسة النظام السوري منذ حوالي عامين على ركيزتين أساسيتين أزاء مقاربة إجهاض الثورة السورية وهما كسب الوقت عبر مناورات سياسية دوبلوماسية وتكتيكات إعلامية مع أستخدام الخداع والمراوغة من جهة و أستخدام القوة العسكرية من جهة آخرى، أذ يعتقد النظام السوري أنه ومن خلال هذين العنصرين سيتمكن من فرض سياسة الأمر الواقع .

ويتلقى النظام السوري الدعم السياسي والمالي والإقتصادي والعسكري من العديد من الدول أبرزها روسيا وإيران في مقابل تشرذم الصف الدولي وتردده في تحمل مسؤولياته تجاه حماية المدنيين لذلك يعتقد النظام أن الثورة مكشوفة ومعزولة وقابلة للهزيمة. (باكير، 2012)

ويسود إعتقاد لدى أركان النظام أن سياسة القمع قد أثبت فشلها ، كما أن مؤسسات الإعلام المحلي لم تكن بمستوى الحدث ويبدو أن القصر الجمهوري نتيجة لتقديم تنازلات وهمية تمثل تجاوباً شكلياً مع مطالب المحتجين ، اذ تلوح في الأ فق ملامح مبادرة سياسية تهد ف إلى تخفيف حالة الإ حتقان وتتمثل هذه المبادرة بثلاث محاور رئيسية:

1. رفع حالة الطواريء.
2. السماح بتعدد الأحزاب.
3. وضع قانون للصحافة والإعلام (العابدين، 2012).

ثانيا: التدخل الخارجي

إنقسمت القوى الفاعلة بالإزمة السورية ما بين طرفين، الأول: مؤيد لنظام بقاء الأسد، بوصفه عضواً فاعلاً في منظومة تحالف أكبر سعت لإعادة ترتيب التفاعلات الاقليمية لمواجهة النفوذ الغربي، ورؤيته لإعادة هندسة التفاعلات الإ قليمية ، آما الأخر فقد رآى فيها مخرجاً داخلياً للتحديات الإقليمية التي فشل في معالجتها من قبل سواء بشكل سياسي أو عسكري. (دوري، 2012).

ويفترض على أثر ما يحصل في سوريا منذ سنتين أن هناك مسؤولية على المنظمات والمؤسسات الإقليمية الدولية تحملها خاصة ازاء العدد الكبير من الشهداء والجرحى والمعتقلين وحجم الدمار والقتل الذي يمارسه النظام السوري، لكن إلى الآن لم يتم تحقيق إي نوع من أنواع التدخل الحقيقي والفعلي لمساندة الشعب السوري رغم أن ما ينص عليه القانون الدولي واضح في هذا المجال.

فقد بدا واضحاً للباحثة أن كان هناك تباين واضح وإزدواجية من القوى الدولية المؤثرة في التعامل مع الثورة السورية ومعطياتها وعرضت الباحثة هذا لاحقاً.

وإلى جانب ذلك يعتمد النظام السوري على مراوغة معقدة تقوم على إرسال رسائل متعددة تجاه مختلف الأطراف الفاعلة في الأزمة من بينها:

1. إرسال رسائل بضمان أمن إسرائيل، وأن سقوط النظام السوري لن يكون بمصلحتها.
2. إرسال رسائل إلى واشنطن بأن النظام السوري يحارب إرهابيين وليس

ثورة شعبية .

3. إقناع روسيا أن ما يجري في سوريا هو عمل مسلح ضد النظام وليس ثورة شعبية وأن هذا يستلزم رد عسكري يستحقه.
4. ضرب عمل المعارضة وتقسيمها من خلال طرح مبادرات حوار شكلية غير حقيقية في الوقت الذي وصلت فيه مطالب المعارضين إلى إقصاء الرئيس ومحاسبة باقي أركان نظامه.(باكير،2012)

ورث الرئيس بشار الأسد سياسية "الممانعة" عن أبيه حافظ الأسد التي رد بها على إنفراد أنور السادات في المسار المؤدي إلى إتفاقية كامب ديفيد بصياغة إستراتيجية تجميع "أوراق" تصلح لحالتي الردع أو التفاوض . وقد مضى ذلك الإمساك بدولتين وثلاثة شعوب : سورية ،لبنان، والفلسطينين، تم التدخل السوري في الحروب اللبنانية منذ العام 1976م بهذا الهدف ،ولما أفلت الطرف ا لفلسطيني الرسمي بقيادة ياسر عرفات، من الإمساك، لجأ النظام السوري الى تكتيل تنظيمات (جبهة الرفض).وفي لبنان الواقع تحت الإ حتلال الإسرائيلي العام 1982م، أستعيد النفوذ السوري عبر هجوم معاكس بدأ بحرب الجبل عام 1983م، ومرَ بتبني المقاومة الوطنية فالإسلامية، إلى أم أنتهى بإستدعاء القوات السورية للفصل بين المتقاتلين في بيروت عام 1987م، وإلى تجديد الوصاية السورية على لبنان – بتفويض أميركي ودولي وشراكة سعودية منقوصة–كرسها (إتفاق الطائف) الذي كلفت القوات السورية بموجبه بنزع سلاح الميليشيات وحماية (السلم الأهلي).

غير أن سياسة (الممانعة) من أهم الملامح الواضحة لسياسة الاسد بمعناها الفعلي تعود إلى فترة الإحتلال الأميركي للعراق بما هي ردود على إملاءات أميركية نقلت عن طريق وزير الخارجية كولن بأول تطالب الحكم السوري بما يلي:

1. فك التحالف مع إيران.
2. وقف تصدير الجهاديين إلى العراق وإيواء قيادات البعثية العراقية على الأراضي السورية.
3. رفع اليد عن حركة (حماس) في فلسطين.
4. ورفع اليد عن حزب الله في لبنان.

فمنذ بداية حركات الإحتجاج السلمية في سورية لخمسة اشهر خلت لم يكن خيار النظام في مواجهتها غير خيار القمع والعنف.

فمنذ الاسابيع الأولى للأحتجاجات، عندما تزامن استبدال قانون الطوارئ بقانون مكافحة الإرهاب مع قمع اعتصام "ساحة الساعة" في حمص، صار للوعود بإجراءات قانونية، أو الاقدام على تلك الإجراءات، وظيفة التسويف والإ ستمهال والمماطلة والتذاكي بإنتظار أن ينجح القمع الأمني العسكري في إخماد الإنتفاضات والتظاهرات والإعتصامات.

ولم تكن تلك الوعود والإجراءات من غير ما "شيفرة" اذ كانت موجهة بالدرجة الأولى الى الخارج على شكل رسائل تطمين أو تهدئة أو استمهال لقوى غربية مشغولة بما فيه الكفاية من افغانستان الى ليبيا اسقط في يدها حجم الانتفاضات السورية وعجز النظام عن التعاطي معها . أو هي استخدمت لإعطاء الدول الرافضة للتدخل الأُمم المتحدة في الشؤون الداخلية لسورية، حججاً أضافية لعرقلة مشاريع أستصدار القرارات والعقوبات. (طرابلسي، 2012).

2.3 الثورة الليبية:(لمحة تاريخية وأنطلاق الثورة وتطورها)

وصل معمر القذافي للحكم في بلاده بإنقلاب عسكري على الملك إدريس السنوسي عام 1969 م، سماها بثورة الفاتح متأثراً بتجربة إنقلاب الضباط الأحرار في مصر، ومتخذاً من الرئيس جمال عبد الناصر قدوة وأسوة ونموذجآ للحكم حيث كان القذافي ينظر إلى نفسه ويروج لحكمه داخلياً وخارجياً بإعتباره زعامة كاريزمية تاريخية مستلهمآ خطاب عبد الناصر الشعبي في معاداة الإمبريالية الغربية ورفض ممارسات الهيمنة على مقدرات الشعوب وإستعمارها لبل دانهم بشتى السبل . (علام،2011).

حكم القذافي بلاده مدة زادت على الأربعين عامآ، عانت خلالها ليبيا من إنعدام الرأي والتعبير والتهميش السياسي، وشهدت سجون النظام الليبي جرائم بحق المعارضين الاسلامين الذين أعدم كثير منهم دون محاكمة .

وبشكل عام تعيش ليبيا حالة أقتصادية سيئة على الرغم من قلة عدد السكان

الذي لا يتجاوز خمسة ملايين نسمه مقارنة بمساحة الأراضي الواسعة التي تقارب مليوني كلم مربع . وكذلك الثروات النفطية التي تقدر ب 41.5 مليار برميل من النفط الخام تصدر منه يومياً 2 مليون برميل، وعلى الرغم من كل ذلك فإن متوسط دخل الفرد لا يتجاوز 500 دولار أمريكي بسبب تعمد النظام سلب ثروات البلاد (أبودقة،2011).

وفي عام 1973م فجر القذافي ثورة شعبية ثقافية جسدها بالكتاب الأخضر أو النظرية الثالثة حسب توصيفه، إعتقاداً منه أنه يحل مشكلة الديمقراطية، بإقامة سلطة الشعب عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، وحل المشكلة الأقتصادية عن طريق رفع شعار شركاء لا أجراء، وحل المشكلة الأجتماعية عن طريق بتأكيد العلاقات والروابط للأسرة والقبيلة والأمة.

وفي عام 1977م أعلن قيام سلطة الشرعب وأصبح الأسم الرسمي لليبيا (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الأشتراكية)، وهي دولة بلا دستور، وبلا رئيس دولة وفقاً لما أعلنه.

ولكنه أستصدر في 9 أذار، 1991م قراراً من المؤتمر الشعبي العام عرف بوثيقة الشرعية الثورية التي نصت مادتها الأولى على أن تكون كل التوجيهات التي تصدر عن معمر القذافي ملزمة وواجبة التنفيذ .

وكان هذا يعني في الحقيقة شيئاً واحداً، وهو أن معمر القذافي حاكم مطلق لا حدود لسلطته وأنه بشكل ما يمتلك السلطة والدولة .

وقد كان في واقع الأمر وعبر ما يزيد عن أربعين عاماً على رأس السلطة ، وكان يتعرض في كثير من الأوقات ألى الخطابات التي يوجهها العقيد للتثقيف السياسي وغيره الأمر الذي حول الشعب الليبي إلى مجاميع بشرية خائفة مرعوبة تردد ما يقوله القذافي .

وكان في فترة حكمه الأولى يرفع شعارات القومية العربية لدرجة أنه يقول بأن الرئيس عبد الناصر وصفه بأمين الأمة ..ومن ثم ينتقل بها إلى الدائرة الإسلامية ، ولهذا الغرض أنشأ مؤسسة الدعوة الأسلامية وصلت مكاتبها ألى الكثير من الجزر في العالم .

وكان على رأس أولوياته إستقطاب الكثير من زعماء إفريقيا السوداء، وقد بدا ذلك واضحآ حين أندلعت الثورة ضد نظامه، سواء على شكل أهتمام أفريقي بالتوسط لتسوية النزاع في ليبيا، او من خلال إستقطاب المرتزقة للقتال في صفوف ما تبقى معه من الجيش الليبي . وتجدر الأشارة هنا الى أن العقيد القذافي أنفق مئات المليارات على تسليح الجيش الليبي الذي لا يعرف أنه تحت تهديد جدي من أي طرف دولي .

أما ماذا فعل القذافي لليبيا ، حيث يمكن ملاحظة بعض المؤشرات التي تفسر أسلوب العقيد القذافي في الحكم، فمثلاً لا يستطيع المختص بالعلوم السياسية أن يحدد بالضبط ما هو النظام السياسي القائم في ليبيا، وما هي الوظيفة المحددة لكل مؤسسة وكيفية ادارتها، فهي عبارة عن لجان شعبية بمثابة حزب الدولة وجهازها المركزي والإداري.

أما عن النظام الأمني والعسكري الليبي فمن المعروف أن تنظيم اللجان الثورية يعتبر بمثابة الميليشيا الخاصة بالنظام وأن أفرادها كانوا يتمتعون بمزايا ومسؤليات لا تختلف عن ما تتمتع به الأجهزة السرية في كل الأنظمة الشمولية .

أما الأجهزة الأمنية الليبية الأخرى فهي سرية التكوين والمهام، فقد نسب إليها القيام ببعض الأعمال السرية خارج ليبيا

وأما الجيش فمن الواضح أنه بإستثناء مشاركته في حرب التشاد وفي مواجهه الثورة الليبية لا نستطيع أن نسجل له ما يعتمد به ويبرر ذلك التسليح الهائل ال ذي يتمتع به (النقرش،2011).

وأشهر جرائم القذافي كانت مجزرة (بو سليم)عام 1996م، حيث قتل 1200 من سجناء الرأي، وكانت هذه الجريمة سببآ في تأجيج الثورة الليبية ففي بداية العام الحالي أعتقلت السلطات الليبية محامي أسر الضحايا (فتحي التربل) فخرجت مسيرات في بنغازي تطالب بالأفراج عنه وتأججت التظاهرات نتيجة قمع النظام الليبي حتى أطلق عليها أسم ثورة 17 فبراير.(ابو دقة 2011)

غير أن المشاعر التي ولّدتها انتفاضات 2011 ليست جديدة؛ فالأطراف القوية هي السمة المتكررة في التاريخ الليبي. فعلى مدى القرن التاسع عشر كان الوالي

العثماني لطرابلس في وضع يجعله مضطراً إلى بسط سلطانه على المناطق النائية في البلاد، لكنه لم يبذل قط نفوذاً كبيراً في برقة. ومنذ نهاية فترة الاستعمار الإيطالي فقد حكمت ليبيا في الواقع قطاعات مختلفة من الأطراف الليبية المتكونة من رجال قبائل غير حضريين وحضريين من خلفيات ريفية مما أعطى فرصة لصعود أطراف جديدة من المحرومين سابقاً (Pack2012 ،).

3.3 اسباب وعوامل الثورات الليبية والسورية

1. **الحرمان الإقتصادي،** حيث أن أحوال الشعوب في دول الربيع العربي عانت من الحرمان ليس بالضرورة في حاجاتها الاساسية مثل الغذاء والكساء والتعليم والصحة، ولا حاجاتها الكمالية، فهنا يتبين لنا ان هذا الحرمان الذي يندرج تحت نظرية الحرمان النسبي، حيث يقدم لنا علماء اجتماع الثورات أن فحوى هذه النظرية يتجسد عندما يقارن الشعب نصيبه من السلع والخدمات و أوضاع الحياة، ليس بما كانت عليه من عشر سنوات ولكن بما عليه وضع الآخرين ، خلال نفس المدة في نفس البلد أو بلدان قريبة أو مجاورة، وقد لخصها عالم الاجتماع جورج هومانز انه بالرغم من ان كل واحد منا عندما يتحسن دخله تحسنا ملموساً،إلا أن معدل التحسن عند جاري عشر مرات وهو ضعف المعدل عندي خمس مرات، هذا ما يسموه علماء الاجتماع بالحرمان النسبي ، وقديما قالوا، ان "الظلم" ليس هو الذي يؤدي الى الثورات، ولكن الشعور بهذا الظلم. وهذا ما بدأ يحدث لشعوب الربيع العربي واحدا تلو الآخر ، بدأها محمد البوعزيزي في تونس، وانتهت باطفال درعا في سوريا.
2. **العوامل السياسية،** ويقصد به وجود توازن بين النظام السياسي والبيئة الاجتماعية، ويقصد بذلك تحقيق اربعة ابعاد ، الأول هو ان يعكس النظام السياسي قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية والرئيسية، والثاني هو ان تعكس سياسات النظام مصالح واهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع ، والثالث هو ان يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط جميع اجزاء الجسد المجتمعي، والرابع هو أن تعكس النخبة الحاكمة في داخلها القوى

المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوى بأن النخبة تمثل امتدادا له ا.
(هلال،1978)

ويمكن تلخيص هذه العوامل التي حركت الفعل الإحتجاجي بالنقاط التالية:

أ. الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع احد الاسباب الدافعة للاضطرابات.

ب. انهيار شرعية النظام نتيجة عجزه عن ايجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

ج. ضعف القوى الحزبية وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم.

د. تغيب النزاهة في الانتخابات. والذي يعد سببا اساسياً ومباشراً للثورة.

3. **الإستبداد والفساد**، استبداد ممثلي السلطة في التعامل مع المواطنين وفسادهم البوَاح، وما كان لهذا "الفساد الصغير" على المستويات الدنيا من البيروقراطيات العربية ان ينتشر، الا لان الفاسدين والمفسدين في المستويات الوسطية يغضون البصر عنها، وما كان للاخيرين ان يكونوا كذلك الا لان المستوى الاعلى اي النخبة الحاكمة غارقة في الفساد ايضا، وهذا ما يسمى "بالفساد الكبير".

إي اننا لسنا هنا بصدد حالات فردية متناثرة، ولكن بصدد سلسلة أو منظومة فساد تبدأ من أعلى مستويات الدولة، ألى أدناها.

ويتجلى الفساد الكبير عادة في مظاهر عديدة منها ، صفقات السلاح وتراخيص الإستيراد والتصدير إلى "المحسوبية" في تعيين الاقارب، وقد رصد المراقبون المشهد الليبي شيئا مشابهاً حيث وضع معمر القذافي ابناءه وابناء عمومته وافراد قبيلته القذاذفة، في كل مواقع المسؤولية، فظلوا يحتكرونها لاكثر من اربعين سنة 1969-2011.

وهكذا الحالة السورية، إذ ظهرت "المحسوبية" القرابية بشكل صارخ في آل الاسد قي سوريا، فلم يكتفي الرئيس الراحل حافظ الاسد في تعيين اخوته وابناءه في اعلى مواقع الجيش والمخابرات وقيادة بقية الاسلحة.

بمعنى أن بذرة العنف (التي كانت من أسباب اندلاع الثورات) بدأت في أحضان النظم الاستبدادية، ونَمَتْ مع الخيبات والهزائم التي منيت بها الأمة، وكبرت مع الأزمات السياسية والاجتماعية، وقد رعتها دول وجماعات وقيادات تحمل

مشروعاً أممياً صار يعرف باسم مشروع الإسلام السياسي.

كما كانت طبائع الاستبداد واضحة في تركيبة الأنظمة؛ وملامح الحكم الثيوقراطي الشمولي واضحة في نظريات قوى الإسلام السياسي، كانت علامات التخلف في المجتمع العربي واضحة في كثير من مناحي الحياة، من أبرز ملامحها الركود والفقر والأمية، وسيادة الأنماط الغيبية في التفكير، والأساليب البدائية في الإنتاج، والعلاقات والولاءات القبلية والطائفية، هذا التخلف، منذ أن غَرس المشروع الاستعماري في جذور هذه الأرض أولى خطواته، وحتى بعد أن خرج وترك وراءه ركائزه وأدواته وحلفائه (سلامة،2011).

4. **الثورة في مجال الإعلام والإتصالات،** تعتبر هذه الثورة من العوامل التي ساهمت في ازاحة الخوف السياسي، وكسر الصمت الاعلامي لجيل هذه الانتفاضة الذي لم ينعم بتعددية وحرية الديمقراطية ، بينما وجدته وسائل الإتصال والإعلام الجديدة، وسهلت له السبل في ممارسة الديمقراطية والمطالبة بها.

وبعد إنتشار الشبكة العنكبوتية "الإنترنت" وإتاحة قنوات الاتصال والتواصل ، أصبح للمواطن العربي الحرية للمطالبة بحقوقه السياسية، فنوعية المشهد السياسي المتغير في المنطقة، هو أن الأجيال الصاعدة حتى وأن بدت غير "مسوؤلة"، بالمعنى الإيدولوجي المعتاد، فأنها "واعية" وتريد التغيير، وفي ذلك تلجأ إلى أساليب ووسائل جديدة، فالذين بادروا مثلاً بالتجمع في ميدان التحرير بالقاهرة، تنادوا على بعضهم البعض عبر العالم كله على الأنترنت، فجاء الجيل الجديد من أبناء هذه الأمة وكإنه على موعد مع القدر والتاريخ لتنطلق أول ثورات الربيع العربي "سلمية إلى حد كبير " في تونس ومصر، بينما جاءت أواخرها مخضبة بالدماء كنموذج الليبي وسوري ، يتنكرون عليهم بالمطالبة بالحرية.(إبراهيم، 2012).

5. **العوامل الإجتماعية:** حيث يظل هذا العامل أكثر العوامل وجاهة في تفسير السلوك الإحتجاجي، وذلك بسبب تردي الخدمات الإجتماعية والبطالة وتفشي الفساد ، وغياب العدالة الإجتماعية، والفساد الإداري والمالي.

6. **العوامل الخارجية** : دور منظمات المجتمع المدني والعالمي الحقوقية، تجلى هذا

الدور من خلال الإنشطة والممارسات وإصدار التقارير والنشرات ضد الأنظمة التسلطية، وتحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية. (النور،2011).

7. **أزمة الشرعية السياسية**، كانت من أهم الأسباب التي أدت للثورة ويمكن لأزمة الشرعية أن تلحق إما بالمؤسسات السياسية وإما بشاغلي الأدوار في هذه المؤسسات أو السياسات التي يصدرونها. غير أن هذه الأزمة تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الحكومية، وليس الأمر كذلك بالنسبة للسياسات أو شاغلي الأدوار السياسية، لأن معظم السياسات يمكن تعديلها بسرعة، كما يمكن أيضا تغيير الأشخاص الذين يشغلون الأدوار السياسية. وبعبارة أخرى، فإن تفجر الأزمة الشرعية يتمثل فيما يثور من تساؤلات حول الدور الصحيح للحكومة المركزية وأهدافها وطبيعة العلاقة بينها و بين السلطات والجماعات المحلية ، والأدوار الصحيحة للبيوقراطية والمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ودور الحكومة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية- الأمر الذي يعني أن أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية. (القطاطشة، 2010) .

الفصل الرابع
أثر العامل الدولي والإقليمي

1.4 العامل الدولي

1.1.4 (حلف الناتو)

دور حلف الناتو في الثوره الليبيه:

تفردت الثوره الليبيه ببروز العامل الخارجي إذ فتح قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الصادر في مارس 2011 بحماية بحماية المدنين بجميع الوسائل الممكنه. فتح الطريق أمام حلف شمال الأطلسي للناتو لشن حملات قصف جوي لعبت دور كبير في مساعدة المعارضه على الإطاحه بمعمر القذافي بالرغم أن حملات حلف الأطلسي المدعومه اميركاً، واجهت أنتقادات قويه من روسيا والصين وبعض الدول الناميه التي قالت أن الحلف تجاوزة التفويض الذي نص عليه قرار مجلس الأمن بإن سقوط القذافي مثل نجاحاً غير مسبوق للحلف لاسيما مع التجارب السلبيه للتدخل الدولي في أفغانستان والعراق بما قد يكرس وجود الحلف في المنطقه، ويمكن القول أن هناك عدة قواعد خارجيه ستكون ضالعه في التاثير في شكل الحكم في ليبيا أبرزها حلف شمال الأطلسي الناتو فرغم أن نظام القذافي سقط في طرابلس، فإن الحلف مدد مهمته لثلاثة أشهر، مبرراً ذلك على لسان الأمين العام لحلف شمال الأطلسي آندرس فوغ راسموسن، بإن عمليات الحلف في ليبيا، ستستمر ما دام هناك خطر محتمل من قوات القذافي.

ورغم كثرة التحليلات التي تذهب إلى أحتمال "توطن" قوات الناتو على سواحل ليبيا كمقدمة لتعزيز الوجود العسكري في منطقة الشرق الأ وسط والدفاع عن مصالحه النفطيه والأمنية في إطار التحولات في إستراتيجيته للخروج من أوروبا كما في أفغانستان فإن الأمر لا يبدو يسيراً، أذ أن ثمت مخاوف من أن وجود الناطق ذاته يكون ذريعه في مرحلة لاحقه لتحويل المتوسط إلى منطقة "عدم استقرار " خاصه مع وجود تنظيمات جهاديه ترفض الوجود العسكري للناتو أو على الأقل تراه

مؤقتاًعلى أن دور الناتو المتوقع في مستقبل ليبيا سيكون بارزاً من خ لال "الأمن الناعم" لا سيما على صعيد تشكيل المؤسسات الأ منيه ومساعدة ليبيا في عملية التحول الديمقراطي فضلاً عن مواجهة إي خطر لسيطرة متشددين على الحكم في ليبيا (علي، 2011).

قامت الولايات المتحده بدمج حلف الناتو و إشراكه في حروبها، وجعله الظهير الإستراتيجي العسكري لها في العالم وكانت الأ زمه الليبيه ساحة هذه الاستراتيجية التي تعكس في جو هرها نكرة القياده من الخلف فقد أنطلقت عمليات التآلف ال ودي في ليبيا تحت أسم عملية "فجر الأوديسا" بقيادة الولايات المتحدة ثم تغير الأسم إلى "الحامي الموّحد" بقيادة حلف شمال الاطلنطي "الناتو" ورغم نجاح هذه العمليات في كبح تقدم القوات الموالية للنظام من جبهتي الشرق والغرب وتقو يض قدراتها العسكرية، فإن عدد الإنتقادات وجهت لإستراتيجية الحلف والمعدل المتباطئ لوتيرة عملياته، وعدم توفير الموارد الضروريه لحسم الصراع خلال مده قصيره أضافة إلى عدم نجاحه في مهمة حماية المدنيين الليبين من هجمات قوات النظام .(الشافي، 2011).

ومنذ البداية بالنظر إلى الطابع العسكري الذي إتخذته الأزمه الليبيه، كان من الراجح أنها ستزيد من الأ هتمام الدولي بليبيا، خصوصاً الأهتمام العبر أطلسي .(المصلوح، 2012).

السؤال الذي لم يلق أجابةحقيقية الآن هو : لماذا تدخلت أمريكا وحلف الناتو بهذه السرعه لإنقاذ الثوره الليبيه بعد شهر تقريباً من بدايتها، وهو ردّ فعل لم تتخذه هذه القوى (سياسياً أو عسكرياً) لمؤازرة الثورتين (اليمنية والسورية) على الرغم من أنقضاء سنتين على أنقضاء الثورة السورية.

السببان الأكثر أهمية :

1 -أعادة تشكيل النخبه السياسيه الجديده في ليبيا وصياغة معادلة جديده للحكم.

2 -كبح الثورات العربية عن طريق تقديم نموذج متعثر للثورة في حالتها التصعيدية وهو برنامج منفر لاشك يستخدم فزاعة للجماهير : هل تريدون

لنا حلاً مثل ليبيا؟ لا بالطبع.إذن توقفوا عن الثورة (سعد،2011).

يرى أن التدخل الدولي الذي بدأه العرب ولم يبدأه المجلس الوطني ، وكانوا يتوقعون أن يتم منع الطيران الحربي الليبي من الطيران حتى لا يستخدم في قصف بنغازي، وفي قصف مدن الشرق ولم يكونوا يتوقعون أن يكون الحال استهدافاً مباشراً كما هو حاصل الآن وكان بديل هذا القصف للقذافي أنه يستفرد بالشعب الليبي ويقتلهم جميعاً.(عقيل، 2011).

وفيما يتعلق بالدور أو التدخل العسكري المتمثل بحلف الناتو ف أنه بعد الموضوع الشائك وهو الذي يجلب المشاكل أكثر من جلب الحلول، هناك أربعه عوامل توثر في ضبط أمر التدخلات الخارجيه.

العامل الأول: عامل المبغاتة حيث كانت الثوره في كل من تونس ومصر سريعه وبالتالي لم تعطي الطرف الخارجي مساحه كبيره للتفكير وربما في التدخل.

العامل الثاني: هو أهميه الدوله والذي يتحدد بأمرين :

الأول: المصالح، فمن الطبيعي أن تسعى الولايات المتحده للتدخل المباشر في العراق أو غير المباشر في ليبيا .

الثاني: فهو أهميه الموقع حيث نرى أنه من الطبيعي أن تتدخل الولايات المتحده في سوريا لتماس حدوددها مع اسرائيل.

ومن الطبيعي في المقابل الأ تتدخل مباشره ضمن هذا المحدد في اليمن، حيث لم يحدث تدخل مباشر من أمريكا في اليمن لأنه ليس لديها موارد إستراتيجيه كثيره فيها ولأنها ليست قريبه من أسرائيل التي تعد عامل ربط وتحديد للرؤيه الغر بيه وسياستها في المنطقه العربيه.

العامل الثالث: هو إنحراف الثوره وتبوز في الثورات التي لم تنجز هنا أهمية التأكيد على سلميه الثوره وهو من أهم العوامل التي تمنع أو تحد من إمكانيه التدخل الخارجي، فالأخوه في ليبيا نزلوا إلى ما أرادوا، النظام في جر ليبيا الى أعمال العنف وبالتالي سارت الأمور بالصوره التي نعلمها جميعاً ومهدت الطريق بسهوله للتدخل الخارجي.

العامل الرابع: هو أداره العلاقات في مرحله ما بعد الثوره وهذا أم ر له

ظروف آخرى وله متغيرات آخرى، وليس بالضروره أنه لا يجلب التدخل العسكري فإذا ما أديرت الأمور إداره معينه في كل من مصر وتونس مثلاً، فإنه قد يحدث نوع من الإشتباك السياسي وقد يحدث نوع من الإختلاف بين القوى الداخليه معاً أو بين القوى الداخليه أمام القوى الخارجيه، لكن القدره على إداره العلاقات مع هذه القوى الكبيره والفاعلة يجنبنا التدخل وأن المهم هو تحييد التدخل العسكري الذي يشوش الثورات بل ويحبطها ويخلق لها مشاكل كبيرة لأنها أمام إستبداد داخلي و إستبداد خارجي، وهذه تحتاج للعمل السلمي وتوظيف العمل السياسي قدر الإمكان في تحييد الأنظمة المستبدة، ومن الضروري الإلتزام بعدم الإنجرار ألى عسكرة الثورات لأ ن ذلك يشكل بيئة مواتية للتدخل الخارجي (الطويل،2011).

فالمعروف أن ليبيا الأقرب إلى أوربا منها إلى الولايات المتحده و أنها مصدراً هاماً للنفط وسوقاً للاستهلاك ومورداً مالياً للاستثمار. والمعروف ضمنياً أن الولايات المتحدة فازت بنصيب الاسد من الموارد النفطيه في منطقه الخليج والعراق ، بينما لم تحصل أوروبا على ما كانت تطمح أليه. ولكي يتحقق التوازن بين قوى التحالف في الحصول على الإمتيازات والمغانم لابد أن تكون أوروبا الأكثر إهتماماً بالشأن الليبي من الولايات المتحده وتكون الولايات المتحدة أقل طموحاً، وقد أنعكس ذلك بالمبادره في التدخل ومستوى الإهتمام والمتابعه، وقد يكون ذلك من بين الأسباب التي جعلت الحلف الأطلسي كمؤسسه أكثر ملائمه للتعامل مع الأوضاع في ليبيا ولربما لهذا السبب بالإضافه لاسباب آخرى تتعلق بالسياسة الداخليه الأمريكيه لم تتوغل الولايات المتحده الأمريكية بالأزمه الليبيه بما يكفي من الأمكانات وحسمت سلفاً موقفها من التدخل البري. ولربما لولا التفاهم بين الحلفاء على تقاسم المسؤوليات والعوائد لربما كانت تطورات الأحداث قد حسمت في ليبيا في وقت أبكر (النقرش،2011).

حال التدخل العسكري الأطلسي، الذي استدرجته مجازر القذافي ، حال دون مجزرة مروَعة كانت سوف ترتكبها ألويته الزاحفة على بنغازي وشرق ليبيا. إلا ان التدخل العسكري وضع أميركا وأوروبا أوصياء سلفاً على مصير النظام الليبي البديل.

فالعجز العسكري للمعارضة عن الحسم إما أن يسهم في تقسيم الأمر الواقع

وإما أن يملي حلاً تفاوضياً برعاية أطلسية (طرابلسي، 2012).

دور حلف الناتو في الثوره السورية:

أن الموقف الغربي من الثورات تحكمه في النهاية المصلحه الغربيه، فما تتدخل دعماً للثوار الأ لمصلحة سياسة غربيه، وما أمتنع عن التدخل في سورية واليمن ألا لمصلحته السياسيه البحته التي لاعلاقة لها بالحرية والديمقراطية ودعم المدينة، والا ما تجزأت مواقفه وأطربت من ثورة لأخرى .

فالغرب لايتعامل بالقيم التي يدعيها و أنما التفسير المنطقي الوحيد الذي يتسق مع ما نراه من أختلاف وتباين في مواقفه رغم تشابه الظروف ووجود المبررات نفسها يكمن في أختلاف مصلحته من هذا النظام أو ذاك ورغبته في تثبيت نظام أو رحيله .

وبررت عدم أتخاذ خطوات قاسية ضد النظام السوري رغم ان جرائمه فاقت بكثير ما كانت تقوم به قوات الزعيم الليبي معمر القذافي بانه "لا يوجد شهية لذلك ... لا توجد ارادة ... لم نرى أي نوع من الضغط مثل الذي رأيناه يتراكم من حلفائنا الأوروبين في حلف شمال الأطلسي والجامعه العربيه وغيرها للفعل الأمر نفسه الذي فعلناه في ليبيا" (زيدان،2011).

الناتو لا يستطيع التدخل في سوريه كما فعل في ليبيا وذلك أن الجيش السوري قوى مدعم بأسلحة حديثة وفتاكة فإذا أقدم الناتو على مواجهة مع الجيش السوري فإنه سيجد نفسه في مإزق حقيقي وخاصه أذا فوجئ بمنضومه متطوره من الصواريخ أرض جو ،فما يستطيعه الناتو فهو تدريب خلايا وتزويده ا بالسلاح والقيام بأعمال إعلامية (ابودقه،2011).

2.1.4 مجلس الأمن

دور مجلس الامن من الثورة الليبية:

بعد أسبوعين فقط من أندلاع الثوره أتخذ مجلس الأمن موقفاً جدياً فأعلن فرض عقوبات على النظام الليبي شملت حظر التنقل والسفر للقذافي والمقربين أليه، كما تم أحالتهم إلى المحكمه الجنائية، وبعد ثلاثه أسابيع أصدر الإنتربول مذكرات بحقهم.

وبعد شهر واحد من بدء الثوره أصدر مجلس الأمن قراراً بفرض حظر جوي على ليبيا، والسماح بإستخدام القوه العسكريه لحمايه المدنيين، وهو القرار الذي تم تمديد تفسيراته على الأرض وصولاً إلى تعقب القذافي نفسه ومحاولة قتله (سعد،2011).

وتصرفت الولايات المتحده الأمريكيه من خطه تراعي بالأ ساس الدور الفرنسي وتجنب مزيداً من الإنتقادات ولكن كلما تصاعدت مطالب وقف الضربه العسكريه من بعض الدول كمجموعه "بريكس" (برازيل روسيا .الهند .وجنوب افريقيا).

تدخلت الولايات المتحده بدورها الدبلوماسي للدفاع عن قرار مجلس الأ من وضرورة تنحي القذافي، كما كان الشأن للمقال الذي وقعه قادة الدول الثلاث "أوباما– ساركوزي –كامرون".

بعد قرار مجلس الأمن 1973، أصبح السؤال حول الجهه التي تتحمل المسؤوليه في ليبيا: المسؤولية العسكرية من حيث قيادة العمليات والمسؤولية الدبلوماسية، من حيث الدفاع عن واقع جديد في ليبيا.

ولاشك أن عدم تحمس الأمريكين الكبير للأزمه الليبيه، جعل الجزء الأكبر من المسؤوليه للفرنسيين والبريطانين، وبعد ذلك في حلف شمال الاطلسي ، أضافة لدول آخرى مهمة دبلوماسياً وجيوسياسياً كإيطاليا، ثم إحداث مجموعة الأتصال حول ليبيا كطرف مسؤول سياسياً، تتكون من دول أخرى كقطر والامارات العربية المتحدة والمغرب (المصلوح،2012).

وبقدر ما عبر ثوار ليبيا عن الإ متنان أزاء قرار جامعة االدول العربيه الذي دعى مجلس الأمن إلى فرض الحظر الجوي على ليبيا، وهو ما أنقذ المناطق الخاضعه للثوار بالجنوب من السقوط في إيدي نظام القذافي بعد ماهدد سيف الإسلام بإكتساحها خلال 24ساعه، فقد بدو يظهرون مخاوفهم من نوايا الغرب أتجاه بلادهم لانهم يدركون أن أهداف الغرب هي النفط والموقع الإستراتيجي،لا خدمة الثورة . (عرفه،2011).

دور مجلس الأمن من الثوره السوريه:

فشلت المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار مجلس الإمن الدولي يدين سوريا لإستخدام العنف في قمع المتظاهرين بسبب معارضه روسيا والصين، وأكدت موسكو أنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية، وأعلن الرئيس الروسي في عدة مناسبات أن روسيا لن تؤيد قراراً يصدره مجلس الامن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بشأن ليبيا.

ويرى أن القرارين1970.1973 قد تم أنتهاكهما بشكل واضح وتم التلاعب بهما وأكد أنه لايوجد الرغبه البته بلن تسير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، وأن يستخدم قرار مجلس الأمن لتبرير عمليه عسكرية ضد سوريا .(الشيخ،2011).

يعتبر دعم روسيا لبيان مجلس الأمن لإدانة مجزرة الحولة أول نبأ إيجابي عن الأزمة السورية منذ أشهر . حيث يظن أن من شأنها فتح المجال أمام إيجا د نقاط مشتركة بين واشنطن وموسكو لإسقاط الأسد بطريقة سلسة، وإخماد الثورة ضد نظام دمشق.

الا أنه في اليوم التالي سارع المتحدث الروسي إلى إعتبار أحداث الحولة "غامضة" (مع أن الأمم المتحدة أعلنت مقتل 116 مدنياً هناك بما في ذلك عشرات الأطفال الذين قُتلوا خلال حملة قصف نفذتها قوات النظام يوم الجمعة الماضي)، كما أعلن أن خصوم النظام يتحملون جزءاً من اللوم على تلك المجزرة، وأن موقف روسيا الرافض لتغيير النظام لايزال على حاله.

لكن من الواضح أن بيان الأمم المتحدة الذي صدر بالإجماع يشكل خ رقاً للدفاعات الدبلوماسية التي أستعملتها موسكو لحماية النظام السوري. نظراً إلى أهمية ما حصل، يمكن أن نفترض أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو الذي أتخذ ذلك القرار بنفسه.

حتى عندما أرتفعت حصيلة القتلى في سورية إلى أكثر من 10 آلاف قتيل وفق تقديرات الأمم المتحدة، وبعد تعثر مهمة السلام التي تو لاها كوفي أنان، أصرت روسيا على الإصطفاف مع النظام و أعتبرت أن الإرهابيين والمتطرفين الدينيين

مسؤولون عن تأجيج أعمال العنف، لكن من خلال التوافق الآن مع الولايات المتحدة وبريطانيا على أن الأسد ينتهك القانون الدولي لأنه يلجأ إلى "استعمال القوة بطريقة شائنة"، تكون موسكو قد أتخذت خطوة رمزية وفاعلة لدعم إسقاط الرئيس السوري.

تعرضت روسيا لضغوط دبلوماسية مكثفة كي تغيّر موقفها، وقد بدأت تلك الضغوط تسيء إلى مصالحها الكبرى في الشرق الأ وسط وتضر بعلاقاتها مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج التي تعارض الأسد، ومع أبرز القوى الأوروبية والولايات المتحدة أيضاً، لكن هذا الواقع لا يفسر حقيقة ميل موسكو إلى تحقيق الإجماع. (تسدال،2012)

بعد يومَيْن فقط من أستخدام روسيا والصين حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، وإحباط مشروع قرار غربي تقدَّمت به فرنسا وبريطانيا وألمانيا والبرتغال، وأيدته الولايات المتحدة - يدين النظام السوري لقمعه الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية، ويهدده بعقوبات (الطيب،2011).

ومن ناحية آخرى ،عندما قال الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف بأنه "إذا كانت القيادة السورية غير قادرة على إجراء الإصلاحات، فيتعين عليها التنحِّي"، قرأ المحللون في التصريح تغيرًا جزئيًّا في الموقف الروسي، خاصَّة أنَّ روسيا كانت قد استقبلتْ في وقت سابق وفدًا عن المعارضة السورية، كما أعلنت موسكو وبكين تأييدَهما للمبادرة العربية لحلِّ الأزمة في سوريا وكل الجهود المبذولة لإيجاد حلولٍ عن طريق الحوار بين النِّظام والمُعارَضة، و أعتبرها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف آلية واقعيَّة لإقامة الحوار بين السلطات السورية والمعارضة، وتُمهِّد الطريق نحو تسوية الوضع بوسائل سياسية سلمية (العرضاوي،2011).

لكن هذه التَّصريحات لم تكن في جوهرها إلا مرونة خطاب تهدف إلى التسويق الإعلامي، وعدم إثارة الرأي العام الداخلي، و إستعداء الرأي العام العالَمي وحتى العربي إلى حدٍّ ما؛ وذلك لأن روسيا تدرك حقيقة ما يجري في الواقع، وما تقوم به قوات الأمن ضد المتظاهرين، وتعرف أن الإصلاحات التي يدعو إليها بشار الأسد ووعوده بقرب إنتهاء الحملة الأمنية - غير صحيحة بعد أشهر من بداية المظاهرات، وهي مع الصين تعولان على قدرته على إنهاء الإحتجاجات، وليس

على الإصلاحات.

والمسوغات الروسية والصينية لإستعمال الفيتو من قبيل أن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لسوريا – سيُعَقِّد الأزمة الراهنة بدلاً من إنهائها، أو أن التهديد بعقوبات غير مقبول، ويتعارض مع مبدأ حل النِّزاعات الدولية عبر الحوار ، وأن مَشروع القرار الغربي رُبَّما يمهِّد لتدخُّل مماثل لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، ليست حقيقية أو هي حق يراد به باطل كما يقال.

كما أن استمرار الآلة القمعية بعد هذا التصريح لم تتلازم مع تصعيد في المواقف، ويكاد يكون تصريح الرئيس الروسي بهذا الخصوص يتيمًا، إضافة إلى الحديث عن وجود منظمات إرهابية بين صفوف المعارضة، إلى جانب الانتقادات التي كانت تُوجَّه لعمليات (النيتو) في ليبيا، والمطالبة بتحقيق دولي في مشاركة الحلف في قتل معمر القذافي، كلها تدخُل في إطار تسويغ موقفها ودعمه في مجلس الأمن المساند لسوريا.

ولكن حدث تغير في موقف المجلس حيث تبنى مجلس الأمن الدولي بالاجماع على نشر مراقبين في سوريا، عرضت روسيا مسودة معروضة عليه في وقت سابق.

ويحدد القرار رقم 2043 المدة الأولية لنشر المراقبين في سورية بـــ90 يوماً، ويدعو الحكومة السورية إلى تأمين "عمل فعال" لبعثة المراقبين من خلال المساعدة على "نشر أفرادها ومعداتهم بسرعة ودون عوائق "، وتأمين "حرية التنقل والدخول بشكل كامل ودون عقبات بهدف تنفيذ مهمة البعثة".

ولذا يدعو القرار سورية والأمم المتحدة إلى التوصل لاتفاق بشأن توفير الطائرات التي تحتاج إليها بعثة المراقبين.

كما يطالب القرار السلطات السورية بأن تسمح للمراقبين بالتحدث لأي شخص بحرية كاملة في جميع أنحاء سورية ودون أي عواقب (سلبية) لهذا الشخص.

ويدعو القرار كافة الجهات في سورية إلى ضمان أمن أفراد البعثة الأممية، مشددا على أن الجزء الأساسي من المسؤولية بشأن أمن المراقبين يقع على الحكومة السورية.

وكلف القرار الأمين العام بان كي مون بإعداد تقرير لمجلس الأمن الدولي بشأن تنفيذ بنوده خلال 15 يوما بعد استصداره وبإطلاع المجلس بسير تنفيذ ه بعد ذلك كل 15 يوما (2012،blanford)، لكن تم تعليق مهمة البعثة، بسبب تصاعد العنف، واستخدمت روسيا والصين حق النقض "الفيتو" ثلاثة مرات خلال تسعة أشهر، ضد التدخل الدولي في سوريا.

3.1.4 الأمم المتحدة

الامم المتحدة وموقفها من سوريا:

لا تزال مهمة كوفي عنان التي من المفترض ان تنتهي في 20 يوليو متبعثرة، الامر الذي دفع المبعوث الى مطالبة الأمم المتحدة بتشكيل مجموعة أتصال تضم روسيا والصين والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وقوى أقليمية كالسعودية وقطر وتركيا وايران، بهدف إنقاذ خطته للسلام في سوريا من تعثرها، وبهدف التغلب على الخلاف بين القوى الخمس الكبرى الناتج ما استخدام روسيا والصين للفيتو ، الامر الذي يكبل باقي القوى ويمنعها من القيام بتحركات جادة بشأن الازمة في سوريا . (أبودقة،2011).

الثورة السورية بدأت في آذار 2011، ولكن بسبب فيتو أستخدمه الروس والصينيون في نهاية أيار 2011 فقط، قرر مجلس الامن شجب سوريا في أعقاب قتل 108 مواطنين في الحولة، ولكن لهذا الشجب لم تكن أي آثار عملية.

في شباط 2012 أنطلقت على الدرب مبادرة فاشلة اخرى للأ مم المتحدة شارك فيها الامين العام السابق عنان، الذي عُين هذه المرة من الامم المتحدة والجامعة العربية كمبعوث خاص لمعالجة الازمة السورية . وشكلت مهمته ورقة تين محرجة للغرب. سبب الاخفاقات المتكررة للامم المتحدة على هذا الصعيد ينبع من مصالح الدول الأعضاء فيها. فالأمم المتحدة ترفض تبني موقف أخلاقي وشجب حملات الذبح أو اتخاذ خطوات فاعلة ضدها. في 28 أيار وصفت "وول ستريت جورنال" الأمم المتحدة بأنها "شريكاً" في قتل المدنيين في الحولة.

اذا كانت الامم المتحدة غير قادرة على اتخاذ القرارات في حالة ذبح شعب،

ولا تميز بين القتلة وضحاياهم، فهل ثمة مبرر لاعطاء وزن اخلاقي ما لقراراتها بالنسبة للنزاع الاسرائيلي – الفلسطيني؟ الازمة في سوريا تجسد فقط فقدان الصلاحية الاخلاقية التي كانت ذات مرة للامم المتحدة . على اسرائيل ان تستوعب التغيير في مكانة الامم المتحدة وتتذكر هذا في المرة التالية التي يقرر فيها مصدر رسمي بتكليف منها الانطلاق بتصريح سياسي ضدها.(دوري، 2012)

السياسة الامريكية تجاه الحكم في دمشق سياسة مركبة . وكذلك السياسة التي تتعاطى بها دمشق مع واشنطن. هل توقظ الصدامات الاخيرة بين محتجين سوريين وقوى الامن رغبات اميركية مكبوتة، أو مخفقة، منذ احتلال العراق؟ الجواب في التوفق الى بديل يؤمن شرطين :

1. ضبط الحدود اللبنانية–السورية مع فلسطين المحتلة، بما في ذلك ضبط حركة المقاومة عليها.
2. تولي المسؤولية السياسية، والامنية، عن الحكم في لبنان، ولو في شراكة غير متساوية مع العربية السعودية. (طرابلسي،2012).

الامم المتحدة وموقفها من ليبيا:

يظهر دور الامم المتحدة من خلال موقف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أنه يتعين على الزعيم الليبي وقف العنف فورا ضد المتظاهرين في بلاده، ودعا إلى حوار شامل، . حيث أجرى محادثات "مطولة" مع القذافي على الهاتف، مضيفا أن الأمين العام أعرب عن قلقه البالغ من تصاعد العنف، وأكد ضرورة وقفه فوراً.

كما طالب الأمين العام للأمم المتحدة أثناء حديثه مع وزير الخارجية الليبي بوضع حد للهجمات "العشوائية" على المدنيين في ليبيا، وحذر من أن من يخالف القانون الدولي سيُجلب للمثول أمام العدالة . واتفقا على أن ترسل الأمم المتحدة فورا فريقا إلى طرابلس لتقييم الوضع الإنساني في ليبيا .(موقع الجزيرة نت ، 2011/2/21م)

وهذا أهلها الى التدخل فيما بعد من خلال منظمة حقوق الانسان وقرارات مجلس الامن لحماية المدنيين.

وفى حالة ليبيا تحديداً نجحت فى أن تصبح سلاحاً للشعب الليبى، ومفتاحاً رئيسياً للحلول التى تم اتخاذها فيما بعد، ولعل إدانتها المتكررة لاستعمال القوة من طرف القوات الحكومية العربية ضد المتظاهرين فى الشوارع العربية، ودفاعها عن حق الشعوب العربية فى تقرير مصيرها وتغيير الأنظمة السياسية القائمة فى كل أحداث الربيع العربى، ثم تركيزها واهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط تحديداً، وصياغتها لمواقف موحدة فى تونس ومصر واليمن وليبيا على حساب الأنظمة السياسية، كل ذلك وغيره رفع مكانتها لأعلى درجة فى تاريخها على الإطلاق جعلت العرب يثقون فى عمومهم بتلك المنظمة التى خذلتهم فى صراعهم مع العدو الصهيونى مراراً وتكرارا.(موقع الجزيرة نت،2011/3/7م)

وأما بالنسبة لموقف الامم المتحدة خلال تشكيل الحكومة المؤقتة لليبيا ، فإن الامم المتحدة تضع بصورة عاجلة الخطط للاستجابة لأولوياتها الملحة . حيث ا نها تواجه تحديا مزدوجاً:

أولاً : الإستجابة لأشد ا لإحتياجات إلحاح اللشعب الليبي والوفاء بالتوقعات الكبيرة في ما يتعلق بمسؤولية السلطات الجديدة عن تحقيق النتائج.

وثانياً: بدء عملية الإصلاح وبناء المؤسسات المسؤولة التي تلبي الطموحات للتغيير والحداثة.

كانت قد بدأت الأمم المتحدة تحركات سريعة لنشر موظفيها في بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا االتي تأسست مؤخراً ، ذلك ما وضحه رئيس البعثة "إيان مارتين " مؤكدا أن التركيز الأساسي سيكون على مساعدة البلاد على إعادة الأمن وإجراء الانتخابات وضمان العدالة.

أحرزت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقدماً في دعم السلطات الليبية في تنسيق المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف لإعادة تأهيل قوات الشرطة الليبية وتعزيز جهاز أمن الحدود وإدارته.

حيث عقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووحدة التنسيق التي أنشئت في وزارة الداخلية، اجتماعاً للشركاء الرئيسيين لدعم إعادة تأهيل جهاز الشرطة الليبية تم الإتفاق على دعم الوزارة في وضع خطة مفصلة بحلول تحدد المساعدات

المطلوبة على وجه السرعة في مجالات التدريب، والمعدات، وإعادة بناء مراكز الشرطة المدمرة.(مارتن،2011م)

واخيراً، بعثت الامم المتحدة مندوباً لتولي مهمة الممثل الخاص للأمم المتحدة في ليبيا.

وأوضحت أن ليبيا بعد الثورة الكبيرة تؤكد أنها تريدأن تكون جزءاً من العالم وليس في حالة عزلة عن العالم حيث الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي وضعها في حالة عزلة عن محاولة مواجهة العالم. واشارت الى ان شعب ليبيا كغيرهم من الشعوب العربية إنتزعت منهم حريتهم وأنهم يريدون طريق الديمقراطية الطويل.

وآشار الى أن "المحك" في ليبيا وفي مصر وفي تونس وفي سوريا وفي لبنان "هو بناء دولة الحق التي تحمي المواطنين وتؤكد المساواة بين المواطنين".(حسين ، 2012م).

2.4 العامل الإقليمي

1.2.4 جامعة الدول العربية

تبنت جامعة الدول العربية اخيراً مواقف غير مسبوقة ازاء تطورات الأوضاع السياسيه والأمنيه في بعض الدول العربية، كان أحدثها يتعلق بالحاله السوريه حيث قررت الجامعه بتعليق عضوية سوريا وفرض عقوبات إقتصاديه على النظام السوري في دمشق وقبل ذلك اتخذت الجامعه موقف اكثر تقدماً تجاه ليبيا . فقد بادرت الجامعة مع بدايات الازمه الى تجميد عضوية ليبيا وإحالة الأمر الى مجلس الأمن ومطالبته بفرض حظر جوي دولي على الأراضي الليبية من قبل المجتمع الدولي.

في ضوء ذلك من المهم تسليط الضوء على موقف جامعة الدول العربي ه إزاء ثورات الربيع العربي .

موقف الجامعة من الثورة الليبية:

تدرجت مواقف الجامعه العربيه من الثورات العربيه بين عدة انماط فكان

التدخل الجزئي يتجلى في الحاله الليبيه .

التدخل الجزئي : مثل موقف الجامعات العربية غير المسبوق من الاحداث في ليبيا باكورة خروجها المفاجىء عن نهجها المألوف حيث مثل هذا الموقف ا ستثناء في مثل هذه الحالات خاصة أنه أعقب موقفها الحيادي السلبي من أحداث ثورتي تونس ومصر فقد جاء الموقف من ليبيا نقطة تحول مهمة حيث تعا طت الجامعه بايجابيه واضحه مع الأزمه الليبيه منذ بدايتها حين أتخذت موقفاً رسمياً صريحاً من الأحداث في ليبيا ينحاز الى الثوار ضد النظام القائم ثم سرعان ما اتخذت قرارا في 12 مارس 2011 بالموافقه على فرض حظر جوي على ليبيا من اجل حماية المدنيين. ومهدّ موقف الجامعة الطريق لاصدار قرار مجلس الامن رقم 1973 الذي خول قوات حلف شمال الاطلنطي صلاحية القيام بفرض الحظر الجوي ومراقبته . ولاحقاً قام الحلف بتدخل عسكري عبر قصف جوي ساعد في اسقاط نظام العقيد معمر القذافي.(عيد، 2012).

فقد قامت الجامعه العربيه بمنح تأيدها للإنتفاضه في ليبيا وتمثل ذلك في القرار الصادر عن مجلس الجامعه العربيه بتأييد لإقامة منطقة حظر جوي على الأراضي الليبيه لحماية المدنيين وتم اللجوء لحلف الناتو لتنفيذ ذلك رغم محاذيره فضلاً عن تجميد عضوية ليبيا في الجامعه العربيه وعجل ذلك بسقوط نظام القذافي . (مرسي، 2011).

أن المشكله أن الدور العربي في هذه الأزمه الليبيه إقتصر رسمياً على اعطاء الغرب صك التدخل في ليبيا دون أن يضع ضوابط أو قيود عليه وحتى عندما أنحرف الغرب بهذا التفويض لقتل المدنيين في طرابلس و إرسال خبراء أجانب على الارض بدعوى تدريب ومساندة الثوار لم تسحب ال جامعه هذا الت فويض .(عرفة،2011).

وربما يجد موقف الجامعه من الثوره في ليبيا تفسيره في عدة إعتبارات أهمها: حرص الجامعه على إتخاذ موقف إيجابي بالأنحياز المبكر إلى جانب الثوار الليبين تدراكاً منها لموقفها السلبي ازاء ما حدث في تونس ومصر، بالاضافه الى إدراكها أن المعطيات الدوليه تشير ألى وجود توافق دولي على التدخل الخارجي في ليبيا ،

وان قرارا دولياً في سبيله لإعلان التدخل لإسقاط النظام القائم، وأن كان تحت ذريعه حمايه الشعب الليبي، فلم تجد الجامعه بدا من إتخاذ موقفها هذا دراءا للقول أنها صمتت على قمع نظام القذافي، وتخاذلت عن نصره الشعب الليبي في الوقت الذي تحركت فيه الدول الاجنبيه لرفع الظلم عنه، ودحر الديكتاتوريه عن كاهله ، ومما سهل موقف الجامعه في هذا الخصوص علاقات ليبيا الرسميه السيئه مع عدد من الدول العربيه لا سيما دول الخليج العربي وفي مقدمتها المملكه العربيه السعودية في السنوات الاخيرة.(عيد،2012).

جاء موقف الجامعة فيما يتعلق بالحاله الليبيه عباره خليجيه وجدت لها صدى في اطار الجامعه كذلك قراراتها بشان سوريا تحت هندستها من قبل المجموعه الخليجية.

موقف الجامعة العربية من الازمه السورية:

جاء موقف الجامعه العربيه اتجاه الحالة السورية غير مسبوق ويثير تطوره الدهشه والتساؤل في آن معاً ذلك ان موقف الجامعه العربيه جاء مختلفاً في البدايه حيث اتسم بالبطء الشديد حتى ان بعض المسيرات المليونيه التي انطلقت في بعض المدن السوريه حملت شعار "صمتكم يقتلنا" للدلالة على التباطؤ في ردّ الفعل الرسمي العربي حتى ان زيارة الامين العام للجامعة الى سوريا في يوليو الماضي قوبلت بانتقادات واسعه وغاضبة من قبل الثوار السوريين خاصه بعد تصريحات الامين العام التي اعرب فيها عن "سعادته" بما سمعه من الرئيس السوري بشار الاسد من ان سوريا دخلت مرحلة جديده من الاصلاح .

لكن اعتباراً من شوال الماضي 2011 اتخذ موقف الجامعه منحى آخر فغلب عليه لهجة التصعيد والانتقاد الحاد لسلوك النظام السوري وان فسرت الجامعه ذلك بعدم تعاون دمشق مع مبادرتها لحل الازمه واستمرار العنف المفرط ضد المتظاهرين السلميين، وبالتالي صدر قرار الجامعه بتعليق عضوية سوريا في 12تشرين ثاني 2011 وهو القرار الذي صدر خلافاً للميثاق الذي ينص على حصول اجماع الجامعه العربيه الاعضاء باستثناء الدول المعنيه بالقرار الامر الذي لم يحصل حيث اعترضت عليه لبنان واليمن فضلاً عن ان قرار التعليق لا يوجد

نص بشأنه في ميثاق الجامعة ، بل يوجد تجميد للعضوية وهو ما نوط بمؤسسة القمة العربية وليس بوزراء الخارجية وفقا للميثاق .

مع استمرار سوريا في عدم قبول تنفيذ المبادرة العربيه خاصه بروتوكول تنظيم عمل وفد المراقبه صدر قرار وزراء الخارجيه العرب بفرض عقوبات اقتصاديه على دمشق في 24 من الشهر ذاته . واثير جدل حول جدوى هذه العقوبات في الضغط على النظام السوري اذ دفع البعض بان المتضرر الأول منها هو الشعب السوري .

وربما يمكن تفسير موقف الجامعه من سوريا بالنظر الى الدور النشط الذ ي قامت به دول الخليج أو بعضها لحشد التأثير داخل الجامعة، واتخاذ مواقف حازمة اتجاه النظام السوري مستفيده من زخم الربيع العربي من اجل الحد من تصاعد النفوذ الايرانيه في المنطقة عبر اضعاف التحالف الاستراتيجي الذي يقيمه النظام في دمشق مع كل من ايران وحزب الله في لبنان .

فمنذ بداية الحراك الشعبي في سوريا ضد نظام الرئيس بشار الاسد اعلنت ايران عن مساندتها للنظام القائم في دمشق، معتبره ان ما يحدث ما هو الا مؤامرة على نظام الممانعه والمقاومة لاسرائيل ، ورأى الامين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله ان المستفيد من ه ذه المؤامرة اسرايئل والولايات المتحده، وبالتالي فإنه وفقا لتحليلات بعض المراقبين غير العرب تبدو هناك فرصة تاريخية امام الدول العرب لاسيما دول الخليج العربي المتخوفة من تنامي النفوذ الايراني في المنطقة خاصة بعد احتلال العراق عام 2003 في الحدَ من هذا النفوذ عبر الاطاحة بأقوى حليف لطهران في المنطقة ، وهو نظام بشار الاسد وهو ما يعني بطبيعة الحال ان حزب الله لن يبقى كقوة يحسب حسابها في حال زوال النظام القائم في سوريا الآن.

ويتجلى التباين في مواقف الجامعه كأوضح ما يكون مما جرى في كل من ليبيا وسورية واليمن على وجه التحديد، فبينما اتخذت الجامعة خطوات محددة في ليبيا وسورية فإنها تكاد لا تهتم بما يجري في اليمن وذلك رغم التشابه في الحالات الثلاث .

ويشير امعان النظر في هذه المواقف المتباينة الى ان جامعة الدول العربيه

افتقدت منهجا متكاملا أو معايير موضوعيه للتعاطي مع الثورات الربيع العربي ، وانها تعاملت مع كل حاله على حده وفقا لخصوصيتها ولمعطيات المتعلقه بها لاسيما ما يتصل بمواقف ودور الدول الاعضاء بالجامعة بوجه عام وبغض النظر عن تقيم مواقفها المتبانيه من الثورات العربيه يمكن رد التحركات الجديده للجامعه لاسيما في الحالتين الليبيه والسوريه الى اعتبارين رئيسيين :

1. الزخم الشعبي الذي أوجدته الثورات العربيه والذي منح الجامعه قدرا ولو يسيرا من الجرأة السياسية والشعور بالقدره على الفعل والتأثير في مجرى الاحداث وانها لم تعد عاجزه واهنة كما كان شائعا على مدى العقود الماضيه.
2. يتمثل في الدور اللافت والمتصاعد الذي باتت تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي، وبالاخص دوله قطر داخل أوراق الجامعه العربيه(عيد،2012).

دشنت الثورات في المنطقه فظاً حديداً من التعاطي العربي رسمياً وشعبياً وتقدرت ادوات واساليب التدخل بما فيها التدخل العسكري ويتم بصراحه وبع لنيه بل يكتسب تدريجيا طابعا قانونيا ومظله مؤسسي من خلال جامعه الدول العربيه لذا لن يكون مستغرباً ان تؤسس حالة ليبيا ثم سوريا لمرحه جديه للعلاقات العربيه الغربيه . (راشد، 2011).

2.2.4 مجلس التعاون الخليجي

موقف مجلس التعاون الخليجي

يمثل صعود مجلس التعاون الخليجي ابرز مستجد اقليمي كشفت عنه الثورات العربية، كما ان المجلس من اكثر المنظمات مرونة في المنطقة منذ نشأته عام 1981، فكان منتدى التعاون والتنسيق الامني بين الدول الست ، بالاضافة الى تنسيق المواقف إزاء القضايا الامنية في الازمات بدءاً من الثورة الايرانية 1979 الى ثوراتنا الآن (2011 brown)،

دور مجلس التعاون الخليجي في ليبيا:

لا تمتلك دول المجلس رصيدا ايجابياً مع النظام الليبي، وقد ظلت خلافات

السعودية مع نظام القذافي في السنوات الاخيرة، كان أبرزها معالمها الكشف عن مؤامرة النظام الليبي لاغتيال الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ومن ثم ليس لدى دول المجلس اي مصلحة في بقاء نظام القذافي.

لذلك، عبر التحرك الخليجي إزاء ثورة ليبيا منذ اليوم الأول أن دول المجلس قد تبرأت من القذافي مقابل الاحتفاظ بعلاقاتها بالنظام الدولي.

وبدا الخوف من إستنساخ إهانة الحاكم المصري، مختلفة تماماً عن حالة القذافي، الذي لم يبد أن إي دولة خليجية عرضت إستضافته . كما بدا أن دول المجلس رأت ان اهانة القذافي –أو ازاحته بأسلوب مهين– مسألة لا تمت لها بصلة، ولم تكتف دول المجلس بتعبئة التحرك الدولي لفرض منطقة حظر جوي في ليبيا ، بل فعلت ايضاً هذا الطلب في الجامعة العربية، ولم تسعى لمنع إحدى دولها (قطر) حين ارسلت طائراتها للإسهام في حملة الناتو على الجماهيرية.

هكذا، وجدت دول المجلس نفسها _بحكم الضرورة_ مضطرة الى تأييد عملية الاطاحة بالزعيم الليبي، وربما ينطوي تأييدها لذلك ايضاً على مسعى لحرف الثورات العربية عن ان تكون شعبية خالصة، وربطها بالفعل الخارجي ، مما لا يصب في مصلحة التغيير الشعبي بفعل الثورات في الخليج (سلامة، 2011).

كان لمجلس التعاون الخليجي دور بارز في الازمة الليبية المستندة على غطاء الجامعة العربية، لقد استطاعت هذه الدول بلورة موقف متقدم من هذه الازمة ، وقفت من خلاله بسرعة فائقة الى جانب الثوار اعلامياً ، دبلوماسياً واستراتيجياً .. (المصلوح،2012).

كرر "مجلس التعاون الخليجي" تلبيته ثابتاً اساسياً من ثوابت السياسة الاميركية تحويل العداء من اسرائيل الى ايران . ولكن على نحو مبتكر اذ جرى تحميل الجمهورية الاسلامية المسؤولية عن احداث البحرين والكويت.

لنفهم معنى ذلك جيدا، اي ان "المجلس" دعم سياسة ملك البحرين في "تغريب " 70% من شعبه بتحويلهم الى ايرانيين ، أو الى من يأتمرون بأوامر ايران . بديلاً من تقديم اي تنازل نتهي التميز الطائفي بحق شيعة البحرين ويحقق المساواة السياسية والقانونية والادارية وفي المواطنة بين البحرينيين.

في السياق ذاته، فتحت قرارات مجلس التعاون الخليجي عن اليمن الباب أمام وصل جديدة من تحكم الاميركي بمصير الانظمة المهتزة عن طريق الوساطة بين الحكَام والمعارضات. سارعت أواسط رسمية في واشنطن ، التي لم ترم على عبدالله صالح بوردة منذ بدأ قتل ابناء شعبه بما في ذلك مجازره في تعز والحديدة في الايام الاخيرة، ان تشجعه على مباشرة اجراءات تسليم السلطة. تدخل واشنطن ، ومعها الرياض، هذا المدخل بعدما وافق علي عبدالله صالح نفسه على البحث "مجرد البحث!" في تسليم السلطة الى نائبه. في الامر مناورة تتردد تجاهها المعارضة الرسمية ويرفضها الشباب الثائر في ميادين التغيير والتحرير.

في الانتظار، يبقى المشروع الوحيد لبناء "الشرق الأوسط الجديد"، والاحرى العالم العربي الجديد، هو الذي ترفع راياته الانتفاضات الشعبية العربية بسواعد شبابها وارادات شعوب.(طرابلسي،2011)

دور مجلس التعاون الخليجي في الثورة السورية:

على الرغم من تحالفات سوريا الاقليمية ، ومع ايران تحديداً، لا ترغب دول المجلس _ولم تعبر بشكل عام عن رغبتها_ في رؤية سقوط النظام السوري. ان بقاء نظام بشار الاسد مكلف لدول المجلس على المستوى التكتيكي، لكن سقوطه بالثورة يتضمن تداعيات استراتيجية على انظمة الحكم، تماثل سقوط نظام مبارك.

كلتا الحالتين تكرس نجاح الفعل الشعبي، وهو ما لا يمكن ان تستسيغه دول المجلس. لذلك تعاملت ازاء ثورة سوريا بشكل ملتبس. فليس هناك ردود فعل خليجية على ما يجابهه نظام دمشق في الداخل الا ما ندر، وبشكل مزدوج الرسالة بين النظام والشعب.

ويبدو ان الموقف الخليجي من النظام السوري يتطور طبقاً لتطور موازين القوى بين النظام والثورة. ان الخسارة الاستراتيجية التي يمكن ان تلحق بدول المجلس من سقوط النظام السوري بالثورة الشعبية تفوق اي خسارة ناتجة عن بقائه وبقاء علاقته مع ايران. وربما تكون الرغبة في بقاء النظام السوري اكبر ما يجمع دول المجلس بايران منذ سنتين (من دون قصد). ولكن بينما تصرح ايران في دعم النظام في دمشق لا تستطيع دول المجلس فعل ذلك ولا شك في ان موقف دول

المجلس في ذلك محكوم بعدم الرغبة في عقد مقارنة بين موقفها من النظام الليبي وموقفها من النظام السوري، ومن ثم يبدو ان دول المجلس قررت ان تترك النظام السوري لذاته، فإما ان يكسب معركته الداخلية فيضيف الى رصيد كبح الثورات العربية، أويسقط بتكاليف داخلية كبرى.(سلامة،2011).

اما عن موقف الرياض فمن مصلحته ان ينهار النظام القائم في دمشق المتحالف مع خصمها اللدود ايران وحزب الله، فكانت سعودية حذرة جداً في التعامل مع الثورة السورية للسبب ذاته، وهو ان من شأن التحالف القوي بين طهران ودمشق ان يجعل دول الخليج شديدة الحذر بدلاً من ان تفتح عليها جبهة مواجهة مع ايران.(علي، 2011).

أن جوقة البلاغات والمواقف الخليجية الرسمية التي آذن بها بيان مجل س التعاون وشكل واسطة العقد فيها الخطاب الذي سمَي "تاريخيا " للملك السعودي عبدالله، وما لحقه من استدعاء لسفراء السعودية والبحرين والكويت "للاستشارة "، تضافرت لتضع حدَا للصمت العربي الرسمي المطبق والمتواطئ الذي اتاح للنظام السوري ان يجرب محاولات متتالية من الاخماد الدموي للانتفاضات الشعبية على امتداد أكثر من مايقارب السنتين ولاتزال المجازر السورية قائمة.

اذا كان الصمت قاتلاً فليس المؤكد ابدا ان الافصاح النفطي العربي يحيي أو ينقذ. تبدو المواقف العربية اقرب الى لعب دور "الكومبارس" السياسي والدبلوماسي للدور التركي الرئيسي وما يعبر عنه من مواقف دولية.

فإذا وضعنا جانباً صفاقة الملك السعودي (وحاكم الكويت) بتفعيل "إصلاحات شاملة سريعة" في سورية، لا يمكن النظر الى مبادرة السعودية الا بما هي استكمال للعب دورها، بما هي زعيمة الردة على الانتفاضات الشعبية العربية ومحاولاتها احتواء قواها ومطالبها، جريا على ادوارها في مصر والبحرين واليمن وليبيا . اما البيان للامين العام الجديد للجامعة العربية ، نبيل العربي، فإنه لا يمت بصلة من قريب او بعيد إلى إي مسعى لوضع اليد على الازمة السورية على اعتبارها ازمة عربية ينبغي ان تعالج عربياً. (طرابلسي،2011).

ففي تطور هام أعتبر الازهر أن الوضع في سوريا (تجاوز الحد) وطالب

النظام السوري بالعمل على وقف اراقة الدماء فورا . وهذه المواقف وغيرها تعزز توجه النظام الاقليمي العربي في اتجاه دعم الثورة، كما تعوض ضعفه في تعامله مع القوى الاقليمية الدولية. (سويدان،2011).

3.2.4 منظمة التعاون الاسلامي

منظمة التعاون الاسلامي كان موقفها من سوريا،أنها أعربت عن اسفها العميق ازاء أخفاق مجلس الأمن الدولي في إتخاذ القرار الجديد بشأن الأزمة في سورية بسبب الفيتو الروسي والصيني، وأعربت المنظمة عن أملها بأن الفشل في استصدار القرار "لن يؤدي الى ارتفاع عدد الضحايا في سورية"، ونددت المنظمة بأستمرار العنف في البلاد، محذرة من خطورة الانزلاق في حرب أهلية.

ودعت منظمة التعاون الإسلامي الحكومة السورية الى "المساهمة في تسوية سياسية للازمة وتنفيذ الاصلاحات الموعودة"، وكانت روسيا والصين قد استخدمتا حق الفيتو اثناء التصويت على مشروع القرار المغربي – الغربي حول سورية في مجلس الامن الدولي. وقد ايد مشروع القرار جميع الاعضاء الآخرين الــ 13 في المجلس.

في وقت لاحق دعت منظمة التعاون الاسلامي إلى زيادة الضغوط الدبلوماسية لارغام الحكومة السورية على التفاوض مع المعارضة، مشيرة في الوقت ذاته إلى معارضتها استخدام التدخل العسكري الاجنبي لحل الأزمة القائمة في سورية، وقال أكمل الدين احسان أوغلو الامين العام للم نظمة متحدثا في العاصمة الاسترالية كانبيرا "إن التدخل العسكري سيؤدي فقط إلى الاضرار بالشعب السوري مشيرا إلى الحروب في العراق وليبيا والصومال

وطالب إحسان أوغلو بإعداد برنامج إنساني عاجل لمواجهة الأوضاع المتردية للشعب السوري، معربا عن قلقه الشديد إزاء الوضع الإنساني هناك، وأهاب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بالدول الأعضاء بالمنظمة والمؤسسات المالية والإنسانية والخيرية سرعة تقديم المساعدات بكل أنواعها لإغاثة الشعب السوري الذى يواجه أزمة إنسانية حادة. ".(الحمد،2011)

الفصل الخامس

دور القوى الإقليمية غير العربية على مجريات الثورة

لا يمكن الحديث عن الثورات بمعزل عن الارادات الدولية ومصالحها وتدخلها، مستحضرين تجربة التدخل في العراق التي اخرجته من منظومة الامن القومي العربي، وأخرجت لشعبه دولة مشوهة اساسها الحكم الطائفي، لان الإرادات الدولية تسعى إلى فرض برنامجها كاملاً، وهذا لا يعني رفض التعامل مع الغرب ومشروعه بشكل مباشر واستفزازي .(الحمد، 2011)

فقد بدا واضحاً أن كلا من اسرائيل وإيران وتركيا باعتبارها قوى إقليمية معنية بشكل مباشر بهذا المشهد أكثر من غيرها من باقي الدول في المنطقة، فهذه الدول تتنافس فيما بينها اقليمياً اعتماداً على المعطيات الحالية للوضع المزري في الساحة العربية.

1.5 إيران

ضخمت إيران من مشترياتها للسلاح وإحتلت مراكز متقدمة بين دول العالم في الإنفاق العسكري، وبدأت تلعب دور الشرطي في منطقة الخليج.(سعيد،1987).

بل وتجاوزت ذلك في بعض الأحيان فأخذت تعامل دول الخليج العربية وكأنها ولايات ايرانية فاحتلت الجزر الاماراتية الثلاث واقامت عليها سلسلة من المناورات العسكرية وهددت بان يكون الخليج فارسياً ليس على مستوى الاسم ولكن على مستوى الهيمنة والسيطرة. (القطاطشة، 2002).

فتعد إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وبفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة. إلى جانب آرثها الحضاري والامبراطوري الذي لا يمكن اغفاله نجحت خلال مراحل مختلفة في أن تمارس ادواراً متباينة في صياغة الترتيبات الاقليمية في الاقليم .

فعلى المستوى الإقليمي فقد فرضت التطورات التي تشهدها العديد من الدول العربية بدائل ضيقة امام ايران، دفعتها الى تبني سياسات متناقضة ازاءها ، ففي

الوقت الذي دعمت فيه الثورات والاحتجاجات التي شهدتها دول مثل تونس ومصر والبحرين ورأت انها مستوحاة من الثورة الاسلامية الايرانية، وصفت الاحداث التي شهدتها سوريا ربما يلفها شأن داخلي، وأبدت اجراءات النظام السوري في التعامل معها، كما رفضت تنظيم المظاهرات في العراق حيث أصدر وكيل المرشد الأعلى للجمهورية الاسلامية الى العراق محمد مهدي الاصغر، فتوى بتحريم التظاهر: هذا التناقض الواضح دلالة مهمة مفادها أن إيران تنظر الى تطورات الإقليم بمنطق الدولة التي تضر مصالحها، وليس الثورة التي تلتزم بسقف إيديولوجي، ذلك لا يعني أن إيران أستبعدت إيديولوجيتها في التعامل مع التطورات في المحيط الخارجي ، بل أنها تستدعيها في كثير من الأحيان لكن عندما تكون متسامحة مع مصالحه.

أهم ما يثير قلق إيران في هذه اللحظة هو وصول موجات التسونامي الثورة الحالية الى حلفائها في المنطقة ولا سيما سوريا إذ ان ذلك ينتج تداعيات سلبية عديدة على مصالحها ومساعديها الى التمدد في الإقليم، والمفارقة هنا تكمن في أن مجمل السناريوهات المختلفة التي يمكن ان تنتهي أليها الأزمة الحالية في سوريا تبدو غير مريحة بالنسبة الى ايران.

ففي حالة سقوط نظام الرئيس السوري بشار الاسد فان ذلك يعني المقام الأ ول فقدان ايران لاهم حلفائها الاقليميين. وإنقطاع جسر التواصل مع الحلفاء الا خرين بالمنطقة مثل حزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الاسلامي الفلسطينيين بشكل يمكن ان يوجه ضربة قوية لطموحات ايران الاقليمية والثورية في آن واحد.

وحتى في حال نجاح النظام السوري في تجاوز الأزمة الحالية فأن ذلك يمكن أن ينتج تداعيات غير مريحة بالنسبة لطهران لإعتبارين :

أولهما : أن هذا السيناريو لن يتحقق الأ مع إقدام النظام السوري على إجراء اصلاحات حقيقية وتدشين حوار وطني جدي مع قوى المعارضة ورغم أن هذا السيناريو يبدو صعب التحقق في ظل رفض النظام تقديم تنازلات جوهرية في مواجهة الاحتجاجات وتأخره في طرح مبادرات التهدئة والاحتواء ، فانه يبقى مطروحاً على الطاولة، وفي حال حدوثه فإنه يمكن أن ينتهي ألى التوافق حول أجندة سياسات داخلية وخارجية ربما تتعارض مع مصالح إيران.

ثانيهما: أن نجاح النظام في التواصل الى هذه الصيغة التي يمكن ان تتيح له البقاء في السلطة لن يتحقق في الغالب الأ من خلال حصوله على قبول دولي وهنا تكمن الخطورة بالنسبة لطهران(ناجي،2011)

الحسابات الإيرانية وجهان مما يجري على الساحة العربية اليوم:

الوجه الأول: هو وجه الخائف من أشكال هذه الثورات والشعارات التي تحملها والسبب الذي أنفجرت من آجله، المتمثل في المطالبة بالعدالة الإجتماعية والحرية في التعبير والتداول في السلطة والأهم من هذا مقاومة الديكتاتورية والتسلط والنظام الأمني والقمعي والتزويد في إرادة الشعب واصواته.

الوجه الثاني: فهو يسعى ألى توظيف الحدث وما قد ينجم عنه فيما يخدم المشروع الإيراني الإقليمي، فمن مصلحة إيران نشوء أنظمة في المنطقة العربية على شاكلتها ذات توجه ثوري ايديولوجي مماثل ، وان لم يكن ذلك ممكناً فعلى الأقل أن لا يكون مناقضاً لها، لأن من شأن نشوء مثل هذه الأنظمة أن تشكل حزماً حامية لنظام إيران من جهة وأن تستهل إختراقه للرقعة العربية بمساحاتها الأوسع من جهة آخرى، فيصبح عملياً هو القائد الفعلي إقليمياً لا سيما أذا جاء التحول المصري لصالحه (باكير،2011).

وتعتبر إيران من الدول الإقليمية المنغمسة بعمق في أوضاع المنطقة والمؤثرة في تفاعلاتها، ورغم الترحيب الأولي لايران بالثورات العربية فإنها حاولت إخفاء طابع إسلامي على غرار الثورة الإيرانية، ومع ذلك فإن قلقها من تسبب هذه التطورات في أعطاء المعارضة الشعبية داخل إيران زخماً للنهوض مجدداً.

فقد تبنت الحكومة الإيرانية موقفاً مؤيداً للنظام السوري ، في مواجهة الإنتفاضات الشعبية، كما تبنت القراءة السورية الرسمية لأحداث الداخل، ووصفت الانتفاضة بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود سوريا.

وتعاملت إيران على هذا النحو مع أحداث سوريا الدامية بشكل يقدم المصالح الإيرانية على قيم العدالة والحرية ، لوجود علاقات إرتباط إستريتيجية مع سوريا.(مرسي،2011).

2.5 إسرائيل

إسرائيل ومحاولة إحتواء أخطار الثورات العربية:

نظرت اسرائيل إلى ما يحدث في تونس وليبيا واليمن بشكل مختلف عما يحدث في سوريا. فالدول الثلاث الأولى لا تحمل فيها الاحداث مخاطر مباشرة على المصالح الإسرائيلية كما أن هذه الدول في تشكيل الشرق الأوسط مستقبلاً يبقى محدوداً إما تطورات الاحداث في سوريا فكان لا بد لها أن تجذب اهتمام اسرائيل ، لكونها جبهة قتال معها ولكونها جزء من المحور الراديكالي المعادي لاسرائيل في المنطقة لا يكون من ايران وحزب الله وحركة حماس.

وتعتقد معظم النخبة الاسرائيلية أن الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الكبرى قادرة على ضبط الأوضاع في البلدان الثلاثة، بحيث يمكن لاسرائيل ان تطمئن الى ان اية مخاطر غير مباشرة قد تاتي من هذه البلدان ستتولى الدول الغربية بما لها من مصالح فيها، دون ان تتكلف اسرائيل عبء المشاركة في هذه السياسات.

غير أن ما يحدث في سوريا قد تكون له تداعيات خطيرة على أمن اسرائيل خاصة ان عمليات اندفاع الآلآف السوريين واللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في سوريا نحو خطوط وقف اطلاق النار على الجبهة السورية – الاسرائيلية ، والتي بدات في منتصف أيار 2011، وتكررت في الرابع من حزيران 2011، على على خلفية احياء ذكرى النكبة الفلسطينية وحرب حزيران 1967،أصبح بمثابة تهديد خطير للأمن الاسرائيلي بعد ان تمكن عدد من المتظاهرين من الوصول الى داخل قرى هضبة الجولان التي تحتلها اسرائيل رافعين شعار تضيق حق العو دة للفلسطينيين دون إنتظار حلول رسمية.

وتنقسم النخبة الإسرائيلية حول الموقف الإكثر ملائمة لإسرائيل، هل سيكون بسقوط نظام الاسد أم بقائه، حيث يعتقد البعض أنه رغم كون نظام الاسد يدعم حزب الله وحركة حماس فإنه حافظ على حركة الحدود بين البلدين، ولم يحاول إستعادة الجولان المحتل منذ عام 1967 بالقوة سوى أن بديل الأسد لن يكون سوى الأخوان المسلمين الأكثر اديكالية والأشد عداء لإسرائيل.

وهو التيار الذي يعبر عنه نائب وزير الدفاع السابق افريم سينينة وفي المقابل

هناك من يعتقدون مثل رئيس الموساد السابق مئير داجان ان مصلحة اسرائيل تكمن في سقوط الاسد ونظامه لقطع طريق الامدادات عن حزب الله وكسر المحور الايراني السوري.

ويرى مدير وزارة الخارجية الاسرائيلي انه بغض النظر عن النتائج التي قد تسفر عنها الثورات العربية فان اسرائيل ستواجه عزلة شديدة في المنطقة في السنوات المقبلة بسبب ان الحكومات الجديدة المنتظرة تشكيلها في مصر وسوريا والاردن لم تجرؤ على اقامة علاقات صداقة قوية مع اسرائيل فالوضع السوري في لا يمكن التنبؤ بمساراته وبالتالي لا يمكن التيقن من النتائج المترتبة على كل من السيناريوهات الثلاثة التالية:

1. تمكن الأسد من قمع الانتفاضة الشعبية والبقاء في السلطة.
2. الإطاحة بالأسد دون تغيير النظام.
3. رحيل الاسد والنظام معاً وصعود نظام إسلامي سني.

وتكمن المشكلة الأكبر في أن كل سيناريو من السيناريوهات الثلاثة يحمل فرصاً ومخاطر بالنسبة لإسرائيل وسواء فيما يتعلق بأمن الحدود مع سوريا أو التاثيرات الاقليمية المترتبة عليها ولكن تبقى القضية الاكثر الحاحاً هي قضية المحاور الاقليمية المحتمل تشكلها لاحقاً.(عكاشه، 2011).

الحدود السورية التي كانت تعتبر حتى وقت أخير مضى الاهدأ بين حدود اسرائيل تسخن وتقترب من نقطة الغليان. وأنفاس حكم الأسد والمعارك التي تدور رحاها في أرجاء سوريا تشعل اضواء تحذير في هيئة الاركان الاسرائيلية. عن تسلم مخربين يجري حديث قليل، والعيون تتطلع الى مخزونات السلاح الكيماوي الهائلة ومنظومات السلاح المتطورة، التي تعتبر محطمة للتوازن اذا ما وصلت الى حضن نصرالله ومنظمة حزب الله الارهابية.

وقد هددت سوريا بأن تستخدم السلاح الكيماوي اذا تعرضت للهجوم، ولكن في نفس الوقت سارعت الى استدراك بيانها . "السلاح الكيماوي سيوجه ضد العدوان الاجنبي وليس ضد المواطنين السوريين "، قال الناطق بلسان وزارة الخارجية السورية، جهاد مقدسي. وأعرب رئيس الدولة شمعون بيرس عن قلقه من نقل

السلاح الكيماوي الى حزب الله، مما يعرض اسرائيل و الغرب للخطر، وأعرب عن تهديد لا لبس فيه في أن اسرائيل لن تتردد في الهجوم اذا ما تحرك السلاح . الرئيس الامريكي براك أوباما حذر هو الاخر الاسد من مغبة استخدام السلاح الكيماوي . (ليفوفتش، 2012)

الاتجاه الواضح لموقف اسرائيل من الثورات العربية عموماً ، وخصوصا المصرية، ستكون لها تداعيات امنية واستراتيجية على اسرائيل، وبدافع هذا الادراك قامت اسرائيل وما تزال تقوم بأدوار هدفها محاصرة اي خطر قد ينتج عن الثورة المصرية وغيرها من الثورات العربية خاصة الثورة في سوريا على الامن الاسرائيلي، ومشروع السلام الاسرائيلي ابتداء من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام 1971، وبعدها معاهدة وادي عربة مع الاردن واتفاق أوسلو مع السلطة الفلسطينية، وهو سلام يحول دون تحقيق السلام العادل ، ويمكن اسرائيل من توسيع الاستيطان وتهويد كل ما تريده من ارض فلسطين، وجعل الامن الاسرائيلي العامل الحاكم لأي اتفاق سلام مع أي طرف عربي.

من بين ما قامت اسرائيل لتحقيق هدف احتواء اي مخاطر للثورات العربية على مصالح وامن الدولة الإسرائيلية نذكر ما يلي:

1. التحذير من رغبة وصول تيارات اسلامية متطرفة الى السلطة في نظام ما بعد مبارك على السلام مع اسرائيل.
2. تذكير الغرب بأن الاحداث التي وقعت في مصر وغيرها من الدول العربية تثبت أن اسرائيل هي الحليف الوحيد للغرب في الشرق الأوسط.
3. التخوف من مغبة شيوع عدم الاستقرار في المنطقة بعد نجاح الثورة المصرية على المصالح الغربية(ادريس، 2012).

فالعداء الاسرائيلي للنظام السوري بإعتباره حليف ايران الاهم في المنطقة والداعم الاكبر لتيار المقاومة في لبنان وفلسطين ، وكان يفترض ان يشعر الاسرائيليون بالغبطة جراء تلك التحديات التي تواجه الرئيس الاسد . ولكن يبدو ان نار الاسد اهون بكثير من النار المحتملة من ذلك المجهول الذي يواجه سوريا في حال سقوط النظام، اذ ما تطورت المواجهة الراهنة وفرضت هذا الخيار ، وذلك

ليأخذ الاسرائيليون في حساباتهم كل الحيطة والحذر ويستعدون لمواجهة اسوء السيناريوهات واخطرها بالطبع سيناريو الفوضى الذي لا يعرف احد كيف يمكن ان ينتهي.

ومن هنا فإن مصدر قلق اسرائيل والقوى الدولية المنغمسة في شؤون المنطقة هو من قيام دول ديمقراطية فيها، تلتزم بقضايا شعوبها وحقوقهم حيث يندمج الديمقراطي بالوطني بعد ان فصلتهما الدول العربية الاستبدادية زورا وتعسفاً لمدة طويلة. (الشويري،2011).

ويشير الخبير السياسي الامني الاسرائيلي الثورات العربية "بالضائقة الاستراتيجية" التي تشمل علاقاتها مع جميع الدول بما في ذلك الدول التي من المفترض انها موقعة على اتفاقية سلام (أي الاردن) الذي لا يثق بإسرائيل خاصة من ناحية تحويله الى وطن بديل للفلسطينيين ، وأيضاً مصر الذي يصف بعضهم السلام معها بأنه حبر على ورق فلا يوجد تعاون بأي مجال.

فممكن أن ترى اسرائيل نفسها امام خيار يدفعها نحو عملية سلام مع سوريا والاعتراف بدولة فلسطين على حدود عام 1967 لتعزل التداعيات الخارجية، وهو خيار كانت اسرائيل حتى الأونة الاخيرة تتفاده وتضغطه عكسياً على الولايات المتحدة . رافضة في الوقت نفسه الموافقة على المبادرة العربية ، لان كثيرا من الأواسط الاسرائيلية تعتبر ان لعوامل كثيرة لعل اقل مسألة القنبلة الديمقراطية الفلسطينية.(باكير،2011).

فبالنسبة لاسرائيل فإنها ستستقر في سعيها لتكريس فارق القوة بينها وبين جيرانها العرب، وستحاول فرض أجندتها الاقليمية، ولكن قيام الثورات العربية ستجعل مهمتها في ممارسة سياسية التدخل والوصايا اكثر صعوبة، واذا تمكنت هذه الثورات في النهاية من اقامة انظمة عربية تعبر عن ادارة شعوبها فإن ذلك سيمكن العرب من استعادة دورهم المفقود وارادتهم المسلوبة وسنشهد نظاماً عربياً جديداً.(مرسي،2011).

فالاسرائيليون تصريحات وزير الدفاع – على يقين بسقوط نظام بشار الاسد لكنهم متخوفون من احتمالات تسرب اسلحة الدمار الشامل السورية الكيماوية والبيولوجية الى خارج سوريا خاصة وصولها الى حزب الله في لبنان وانه ممكن ان

تتدخل اسرائيل عسكريا بالتعاون مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بصفتها نظم ديمقراطية اذا لزم الامر (Powell,2012).

3.5 تـــركـــيـــا

خلال السنوات التسع الماضية، حكمت العلاقات التركية السورية من قبل مجموعة من أسس وركائز، والتي أدت إلى الاتفاق في أوقات الخلافات ، وأحياناً أخرى فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي كان لها دور واضح في تقدم العلاقات بين البلدين. ومن هذه القضايا الرئيسية مثلاً:

1. الأساس الأيديولوجي.
2. والعلاقات السياسية ليست المجال الوحيد، بل ذهب أبعد من ذلك أيضاً لمعالجة المجال الاقتصادي.
3. الأساس الجغرافي. (alkatatsheh،2011)

كم كان الحاكم التركي واعياً عندما توقع رئيس الحكومة اردوغان أن تصل ترددات الانتفاضات الشعبية العربية إلى سورية، فنصح الرئيس الاسد بأن لا يركن إلى وهم الاستثناء ويستعجل الإصلاحات الديموقراطية.(طرابلسي،2012)

تبنت تركيا مداخل مختلفة نسبياً في التعامل مع الثورات العربية، فقد كانت السياسة التركية اكثر تحفظاً بشكل عام ازاء التدخلات الخارجية في ليبيا ، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو ، وبدت تركيا اقرب الى تبني مدخل الاسهام في جهود الاغاثة الانسانية ، مع الابقاء على القنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لاداء دور الوسيط.

وتبنت تركيا مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا ، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة اخرى، ومع تنشيط المجتمع المدني التركي في استضافة انشطتهم على الاراضي التركية. (معوض،2011).

وهناك دور أمني برز حيث أدت الازمات التي تشهدها دول المنطقة الى بروز ادوار امنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص في اطار

المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حضر التسلح وايصال المساعدات الانسانية. كذلك اثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل واقامة مناطق امنة داخل الاراضي السورية. في حالة تدهور الأوضاع فيها للحد من امتداد التاثيرات السلمية وتدفق اللاجئيين داخل الاراضي التركية، ورغم نفي الأتراك هذه الانباء فإنه دلالة اثارتها تضل لافتة، حيث تمثل بشكل أو باخر اعادة استدعاء للادوار التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية. كما كشفت من حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الاجنبية في المنطقة ، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو باخر وهذه ما ظهر بالحالة الليبية وقد يفرض نفسه في الحالة السورية في حال تصاعدها(معوض،2011).

فقد تلاقت مواقف تركيا مع كل من ايران واسرائيل في ادراك مدى تاثير الثورات العربية في تركيا ومصالحها في المنطقة. فقد كانت تركيا قد تفاءلت كثيرا من ايران بالثورة في كل من تونس ومصر فلن التحسب والتريث كانا عاملين حاكمين للمواقف التركية من الثورتين الليبية واليمنية اما بالنسبة لسوريا فقد بات محكوماً بحزمه مصالح واسعة استراتيجية واقتصادية وامنية بين البلدين.

وقد كشف مركز بيجن – السادات التابع لجامعة بار ايلان الاسرائيلية عن انه مع استعمال روسيا والصين حق النقض ضد قرار مجلس الامن الداعي لوضع نهاية لاعمال العنف في سوريا وقد صعدت تركيا من تشددها ضد نظام الاسد وبدات تفكر جدياً في التدخل العسكري بالتنسيق مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

هذا الاندفاع التركي لدعم التدخل العسكري في سوريا من ش إنه ان يصطدم حتماً مع ايران الداعمة لنظام الاسد. والرافضة لاسقاط النظام(ادريس،2012).

ان بروز الدور التركي يستند الى رغبة بعض دول الجوار العربي الذي تراوده المخاوف من التمدد الايراني، وهو ما يحرك عوامل التنافس بين الدورين التركي والإيراني والسباق على احتلال الموقع الاقليمي الأ ول في المنطقة.(مرسي،2011).

تركيا لم تتعامل بلزدواجية مع ظاهرة الثورات العربية، فقد التزمت تركيا على لسان رئيسها الموقف نفسه ازاء احداث مصر واليمن وسوريا ولبنان. وهو النصيحة

الصادقة للرؤساء والحكام بسرعة الاستجابة للمطالب الشعبية ، عدم التردد في التفاعل معها وتجنب الصدمات الدامية حيث صعدت تركيا لصحبتها مع سوريا بعد بيان وزارة الخارجية التركية يوم 32 نيسان 2011، الذي تضمن المطالبة عن استخدام القوة المفرطة تجاه التحركات الشعبية والاستمرار بخطوات اسرع في مشروع الاصلاح.

وحدث تحول في الموقف التركي على الرغم من ان تركيا ومنذ بداية الازمة، احتلت مقدمة الحملات للمطالبة بالتدخل الدولي في سوريا وكان اخرها دعوة رئيس وزرائها الى ضرورة فتح ممرات انسانية لحماية المدنيين ، وتاكيد فقدان الرئيس بشار الاسد شرعيته كحاكم لسوريا تزعم تركيا دعوة لعقد مؤتمر اصدقاء سوريا الذي عقد في تونس وتبني مطالب الاعتراف بالمجلس الوطني السوري كممثل للمعارضة، وتسليح المعارضة السورية وإرسال قوات دولية وعربية إلى سوريا .(ادريس،2012).

وهكذا نرى ان العلاقات الاقتصادية العربية التركية في مستور التقارب يقوم على حقيقتين:

1. ان تركيا لم تنجو من ميلها الى الغرب وللولايات المتحدة ما كانت ترجوه من دعم اقتصادي ينقذها من حالة التدهور التي تعيشها.
2. ان عليها العودة الى المنطقة العربية أو الاسلامية لانقاذ اقتصادها المتدهور ، ومن هنا جاءت اتصالاتها مع العراق والا ردن ومصر ودول الخليج . (الحضرمي، 2010).

والعارفون بالسياسة التركية يرون أن تركيا تنظر إلى أحداث سوريا كأنها شأن تركي، وأن المسؤولين السياسيين والأمنيين متحمسون لتقديم النصائح والتوصيات وحتى المقترحات البديلة في السياق الإصلاحي.(ايلاف،2011)

وبناءا عليه ترى الباحثة ان تركيا لديها الرغبة لاستعادة دورها في المنطقة متخذة من الثورات العربية فرصة وعلى رأسها الثورة السورية، بناءا على ما يربطهما من مصالح متعددة.

موقف تركيا من انقسام المعارضة في سوريا:

هناك توافق من داخل المجلس على التوافق الفرنسي التركي استهدف حث المعارضة على تجميد دمائها والتقليل من سيطرة الاخوان المسلمين ، وتقليص هيمنة الجماعة على لجان الاغاثة التي تتولى توزيع المساعدات الانسانية والاموال على السوريين. (احمد، 2012).

4.5 فــرنـــســا

الدولة التي تعدّ من اكثر الدول رفضاً لنظام الاسد حيث رأت ان عدم توحد المعارضة وتشتتها وغياب وجود قيادة قادرة على خلق آليات ، وابتداع استراتيجيات لا تمكن المعارضة من احداث تغييرات مؤثرة على ارض الواقع في مواجهة مع النظام. وهذا مبعثاً للقلق على مستقبل الثورة السورية.

وفي اطار مواكبة الدول المعنية بالازمة السورية للتغير الحادث على مستوى المجلس، فقد عقد باسطنبول في 6 حزيران 2012 اجتماع حضره وزراء خارجية 15 دولة عربية وغربية اسفر عن انبثاق مجموعة تنسيق جديدة هدفها تقديم الدعم للمعارضة السورية، بالاضافة الى ذلك اعلنت فرنسا عن عقد "مؤتمر اصدقاء سورية" في 6 تموز 2012 في باريس.

وعلى ارض الواقع السوري تأثيرات على تفاعلات الدول المعنية بالملف السوري، وتجدر الاشارة هنا بالتحديد الى ان هذه الخلافات مثلث ذريعة للولايات المتحدة للتنصل من مسؤوليتها الدولية تجاه الوضع المتدهور في سورية، لانها تدرك تماماً ان الثورة السورية حتى الآن هي ثورة شعبية غير طائفية، وأن واقع الانقسام بين مجالسها وهيئاتها ولجانها ، ليس هو السبب المباشر في اتخاذها ه ذا الموقف المتخاذل من الثورة السورية.(أبودقة،2011)

هي أكثر الرابحين الغربيين لا سيما انها أول من اعترف بالمجلس الانتقالي ، وراهن الرئيس ساركوزي بقوة على الحملة العسكرية لإسقاط القذافي .

ورغم ان فرنسا نفت ان دعم المعركة العسكرية حصل من أجل إقتسام كعكة

النفط وإعادة الإعمار التي تقدر بنحو مائة مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة فإن وزير الخارجية جوبيت رأى أنه من المنطقي أن تتمتع الدول التي دعمت الثوار، بأكبر الفرص (وفي هذا السياق تأتي الرسالة التي نشرتها صحيفة ليبراسيون الفرنسية وتضمنت وعداً من ثوار ليبيا خلال قمة لندن بإعطاء فرنسا 35% من النفط الخام في البلاد مقابل الدعم العسكري) .

وبخلاف أن سقوط القذافي يمثل دعماً معنوياً للرئيس ساركوزي في الإنتخابات المقبلة فإن باريس حريصة على ان تمر العملية السياسية في ليبيا لمصلحة القوات الليبرالية التي تدعم مصالحها خاصة لتعويض التراجع الذي أصاب دور ها في منطقة المغرب العربي .(علي، 2011).

5.5 روســيــا

إن الموقف الروسي من الثورة السورية تجلى بأن التفاهمات مع روسيا هي التي حيدت الموقف الامريكي وحصرته في المروحية التي تبديها واشنطن حيال الازمة ، وقد لعبت التفاهمات الروسية الامريكية التي تمت خلال الاشهر القليلة الماضية الدور الاكبر في دفع الولايات المتحدة الى تبني ذلك الموقف من منطلق قناعاتها بضرورة الحفاظ على استمرارية الدولة السورية ومؤسساتها ، والتفريق بين تنحي الاسد كخيار مطروح وبين انهيار الدولة السورية بمؤسساتها سيكون ذات مخاطر عالية على حليف الولايات المتحدة اسرائيل.

واما بالنسبة لموقفها في الفترة الماضية خاصة بعد المجزرة غير الانسانية في سورية، وان لم يخرج الموقف الروسي بعد من مرتبة المساندة الكاملة للنظام ، لان ما يهم روسيا ليس سقوط الاسد الذي من المحتمل أن تصل بشأنه الى صفقات محددة، . ولكن ما يهمها هو الحفاظ على النظام السوري بمؤسساته السياسية والاقتصادية والامنية خاصة العسكرية منها ، وتحالفاته الدولية والاقليمية وما يترتب عليها من علاقات، فثمة اشارات واضحة ان موسكو قد تبدي مرونة في موقفها لجهة عدم تمسكها ببقاء بشار الاسد في السلطة بعد انتهاء مبادرة كوفي عنان دون نتائج تذكر.

ويتضح ذلك ايضاً من المبادرة الروسية الاخيرة تجاه الازمة والداعية الى عقد مؤتمر يضم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ودول الجامعة العربية وايران لبحث تطورات الازمة . (أبودقة،2011)

كان الموقف الروسي المؤيد بوضوح للسلطة الحاكمة في ليبيا وسورية مع اختلاف نمط التأييد ودرجته. فقد كان التوازن هو السمة الغالبة على موقف موسكو من الانتفاضة الليبية ولكن الدعم الروسي للسلطة الحاكمة كان واضحاً في الحالة السورية، حيث ابدت روسيا دعماً دبلوماسياً وعسكرياً للسلطة الحاكمة في سورية في مواجهتها للاحتجاجات الشعبية، فعلى المستوى السياسي، صوتت روسيا ضد قرار مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة بشأن سورية ، وينص القرار على شجب الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات بحق المتظاهرين، كما استخدمت روسيا حق النقض في مجلس الامن ضد م شروع قرار يدين السلطة الحاكمة في سورية، لاستخدامها العنف في قمع المتظاهرين. ومن ثم تقدمت روسيا بمشروع قرار الى مجلس الامن اكد فيه وزير الخارجية الروسي ان روسيا تلتزم من رأي القائل انه يجب احترام حق الامم في تقرير مصيرها دون تدخل خارجي.

ولحرص روسيا على الالتزام بالدعم الدبلوماسي للسلطة الحاكمة في سورية ، عادت واستخدمت هي والصين في 4 شباط 2012 حق النقض "الفيتو" ضد مشروع قرار عربي غربي لمجلس الامن الدولي، يدعم مبادرة جامعة الدول العربية لمرحلة انتقالية في سورية وأيضاً استخدمته في 4 شوال 2011 .

اما عن المستوى العسكري ارسلت حاملة الطائرات "كوزنتسوف" الى البحر الاقليمي السوري، وارسلت سفن حربية سورية الى ميناء طرطوس السوري ، وحاملة صواريخ المضادة للسفن. (خولي، 2012).

6.5 الخاتمة

بعد الاجابه عن السؤال الرئيسي فقد توصلت الدراسة الى مايلي ، أن أهم اسباب التدخل الغربي بالثورة الليبية وعدم تدخله بالثورة السورية ،فلا بد اننا ندرك تماماً أن الغرب لا يتحرك خارج حدوده الا لأطماعه ومصالحه الاستعمارية، وهذه

القضية عليها ادلة كثيرة ولا تحتاج لإثبات، ولكن ما هي تلك المصالح تحديداً التي يسعى الغرب لتحقيقها في ليبيا.

أولاً: النفط ومشتقاته:

يعتقد كثيرون ان الدافع وراء التداخل الغربي في ليبيا هو النفط أو بصفة عامة مصالحه المالية وهذا أمر وان كان صحيحا، يرى البعض انه لا يمكن اختزال التدخل الغربي في ليبيا في هذه القضية اذ من المعلوم للقاصي والداني ان النفط الليبي في زمن القذافي كان حكرا على الشركات الغربية، وفي تقرير اعده معهد ستراتفورد الامريكي للدراسات الاستخبارية ونقله موقع الجزيرة نت بتاريخ 25-3-2011 ينصح ان علاقة نظام القذافي مع الانظمة الغربية في مجال النفط والطاقة كانت قوية جدا، الا ان الدراسة اثبتت ان النفط ومشتقاته من اهم الاسباب.

ثانياً: ضمان إستمرار الهيمنة الغربية على الشعوب بالمنطقة:

أن هذا هو السبب الرئيسي وراء تدخل الغرب في ليبيا متخذناً من الثورة فرصة جوهرية. فمن مصلحة الغرب ضمان الهيمنة ويتجلى ذلك من خلال النقاط التالية :

أ. الحكومات الغربية في تعاملها مع شعوبنا فتقوم بقهر الشعوب ونهب خيراتها عبر صفقات تتم سراً مع الانظمة الديكتاتورية الفاسدة ومع ذلك لا تستحي على الاطلاق ان تدعي في العلن انها تدافع عن حقوق الانسان وتسعى لنشر الحرية والديمقراطية بين تلك الشعوب المقهورة.

ب. الثورات العربية على وجه العموم وثورة ليبيا على وجه ال خصوص ، نتائجها فاجأت الشرق والغرب، ففي بضعة ايام تحررت معظم البلاد من قبضة الفذافي وصار الجزء الاكبر من النفط الليبي خارج السيطرة.

ج. الطريقة الوحشية التي استخدمها القذافي لقمع الثورة أحرجت الغرب احراجاً كبيراً، سواء الطريقة العسكرية حيث ارسل كتائبه ومرتزقته المدججين بالسلاح لقمع المدنيين أو الاعلامية حيث وصف شعبه ب أن ه يتناول الحبوب المهلوسة وتوعده بالسحق والدمار، هذا المر جعل الغرب بين خيارين لا ثالثهما أما ان يصطف علناً مع القذافي ضد شعبه و إما

أن يصطف مع شعبه ظاهراً ضد القذافي فاختار مكرهاً الخيار الاخير .

ومما يؤكد النقطة الاخيرة ان الغرب تباطأ وتلكأ شهرا كاملاً قبل ان يتخذ قرار حماية المدنيين المزعوم وهذا التباطؤ الغربي الغرض منه اعطاء الفرصة الكافية للقذافي للقضاء على الثورة، فلما تبين للغرب عجز القذافي عن اخماد الثورة بصورة سريعة وحاسمة، فتحجج بحماية المدنيين في ليبيا بحاجة.

العنوان الرئيسي"الغاية الحقيقية التي من اجلها اتخذ الغرب قراره " الا وهي خوفها على مصادر الثروة وضمان الهيمنة الغربية على ليبيا بعد أن عجز القذافي على فعل ذلك، أما العناوين الفرعية فهي وأن كانت تدخل ضمناً في هذا العنوان الا اننا يمكننا الاشارة السريعة اليها:

1. لا يخفى على الغرب ان الشعب الليبي شعب متدين ومحافظ، وأن نفسية هذا الشعب ترفض الظلم ولذل. فهذا المناخ مهيئاً لانتشار الفكر الجهاوي ولا سيما أن ليبيا محاطة بالجزائر من جهة حيث القاعدة هناك ومصر من جهة اخرى حيث التنظير والتأهيل لهذا الفكر القاعدي.
2. استقرار ليبيا يعد هدفاً استرتيجياً للغرب عموماً ، ولدول الجنوب الأوروبي كإيطاليا وفرنسا على وجه الخصوص لضمان تدفق النفط والغاز.
3. وضع أسس ولبنات الدولة الجديدة التي ستقوم على انقاض القذافي.
4. الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليبيا فتقع ليبيا بين بلدي تونس ومصر اللذين تحررا من الديكتاتورية .

ثالثاً: الدور القطري

يتصور كثير من اليبيين ان الدافع وراء التدخل القطري في ليبيا هو دافع انساني وان الدافع وراء هذا التدخل النخوة والمروءة العربية ! ونسي ان قطر ساهمت بشكل كبير في تدمير العراق وتشريد شعبه على كل حال سنتناول الموقف القطري عبر النقاط التالية:

1. لا بد من الاعتراف بأن قطر كان لها دور بارز في دعم الثورة الليبية وانما نقطة الخلاف تحديد الدافع وراء هذا التدخل.

2. مما هو معلوم أن قطر من اكبر حلفاء الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها. وحسبك تعلم ان مقر القيادة المركزية الامريكية في الشرق الأوسط قاعدة العراق في ضواحي الدوحة وهذا يعني ان قطر لا تقدم ولا تأخر في عالم السياسة واتخاذ القرارات الا بعد الموافقة الامريكية.
3. ومما يؤكد أن التدخل القطري في ليبيا مدفوع الثمن القوى الاستعمارية : ان قطر نفسها كانت تدرك جيداً جرائم القذافي في حق شعبه قبل ثورة 17 فبراير ومع ذلك كانت علاقة حميمة معه.
4. اميركا وحلفاؤها الغربيون يدركون تمام الادراك ان التدخل المباشر في شؤون الدول الاسلامية لا يجدي نفعا لا سيما بعد تجربة افغانستان والعراق، فلا بد اذن من ايجاد بديل يكون قناعاً يستر به الغرب وجهه ، ومن هنا جاء اختيار قطر لهذه المهمة.(المحمودي، 2012).

رابعاً: القوى والتيارات الإسلامية الليبية:

في هذه النقطة سوف نستعرض بعض التيارات الاسلامية الموجودة على الساحة الدولية ودورها:

الجماعة الإسلامية المقاتلة: الهدف الرئيسي الذي من اجله تاسست هذه الجماعة هو اسقاط القذافي عسكرياً ، تاريخ هذه الجماعة مليء بالاحداث ففي ذهن المواطن الليبي ان هذه الجماعة هي وجه اخر للقاعدة وفي ذهنه ايضاً انها مرتبطة بالعنف والقتل، ومرتبطة بافغانستان والجزائر والبوسنة ونحو ذلك ، وفي ذهن المواطن الليبي ان قادة هذه الجماعة تنظيمات وزعماء ارهابية ومما يؤكد الفكرة الواردة سلفاً ان الناظر الى واقع الجماعة اليوم سيجد ان الهيكلة التنظيمية التي كانت عليها الجماعة هي نفسها الموجودة اليوم وهي نفسها التي تقود العمل العسكري في طرابلس. (المحمودي،2012).

تعتبر الجماعة الاسلامية المقاتلة اقوى التنظيمات الاسلامية الليبية التي اعتمدت خيار التغيير بقوة السلاح . وخاضت مواجهات عسكرية مع قوات السلطة المتمثلة في الجيش أو الشرطة وظل تنظيم هذه الجماعة يعمل بشكل سري في داخل البلاد وخارجها الى 18 اكتوبر 1995 ومنذ المواجهات التي وقعت بين عناصر

الجماعة وقوات الدولة. واستمرت الحوارات مع قيادات الجماعة ، شاركت فيها عناصر مع كبار ضباط الامن (ماضي،2012).

الاخوان المسلمون: مما يجب الاعتراف به ان الجماعة الاسلامية الوحيدة المهيأة تنظيميا سياسيا في ليبيا هي جماعة الاخوان المسلمين وقد يؤهلهم هذا الامر لحكم البلاد، لا سيما ان الغرب لا يجد اشكالاً في التعايش مع افكار بعض الاخوان المسلمين ومنهجهم المعتدل حسب المعايير الامريكية.

السلفيون: ان اكثر الناس قبولاً في الأوساط الليبية هم السلفيون الذين يجمعون بين الاستجابة للدليل الشرعي والمنهج الشمولي، كان لهم دوراً بارزاً في الثورة الليبية تحريضاً وقتالاً وامداداً واعلامياً، الا ان هناك بعض الملاحظات يجب الوقوف عندها:

1. ما يؤخذ على كثير من هؤلاء قوة اقتدائهم بالعلماء وتمسكهم بآرائهم وخاصة علماء المملكة العربية السعودية وهذا وان كان ظاهرة حسنة الا انه تجاوز الحد الطبيعي في بعض الحالات .
2. ما يؤخذ عليهم ايضا انهم غير منظمين ولا يجمعهم اطار الشامل ولذلك لا يراهم كثير من الناس في الداخل والخارج،فوجود مثل هذه الجماعات يجعل الغرب يتحمس للتدخل فيها حتى لا تستولي هي على الحكم وتتبع منهج اسلامي معتدل مما يضر بالاطماع الغربية في ليبيا.

لماذا التلكؤ الغربي في التعامل مع النظام السوري:

قالت وزيرة الخارجية للولايات المتحدة هيلاري كلينتون ان الأسد قال الكثير من الامور التي لم نسمعها من زعماء أخرين في المنطقة حول التغييرات التي يريد رؤيتها، وحسب ما نراه فإن هناك عدة مبررات لهذا الاعراض الغربي عن التعرض للنظام السوري والتوقف عند حدّ العقوبات اللينة التي أدمن النظام السوري التعامل معها وهي:

أولاً: هناك ما يمكن أن يقدمه النظام السوري خدمة للغرب، والولايات المتحدة على وجه الخصوص في ثلاثة ملفات لها أهمية كبرى للدول الغربية وهي:

1. ملف المقاومة الفلسطينية وتطويع موافقتها من السلام مع الاحتلال

الاسرائيلي ووقف ايه عمليات مقاومة مسلحة داخل الاراضي المحتلة ، حيث يفرض النظام السوري الذي فتح اراضيه لقادة المقاومة الفلسطينية ، نوعاً من السيطرة على توجهات الفصائل المؤثرة.

2. الملف الايراني (الحليف الاسترتيجي للنظام السور ي): حيث تمتد الاذرع الايرانية أي ملفات حيوية شديدة الاهمية في المنطقة منها العراق وأمن الخليج العربي والملف النووي الذي لم يصل الغربي فيه لنتيجة مرضية مع نظام.
3. الملف اللبناني: حيث يمتلك النظام السوري أوراق اللعب المؤثرة في الساحة اللبنانية، ومن اهمها ورقة حزب الله ، الذي يقوم بدور تعطيل الحياة السياسية اللبنانية، باملاء وايعاز مباشر من القيادة السورية منذ خروجها المهمين من لبنان قبل عدة سنوات . وقد يسعى الغرب لنوع من المقايضة مع النظام السوري بحيث يضمن بقاء هذا النظام.

ثانياً : يخشى الغرب في حالة سقوط نظام الاسد الابن وتوليه نظام وطني ان يعيد العلاقة الحميمة مرة اخرى مع المملكة العربية السعودية ومصر ويعاد انتاج مثلث المصالح العربية الذي طالما ادار الملفات العربية وفق مصالح عربية بحته متصدياً، في كثير من الاحيان للاملاءات الغربية التي تصطدم مع المصالح العربية الاسترتيجية.

فالنظام السوري الحالي وللأسف قد غادر الوطن العربي، متجهاً وجهة شطر ايران، التي عقد معها اتفاقات استرتيجية وشراكة على حساب القضايا والمصالح العربية، ولم يعد معنياً بالقضايا والمصالح العربية ولم يعد معنياً بالقضايا العربية، الا بما يحترم المصالح السورية الايرانية المشتركة.

ولعل الثورة المصرية قد اخافت الغرب من حدوث تغير مشابه في منظومة الحكم السوري وهو الامر الذي يغير حقيقة من شكل المنطقة العربية تماماً فالتاريخ يؤكد على أن مصر والشام تعدان قاطرتي العمل العربي الاسلامي واي تغيير فيهما ينتج معادلات سياسية واجتماعية جديدة لذا فانه في حال سقطت ورقة بشار فان المنطقة ستتحول الى شرق أوسط جديد غير الذي

يريده الغرب ويسعى لصناعته.

ثالثاً: الاستفادة الاسرائيلية من نظام الرئيس الاسد الذي ما زال يسم نفسه بسيد المقاومة والممانعة ويصطف في مواجهة اعلامية صارخة ضد اسرائيل وهو النظام الذي لم يطلق رصاصة واحدة لتحرير الجولان المحتل منذ عام 1967م أو مواجهة الخروقات المستمرة لدفاعاته واراضيه، أو الدفاع عن اهل غزة ونصرة قضايا الامة.

فاسرائيل تستغل الحملات الدعائية التي يقوم بها النظام السوري دون ملل أو كلل منذ عشرات السنين والحروب من استحقاقات السلام ورفض الانسحاب من الاراضي المحتلة بدعوى ان امنها الداخلي ما زال مهددا بقوة من ذلك التحالف الذي يشكله المحور (سوريا وايران)

رابعاً: حماية حدود اسرائيل ولحجم الحركات المسلحة كحزب الله وغيره ، وفق ضوابط اللعبة السياسية حيث ترتبط توجهات تلك الحركات بالتظام السوري الذي لا يزال لحد الان صمام الامان لحدود اسرائيل وفي حال سقوط نظام الرئيس بشار الاسد فان اسرائيل تخشى نظام وطني سني يقود عملية تحرر الجولان .

فالاسد ملك لاسرائيل وكما اشارت صحيفة هارتس العبرية في تقرير نشر أخيراً حيث أشارت الى حالة من القلق تنتاب الأواسط الاسرائيلية من احتمال سقوط نظام الاسد في دمشق.

خامساً : على خلاف الأوضاع في ليبيا فان الجيش السوري ما زال يقف خلف مؤسسة الرئاسة لاعتبارات طائفية وهو ما يعني ان التدخل الغربي سيكون مكلفا من الناحية العسكرية لانه سيواجه جيشا متماسكا خلف قيادته الى حد ما. كما ان الجيش السوري لا تعوزه المهنية كما هو حال الجيش الليبي ، وهو ما يعني ان حربا حقيقية قد تقع عندما يتدخل الغرب عسكريا ، ومن ثم يصبح حجم الخسائر في صفوف القوات الغربية اكبر من قدرتها على التحمل في ظل المناخ الغربي المناهض للتدخل وبذل الجهود الغربية.(زيدان، 2011).

ففي العاصمة الليبية طرابلس لوحة تقول "شكرا لكم على كل شيء". وعليها

اعلام ثمانية دول وعلم "ناتو" في وسطها. ومن غير المحتمل ان يكون هناك عرض مماثل في دمشق.

وقد تأخر كثيرا القيام بمحاولة التخلص من تبعات عدم اتخاذ اي اجراء لستة عشر شهرا. ولكن رغم هذا التأخير فان من الافضل الان مع ذلك لاتخاذ اجراء، خاصة لانه ليست هناك وسيلة يمكن بها معرفة الى متى سيستمر سفك الدماء، أو ما هي النتيجة.

فالبحث عن دور بحسابات "الانانية والقومية" من الصعوبة تجاهل اهمية سورية كمركب اساسي في الصراع العربي الاق ليمي ، والقضايا الاقليمية ، (خولي،2012).

7.5 الخلاصة والأستنتاجات

1. أن ثقافة الثورة هي تلك الثقافة التي تعيش ثورة بداخلها بوصفها ثقافة تتغير بها قيمها السلبية، نحو ثقافة النقد والابداع والتجديد الفكري ،وهذا يعني ان يعيش المجتمع ثورة في داخله تعيد انتاج القيم الايجابية في منظومة المرجعية،ويشير مالك بن النبي ، بتحليل عميق ورؤية فاحصة ،" ان صناعة السياسة تعني الى حد كبير، تغير الاطار الثقافي في اتجاه ينمي تنمية متناغمة، عبقرية الامه، فصناعة السياسة تعني في اخر المطاف صناعة الثقافة وان هناك فرق بين الثورة وفق التقاليد الماركسية، ومفهوم الثورة وفق التقاليد الوطنية (ضد الاستعمار)، ومفهوم الثورة وفق التقاليد اليبرالية (ضد النظم العسكرية والنظم الاستبدادية).
2. توصلت الدراسة الى ان هناك خلاف في اطلاق تعبير "الثورة"على جميع الاحداث المشار اليها سلفاً، اذ غالبا مايستخدم هذا التعبير لوصف انقلاب عسكري أو انتفاضة أو هبه شعبية ،تقود الى تغير تجميلي ومحدود في نظام الحكم السائد،بينما المعنى الدقيق للثورة هو انها"مجمل الاحداث والافعال التي تقود الى تغيرات جذرية في الوقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعب، بشكل شامل وعميق،وعلى المدى البعيد ينتج منه تغير في البنية الفكرية

واعاده توزيع الثروات والسلطات السياسية، وهذا ينطبق الى حد كبير على الثورة الليبية.

3. وصلت الدراسة الى بيان أثر الثورات العربية على بعض اللاعبين الدوليين والاقليميين الرئيسين في الشرق الأوسط، فأسرائيل سوف تصبح اكثر عزلة من اي وقت مضى،لقد أحبطت الطموحات التي عبر عنها شمعون بيريس في كتابه الشرق الأوسط الجديد (1993)في ان تكون اسرائيل هي محور البنى التحتية والعلوم والنقل والتجارة في الشرق الأ وسط، لقد آمنت اسرائيل حدودها في المستقبل القريب لكن لا توجد لها رؤية لمستقبلها واندماجها في الشرق الأوسط.

4. اما بالنسبة لسوريا من المرجح ان تغرق اكثر في وحول الصراع الداخلي ، فالثورة واسعة النطاق ومستمرة وتحظى بدعم متزايد من الخارج،والنظام لا يزال متماسك إلى حد ما، لكن النظام محكوم عليه بالفشل حيث انه لم يعد يمتلك الاسس السياسية والديغرافية والاقتصادية للاستمرار على المدى الطويل. وفي الوقت الذي يضعف فيه النظام اكثر لا يمكن ان نستبعد حدوث انقلاب من قبل الطائفة العلوية قد يوفر وسيلة للخروج من الازمة .والنظام تسبب في الكثير من الدمار قبل ان ينهار .ونتوقع ان تقوم في سو رية بعد الاسد حكومة سنية،حيث تبتعد عن تحالفها مع أيران وحزب الله، وتقترب من تركيا ومجلس التعاون الخليجي.

   وفي سيناريو آخر، فأن سقوط الاسد يمكن ان يهيىء الظروف لنشوء حرب جديدة بين اسرائيل وحزب الله ،فأذا كانت اسرائيل على يقين من انه لا يمكن لحزب الله ان يعاود التزويد بالاسلحة عبر سورية،فان ذلك قد يعزز منطق شن حرب اسرائيلية جديدة ضد حزب الله.

5. أما بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي سوف يبحث عن سبل لتعزيز وحدة المجلس الداخلية ومجاله الاقليمي .والمجلس لن يحل محل جامعة الدول العربية، على الرغم من انه كان القوة الدافعة الرئيسية في الجامعة لكن سيتوسع دوره كونه القوة المهيمنه في شبه الجزيرة العربية ، واما جامعة

الدول العربية فمن المرجح انها ستستعيد دورا مهما على الساحة العربية، وذلك نتيجة مصالحة مصر مع ذاتها،واستعادتها للشرعية والمصداقية في الرأي العام العربي.

6. وبصورة عامة فان الشرق الأوسط المنطقة الاكثر اضطراباَ والاقل "تنظيماً" في العالم على مدى عقود عدة ، وان المنطقة تشكل ساحة لاثنين من الصراعات الرئيسية في العالم المعاصر :الصراع العربي _الاسرائيلي، والصراع المحيط بايران (الذي جزء منه الصراع مع اسرائيل والغرب بشأن الاسلحة النووية، وفي الجزء الاخر صراع مع الوطن العربي السني على الزعامه في النطقة والعالم الاسلامي)ويبدو ان تركيا هي اللاعب الاقليمي الرئيس الوحيد الذي يقترح اقامة نظام تعاون مستقر.
7. وترى الباحثة أن على الأنظمة العربية في المنطقة بضرورة القضاء على الفساد واجراء الاصلاحات على كل الاصعدة مشيرة الى نظرية الدومينو التي ترى ان وجود قوة قادرة على زعزعة الاستقرار القائم بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين ، فمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة الاستقرار تبدأ موجه من عدم الاستقرار تمس عناصر النظام واحد تلو الاخر،وأنه في علاقات الامم والشعوب لاتوجد صدقات دائمة وانما مصالح دائمة،هي المحركة لمواقف الدول.

المــراجــع

أ. المراجع باللغة العربية

إبراهيم، أبو جابر وآخرون، (2011م). **مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي** ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط_ عمان.

إبراهيم، سعدالدين، (2012م). **عوامل قيام الثورات العربية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 299.

أبودقة، احمد، (2011م). **ليبيا نحو فجر جديد**، مجلة البيان، العدد 290، السعودية.

أحمد، صافيناز محمد، (2012م). **الدور المتعثر للمعارضة في أدارة الأزمة السورية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 47، القاهرة.

أدريس، محمد سعيد، (2012م). **مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب اتجاه الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47، القاهرة.

آرندت، حنة، (2008م). **في الثورة**، ترجمة عطا عبدالوهاب ، الطبعة الأولى ، المنظمة العربية للترجمة،لبنان.

إسحاق، سالي خليفة، (2011م). **تحليل تاريخي : التقديرات المسجلة لنهايات "سلاسل الثورات" في الخبرة الدولية**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 185، المجلد 46، القاهرة.

إيلاف،الاسد: **سوريا تتعرض لمؤامرة تعتمد على ما يحصل في المنطقة** . 30/3/ 2011.
http://www.elaph.com/Web/news/2011/3/642867.html?entry=articlemostcommented

باكير، علي حسين، (2011م). **حسابات القوى الاقليمية في ضوء المتغيرات العربية**، مجلة البيان، العدد 284، السعودية.

باكير، علي حسين، (2012م). **الثورات المجهدة سورية واليمن نموذجا** ، مجلة شؤون عربية، العدد 150، جامعة الدول العربية.

برنتون، كرين، (1965م). **الثورة وعناصرها تحليلها ونتائجها** ، ترجمة زياد عناب وشجاع الاسد، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت، نيويورك.

برنتون، كرين، (1965م). **دراسة تحليلية للثورات**، ترجمة عبدالعزيز فهمي ، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

بلقزيز، عبدالآله (2012م). **ثورات وخيبات في التغير الذي لم يكتمل** ، منتدى المعارف' بيروت .

بونعمان، سليمان، (2012م). **فلسفة الثورات العربية مقاربة تفسيرية لنموذج أنتفاضي جديد**، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت.

تسدال، سيمون، (2012م). **اتفاق امريكي روسي محتمل لتنمية الاسد والعفو عنه والبقاء على النظام** ، 2012/6/2، والمتوفر عبر http/www.natourcenter.info

الجزيرة نت (2011م). ادانة **عالمية لقمع محتجي ليبيا ، 2011/2/21** المتوفر عبر http:www.aljazera.net

الجزيرة نت (2011م). **بان للقذافي: أوقف الهجمات العشوائية** ، 2011/3/7 المتوفر عبر http:www.aljazera.net

حرب، علي، (2011م). **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي**، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم_ بيروت.

حسن، عمار علي، (2011م). **الثورات العربية مهمة صعبة ومصير غامض** ، مجلة شؤون العربية، العدد 147، جامعة الدول العربية.

حسين، احمد عبدالدايم محمد (2012م). **الامم المتحدة والربيع العربي: صعود وهاوية** ، المتوفر عبر http://www.almesryoon.com/permalink/24350.html

الحضرمي، عمر، (2010م). **العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة ف ي مستقبلها**، الطبعة الأولى، دار الجرير للنشر والتوزيع ،عمان.

حمادة، امل، (2011م)، **تحويل طويل المدى : هل نحتاج لاعادة تعريف الظاهرة الثورية؟**، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، المجلد 46، القاهرة.

الحمد، جواد (محرر)،2011، **الثورات العربية بين المطالب الشعبية وا لتدخلات الخارجية**، مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد 56

خولي، معمر فيصل سليم، (2012م). **تأثير الانتفاضات الشعبية في سوريا على العلاقات التركية الروسية** ، مجلة شؤون عربية، العدد 150، جامعة الدول العربية.

الدجاني، محمد ومنذر سليمان ، (1993م). **النظام السياسي الاردني** : أركانه

ومقوماته، مطبعة بالمينويرس ،عمان.

دوري، غولد، (2012م). **سوريا والتآكل في مكانة الامم المتحدة 2012/6/15**، المتوفر عبر http/www.natourcenter.info

راشد، سامح، (2011م). **شرق أوسط جديد قديم الخريطة الاقليمية في عصر الثورات**، مجلة شؤون عربية، العدد 146، جامعة الدول العربية.

زيدان، عصام،(2011م). **الاسباب الخمسة لامتناع الغرب عن معاقبة الاسد** ، مجلة البيان، العدد 288، السعودية. السنة السادسة والعشرون.

سعد، احمد، (2011م). **نداء من حلف الناتو الى العرب : ثورة قف**، مجلة البيان ، العدد 289، السعودية.

سعيد، عبدالمنعم، (1987م). **العرب ودول الجوار الجغرافي** ، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية_ بيروت.

سلامة، معتز، (2011م). **الصعود: التمدد الاقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي** ، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، المجلد 46، القاهرة.

سلامه،عبد الغني (2011م). **الحوار المتمدن**، العدد 3583 المحور : مواضيع وابحاث سياسية .

الشافي، عصام عبد،(2011م). **العامل الدولي: تراجع الدور الامريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 186، المجلد 46، القاهرة.

الشويري، يوسف، (2011م). التحولات **العربية ومفاجآت الثورة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 389، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الشيخ، نورهان، (2011م). **مصالح ثابتة ومعطيات جديدة السياسة الروسية اتجاه المنطقة بعد الثورات العربية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 186، المجلد 46، القاهرة.

صحيفة الغد الاردنية . (2011م). سويدان، محمد، **العلاقات الايجابية الاردنية السورية لا يمكن هزها بحادث عربي، 2011/3/5**م.

طرابلسي، فواز، (2012م). **الديموقراطية ثورة**، الطبعة الأولى، رياض الريس

للكتب والنشر،بيروت.
الطويل، فالح، (2011م). **العلاقات الاردنية السورية**(محرر)، السياسة الخارجية الاردنية: واقع التطلعات (الاردن ودول الجوار)، جامعة العلوم التطبيقية _ عمان.((عقيل، عزالدين،(2011م)، الموقف الدولي من الثورات وفلسفته نموذج ليبيا، ص:56، عمان.))
الطيب، زين، (2011)، **هل يتغير الموقف الروسي حيال سوريا ؟ 2011\10\8** متوفر عبر:http:www.aljazera.net
العابدين، بشير زين، (2011م). **سوريا وآفاق الحركة الشعبية ومطالبها** ، مجلة البيان، العدد 286، السعودية.
العابدين، بشير زين، (2012م). **الشعب السوري يفك مؤسسات القمع** ، مجلة البيان، العدد 290، السعودية.
عبدالحي، احمد تهامي، (2011م). **لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟**، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، المجلد 46، القاهرة.
العبدة، محمد، (2011م). **ماذا جرى في سوريا وماذا يجري الآن؟** ، مجلة البيان ، العدد 286، السعودية.
العرضاوي ،جمال ،(2011) **الاساطير المؤسسة الفيتو الروسي على الربيع العربي 2011\10\16** متوفر عبر http:www.aljazera.net
عرفة، محمد جمال، (2011م). **الدور العربي في ليبيا "محلل " التدخل الاجنبي** ، مجلة البيان، العدد 291، السعودية.
عزالدين، ناهد، (2012م). **خريطة محدودة ثبات الفاعلين وتغير الادوار بعد الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47، القاهرة.
عكاشة، سعيد، (2011م). **اسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الأوسط** ، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، المجلد 46، القاهرة.
علام، رابحة سيق، (2011م). **السيناريوهات الأسوء للازمة في سوريا "محرر "**، مجلة السياسية الدولية، العدد 184، المجلد 46، القاهرة.
علام، مصطفى شفيق، (2011م). **ليبيا الاقليمية من "الشخصنة" الى المأسسة** ،

مجلة البيان، العدد 292، السعودية.

علي،.ابراهيم محمد، (2011م). **موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 57، عمان.

علي، خالد حنفي، (2011م). **سقوط "الجماهيرية" من يحكم ليبيا بعد القذافي؟** ، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، المجلد 46، القاهرة.

عوني، مالك، (2011م). **لماذا فوجئنا؟ اشكاليات ظهور "البجع السوداء " في المنطقة العربية**، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد 185، المجلد 46، القاهرة.

عيسى، محمد عبدالشفيع، (2011م). **فروض نظرية على محك الخبرة الثورية الاخيرة في تونس ومصر**، مجلة المستقبل العربي، العدد 186.

عيد، محمد بدري، (2012م). ضد النظم: **الادوار التداخلية للجامعة العربية في الازمات الاقليمية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 187، المجلد 47، القاهرة.

القطاطشة، محمد حمد، (2002م). **دور القوى الاقليمية غير العربية في مستقبل الامن الاقليمي العربي**، مجلة الآداب والعلوم الانسانية، العدد 46، مصر.

القطاطشة، محمد حمد، (2010) **أشكالية العلاقة بين الاصلاح السياسي والامن القومي**، حوليات آداب عين شمس، المجلد 38، مصر.

كشك، اشرف محمد، (2011م). **حلف الناتو: من الشراكة الجديدة الى التدخل في الازمات العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، المجلد 46، القاهرة.

كوهان، آس، (1979م). **مقدمة في نظريات الثورة**، ترجمة فاروق عبدالقادر ، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

ليفوتش، سارة، (2012م). **في الطريق الى ايران نتوقف في سوريا** ، 2012/9/27، المتوفر عبر http/www.natourcenter.info

مارتن، (2011م). **تقرير الامين العام بشأن بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا** ، 2011/12/22) المتوفر عبر http://www.un.org/arabic/sc/spv11.htm

ماضي، عبدالفتاح، (2012م). **الاضطراب السياسي سوء ادارة تفاعلات المرحلة الانتقالية في الدول العربية** ، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47،

القاهرة.
مرسي، مصطفى عبد العزيز، (2011م). **الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الادوار الاقليمية**، مجلة الشؤون العربية، العدد 147، جامعة الدول العربية.
المصلوح، كريم، (2012م). **الادارة الامريكية الأوروبية للازمة الليبية اثناء الثورة**، دراسات شرق أوسطية، العدد 58، الاردن.
معوض، علي جلال، (2011م). **تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، المجلد 46، القاهرة.
مقلد، اسماعيل صبري، (1982م). **نظريات السياسة الدولية** ، دراسة تحليلية مقارنة، الكويت.
ميكافيللي، نيقولا ،(1988)، **الأمير**، ريب خيري حماد، تعقيب فاروق سعد ،دار الافاق الجديدة ،منشورات مكتبة التحرير، بغداد.
ناجي، محمد عباس، (2011م). **مستقبل الدور الاقليمي لايران بعد الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، المجلد 46، القاهرة.
النقرش، عبدالله، (2011م). **من وحي الربيع العربي** ، الطبعة الأ ولى ، الملكتبة الوطنية،عمان.
النور، ناجي عبد وآخرون، (2011م). **الربيع العربي الى اين؟ آفق جديدة للتغير الديمقراطي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
هلال، علي الدين، (1978م). **الأزمة في النظام السياسي اللبناني** ، معهد الدراسات والبحوث العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
هوبزباوم، ايريك، (2007م). **عصر الثورة: أوروبا 1789–1848**، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، منشورات مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

ب. المراجع باللغة الانجليزية

Al-katatsheh، dr.mohammad and Al-habashneh، dr.saddah ،2011. **Syria Turkish relations for the period 2002-2011**، British Journal of Humanities and Social Sciences.

Blandford، Nicholas. 2012**. " Lebanon's security concerns over ،Syria" ، policy watsh،no .** 1916 (Washigton In-stitute for Near East policy) 30/3/2012.

Brinton،crane. 1965. **The Anatomy of Revolution**، revised ed. Vintage bools، New York.

Brown، lucy. 2011**. The GCC and the International Relations of the Gulf : Diplomacy**، Security and Economic coordination in changing Middle East . London .

Easton، d. (1965). A **FraweWorf for political analysis**. Englewood cliffs، N.J. Prentice-Hall Inc.

Jason Pack and Barak Barfi (2012). **In War's WakeThe Struggle for Post-Qadhafi Libya، .washington institute، Policy Focu**s.http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/in-wars-wake-the-struggle-for-post-qadhafi-libya

Joseph، F. (1973). **"Contemporary international theory and the Behaviour of States**:، Oxford university، press.

Powell، Jonathan (2012). **When to quarrel with the New Statesman** (AN: 71530913) Vol. 141 Issue 5092، p32-35. 4p.